الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران — كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1962-1945

رسالة ماجستير

نوقشت في 20 ماي 2004

من تقديم الطالب الباحث: سعد طاعة

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: فغرور دحو

السنة الجامعية 2002 - 2003

لا يستعار

الإهداء

إلى التي حملتني في جوفها و هناً على وهن

إلى التي منحتني عطفها و حنانها

إلى الذي كان سبباً في اعدادي و تكويني

إلى الذي آثرني عن نفسه في كل شئ

إلى أرواح أولئك الأبرار الميامين و الشهداءالصالحين

الذين لبوا النداء في سبيل الوطن حتى يعيش حراً

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع.

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر و التقدير العميقين إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة وهران،
خاصة منهم الذين أشرفوا على دفعة طلبة الماجستير المتعلق بالحركة الوطنية و الثورة الجزائرية
و في مقدمتهم الأستاذ الدكتور فغـرور دحـو الذي أشرف علي منوها بنصائحه و إرشاداته القيمة
التي زودني بها منذ بداية البحث حتى نهايته .

كما أقدم شكري و إمتناني الخالصين إلى الأستاذ المحترم منور صـم عميد أساتذة القسم
و إلى كل الأساتذة الذين قابلتهم، و لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم الرشيدة و نصائحهم المفيدة
التي نورت الطريق أمامي في إعداد هذا البحث.

و لا يفوتني إذ أوجه شكري، إلى كل زملائي من الدفعة ممن ساهموا بقسط أو بآخر
في تشجيعي على إنجاز هذه الرسالة.

كما لا يسعني في الأخير إلا أن أتوجه بجزيل شكري و خالص إمتناني إلى المجاهدين الذين أخلصوا في نصحي
و ساعدوني بما لديهم من شهادات و وثائق خاصة بمناطق (الأغواط - تيارت - وهران).

العناصر

- المقدمة .

-الفصل الأول:

❖ الريف و المسألة الزراعية في التشريعات الاستيطانية الاستعمارية

أ-البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1945-1954.

ب-تنظيمات الهياكل المحلية للريف الجزائري 1945-1954.

ج-موقع الريف و المسألة الزراعية في إصلاحات 1947م.

-الفصل الثاني:

❖ واقع الريف و المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية.

أ-الريف بين مطالب الحركة الوطنية و نفوذ المعمرين 1945-1954.

ب-دور الريف في أحداث 08 ماي 1945م.

ج-الريف كملجأ للتيار الثوري 1947م.

-الفصل الثالث:

❖ أساليب الاستعمار للقضاء على الثورة في الريف 1954-1958.

أ-برنامج سوستال 1955 و مكانة الأرياف و المسألة الزراعية فيه

ب-القمع و الاضطهاد.

ج-استغلال الاستعمار للوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الريف في مشروع ضد الثورة 1958-1960.

-الفصل الرابع:

❖ استراتيجية الثورة في الريف.

أ-دور الريف كأداة لوجيستيكية للثورة 1954-1958.

ب-موقع الريف و المسألة الزراعية في برنامج الصومام 1956.

ج-وضع الريف و المسألة الزراعية أثناء المرحلة الإنتقالية 1960-1962.

- الخاتمة .

- الملاحق .

المقدمة :

قد يطول الحديث حول موضوع الزراعة لكونها محور صراع مرير بين الاستعمار الفرنسي و الشعب الجزائري، و من هنا جاءت ضرورة و اهمية هذا الموضوع، و ذلك لارتباط الانسان بالفلاحة، فهي مصدر رزقه و هي في مفهوم الفلاح معتقد راسخ.

كما أن في أذهان الكثير من الناس صوراً معارضة للواقع [بحكم أن رد فعله ضد الاستعمار كان نتيجة الظلم و الفقر فقط]، كما أن البحث في المسألة الزراعية قضية مهمة و دقيقة.

و لا يمكن الادعاء بالالمام الشامل للموضوع و ذلك بحكم قلة الوثائق أو انعدامها أحيانا و حتى و إن توفرت فلا يمكن معالجتها بسهولة لكونها أحيان تحمل الدس و التحريف و حتى التزوير، و بالتالي قد لا تكون الكتابة فيه وافية و موضوعية، و على هذا الأساس و مهما يكن من أمر فلا أحد يمكنه بلوغ المعرفة و الكمال، خاصة في موضوع شائك و متشعب كهذا.

و إلى يومنا هذا لا زالت المسألة الزراعية تستقطب اهتمام الباحثين و الساسة و المختصين و عامة الناس، و أصبحت تتحكم في السياسة العالمية و العلاقات الدولية، فهناك دولاً قوية تمتلك الغذاء و تستخدمه كسلاح خطير تشهره في وجه الدول التي تفتقر اليه حتى تظل في حالة تبعية دائمة.

و من هذا المنطلق و التصور فإن الكتابة في المسألة الزراعية ليست بالأمر الهين فهي تفوق طاقة باحث مبتدئ.

و يلاحظ في البحث اعطاء أمثلة عن الجهة الغربية ليس من باب الحصر، و انما بالنظر الى استقطابها عدد كبير من الكولون، و من ذلك فإنه يعد مساهمة متواضعة في كتابة جزء بسيط من تاريخ الجزائر، و توفير مادة المصادر للباحثين و الدارسين لتاريخ المسألة الزراعية خلال الحقبة الاستعمارية.

و على هذا الأساس جاء إختيار الموضوع بدافع المساهمة بقدر الامكان في التعريف بأهمية الزراعة في مخططات و و تشريعات الحكومة الفرنسية من جهة و من جهة أخرى موقع هذه المسألة في برامج الحركة الوطنية و الثورة التحريرية الكبرى خلال 1945–1962م.

و لقد اولت الحركة الوطنية هذه المسألة أهمية و هو أمر يبرز عبقرية و حنكة روادها في الدفاع عن الأرض و توعية سكان الريف، الذين كانوا بحاجة ماسة الى قيادة خاصة و أن روح

الثورة متوفرة لديهم و قد اكتسبوها منذ القرن 19م، و البحث عن أهم التيارات التي قد طرحت الموضوع بحدة.

و يتضح كذلك الدور البارز و الهام الذي لعبته الحركة الوطنية في إعداد أبناء الريف للمقاومة على كافة الأصعدة.

إن اختيار موضوع هذا البحث كان بدافع المساهمة قدر الامكان في التعريف بالمسألة الزراعية خلال الحقبة الاستعمارية 1945–1962م، و وفاءاً للريف بحكم الانتماء اليه و ما كان لأبنائه من دور و معاناة تكبدوها، فكان لا بد التقرب منهم بهذه الدراسة، و تحقيقا لهذه الغاية فقد تنوعت مصادر الموضوع:

أولاً: وثائق رسمية متنوعة منهاالجريدة الرسمية الفرنسية في فترات مختلفة1945، 1947، 1956، 1958، و العلب الأرشيفية تحمل عناوين متعددة منها على سبيل المثال:

- Carton N° :12095 série 3H26
- Carton N° :12024 série 3H52
- Carton N° :5063 série 3H55
- Carton N° :2370 série 3H81
- Carton N° :5533 série 3H85
- Carton N° :5548 série 3H101
- Carton N° :104 série 3H101
- Carton N° :6987 série I 12
- Carton N° :4489 série I 19
- Carton N° :4701 série I 16

و كذلك

- Les Débats parlementaires 1954-1962.
- Annuaire des organismes professionnels Algérien.
- Recueil des actes administratifs.

و مناشير اعلامية فرنسية صادرة من Le gouvernement général de l'algérie.

و كذلك L'algérie biographique.

إضافة إلى Revue de la fondation et de l'institut charle degoul و التي جلبت من مناطق مختلفة: من الجزائر، و هران، معسكر، تيارت، الأغواط.

ثانيا:الصحف و الجرائد الاستعمارية و الوطنية، فمثلاً الجرائد الفرنسية *L'écho d'oran, La Tribune agricole,Tiaret agricole.L'écho d'alger,L'action,Revue africaine,Oran republicain,* .

أما الصحف الوطنية مثل جرائد الحركة الوطنية و الثورة:المجاهد بالعربية و الفرنسية، البصائر، الأمة، الجزائر الجديدة، الشهاب، البلاغ، *La nation Algerienne, Liberté, Demain, L'entente,* إضافة الى بعض المجلات الحديثة مثل الثقافة، الباحث، الشباب، أول نوفمبر، الجيش و بعض المناشير التابعة للمتحف الوطني للمجاهد.

ثالثا:المقابلات الشخصية مع مناضلين و مجاهدين في الحركة الوطنية و الثورة في منطقة أفلوا، تيارت، معسكر، وهران، و بعض المواطنين البسطاء ممن عايشوا الثورة كما لم تُهمل الاستفادة من الكتابات العربية و الأجنبية عن الحركة الوطنية و الثورة التي تناولت في دراستها المسألة الزراعية و لو بصورة عرضية.

و من الأمثلة على ذلك "تكون التخلف في الجزائر" لعبد اللطيف بن أشنهو"دراسات في تاريخ الجزائر" لبوحوش لعمار و "الحركة الوطنية الجزائرية" لأبو القاسم سعد الله، و "إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى" لأحسن بومالي.

أما بالفرنسية: *« Le pay sammerie Algerienne face à la colonisation » Abdghani Megherbi*

« L' algerie en geurre » Mohamed Teguia.

و بدون شك فإن محاولة البحث في مثل هذا الموضوع لا تخلوا من صعوبة إذا علمنا أن الدراسة حوله قليلة، كما أن عملية جمع الوثائق و الشهادات لم تكن بالأمر الهين و من بين أهم الصعوبات:

1-نقص الوثائق المكتوبة، أو وجودها مع صعوبة الحصول عليها.

2-وفاة كثير من المناضلين في الحركة الوطنية و الثورة و خاصة المثقفين منهم و المطلعين على تفاصيل القضايا

الزراعية و دقائقها.

3-صعوبة النفاذ إلى أرشيف الحركة الوطنية و الثورة في الدوائر الرسمية بدعوى أنه غير مصنف و مرتب.

4-جفاء مجموعة من المؤرخين الجزائريين، باعتبار الريف و الزراعة عموماً مجرد ذكريات لم تتجسد في شكل وثائق أو كتابات تاريخية و بمعنى آخر أن أحدث الثورة التي وقعت على مستوى المدن نجدها موثقة في الأرشيف و في تقارير البوليس الفرنسي، لكن أحداث الريف

خصوصا معارك حرب التحرير من حيث التنظيم، ظلت على شكل ذكريات بطولية شفوية دون تدوين.

و لما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتبع و بما أنه يعالج المسألة الزراعية في الفترة الممتدة ما بين 1945–1962، أتبعت طريقة شبه فرضت نفسها تتمثل في البدء بجمع المعلومات و غربلتها و التدقيق فيها، خاصة البعد السياسي للزراعة دون إهمال البعد الاقتصادي و الاجتماعي، ثم تصنيف و تدوين المعلومات و تحليلها و مقارنة معطياتها الرقمية.

و على هذا الأساس جاءت خطة البحث على النحو التالي:

الفصل الأول:

الريف و المسألة الزراعية في التشريعات الاستيطانية الاستعمارية

خصص هذا الفصل لتوضيح وضعية الريف في ظل التشريع الفرنسي و الاجراءات التي قامت بها اتجاهه و يدخل في هذا الاطار معرفة وضعية الفلاحة في العهد الاستيطاني، الرعي، الثروة الغابية، زراعة الكروم، المجتمع، الفرد في الفترة الممتدة ما بين 1945–1954 و دراسة العلاقة ما بين هذه النقاط و التنظيمات التي خصت بها فرنسا الريف، كظهور فكرة الدوار و العلاقة بين سكان الريف و الادارة الاستعمارية، و هي علاقة غير مباشرة يتحكم في وجودها القايد و الذي سيكون أكثر تسلطاً، و يتميز الحديث في هذا الفصل عن هدف فرنسا من اصلاحات 1947 في الجانب الزراعي تحديدا، فيلاحظ ذلك الاهمال خاصة بعد إدراك مجموعة القوانين التي ظهرت قبل هذه الفترة و بعدها تتضح الأهداف الباطنية لهذا المشروع.

الفصل الثاني:

واقع الريف و المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية

يشير الفصل في بدايته إلى مطالب الحركة الوطنية السياسية بعد 1945 في الميدان الزراعي و درجة الاهتمام بهذا الجانب في برامجها بهدف الاحتواء و الضغط و بالمقابل إزدياد نفوذ الكولون، كما يتضمن هذا الفصل أحداث 08 ماي 1945، التي سلطت فيها الحكومة الاستعمارية انواع البطش على الريف، و تأثير ذلك على الفلاحين الذين صاروا أكثر وعياً و عنفاً ضد فرنسا.

كما يتعرض إلى بداية ظهور الاتجاه الثوري المسلح من جديد، كنتيجة لهذه المجازر من خلال ظهور المنظمة الخاصة 1947م التي مهدت للمجهود الحربي، كما يعالج فكرة الاعتمادعلى الريف في حالات اعلان الثورة، و معرفة نفسية سكان الريف في المقاومة و درجة الوعي بذلك.

الفصل الثالث:

أساليب الاستعمار للقضاء على الثورة في الريف 1954-1958.

يتناول في أوله قيام الثورة عبر التراب الوطني و تأخرها بالغرب كمثال لأسباب طبيعة و إستراتيجية و سياسية كما يوضح الأساليب الإستعمارية للقضاء على الثورة في الريف، بواسطة مشاريع تحمل الإغراء و المرونة و الضغط، بداية من مشروع سوستال و وصولا إلى برنامج ديغول الذي استعمل الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للريف في مشروعه ضد الثورة.

كما يختم الفصل بجداول و أرقام بيانية حول تزايد و استمرار عملية النهب و الاستغلال البشع للغابات، الأراضي الزراعية، المناطق الرعوية بفضل تنظيمات مقننة و حرمان الأرياف الجزائرية منها.

الفصل الرابع:

إستراتيجية الثورة في الريف

خصص للحديث عن رد فعل الثورة تجاه المشاريع الاستعمارية كإستخدام الريف أداة لوجستيكية (الإمداد،التدريب،التعبئة البشرية و المادية، الأخبار، المعلومات) ، و يستعرض موقع الريف في بيانات و مواثيق الثورة و يشرح الدور الذي قدمه الريف في الميدان الاستراتيجي، و كان الاعتماد على بعض الشهادات التاريخية و كذلك إستعراض الأمثلة الحية من مناطق الولاية الخامسة، كما كان التعرض للخطة الإستعمارية التي فشلت في الريف و تحولت إلى مواجهة في المدن بعد 1957 [إشارة إلى معركة الجزائر و الحركة الارهابية O A S].

و يشار في آخره إلى نهاية الإستعمار و بداية المرحلة الإنتقالية و موقع الريف و المسألة الزراعية بين النقيضين، نظرة نفعية إليه فقط، بحيث بدأ الإهمال من خلال إتجاه نحو المدن لإمتلاك العقارات التي تركها المستوطنون و ظلت حالة الريف المادية تراوح مكانها.

و نظرا لنقص المعلومات التي تصور الوقائع الجزئية و تجنبا للأسلوب الإنشائي أعتمد في بعض الأحيان على الخرائط و الجداول و الإحصائيات.

و ينتهي البحث بخاتمة موجزة عرضت فيها النتائج المتوصل إليها، خاصة على الصعيد السياسي و نظرة الطرفين، الحركة الوطنية و الثورة من جهة و الإستعمار من جهة أخرى، إلى موضوع الزراعة و حتى عرض النتائج العسكرية، الإقتصادية، الإجتماعية، السيكولوجية، و رغم ذلك يعتبر الموضوع غير مكتمل و عليه يعتبر ما قدم في هذه الرسالة المتواضعة مجرد محاولة، يؤمل أن تتلوها محاولات أخرى إستكمالا للموضوع.

كما تتضمن الخاتمة إشارات عن إحتمال وقوع ثغرات، إذ لا يمكن لعمل فردي و لباحث مبتدئ أن يسدها خاصة ما يتعلق بفترة الثورة نظرا لقلة الوثائق و إنعدامها أحيانا، و قد ألحقت الرسالة بملاحق لها صلة عضوية بالموضوع.

الفصل الأول

الريف و المسألة الزراعية في التشريعات الاستطانية الاستعمارية

أ-البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1945-1954.

ب-تنظيمات الهياكل المحلية للريف الجزائري 1945-1954.

ج-موقع الريف و المسألة الزراعية في إصلاحات 1947م.

أ-البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1945-1954م.

منذ بداية الغزو الاستعماري سعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى تهديم البنيـــة الاجتماعيـة و الاقتصادية للريف من خلال سلسلة الإجراءات و القوانين التعسفية التي أعطت للأقلية الأوروبيـة مزايا عديدة، و للسوق الفرنسيـــة موارد مختلفة، و كان ذلك نتيجة تشجيع الحكومـــة الفرنســـية للحركة الاستيطانية و كذلك سلب و اغتصاب الأراضي عنوة من أصحابهـــا الأصليـــين، و لقـــد أدركـــت فرنـــسا أهمية الأرض بالنسبة للإنسان الجزائـــري فهـــي تمثـــل لديـــه الضمير الحـــي و القيم، و بدحرها لهذه القيم يسهل عليها الاستيلاء على الأرض، و لما كانت حيـــاة الريف تـــدور كلـــها حـــول الزراعة و تربية المواشي كان لا بد من معرفة من يقوم بهذا النشاط، ففـــي القـــرن الماضي كانت البنية الاجتماعية مشكلة من القبيلة التي تخضع للسلطة التقليدية (شيخ قبيلة) أو سلطة عقلانية مثاليـــة (المرابـــط)، و الخشونة هي السمـــة الرئيسية للقبيلة في الذود عـــن مكتســـبات الريف الترابية، و الاقتصادية و الاجتماعية، فتضحى بذلك فكرة سياسية (رد الخطر).

ففكرة العشيرة بقيمها ناضلت ضد الوجود الاستعماري انطلاقا من الريف عـــبر ثـــوارث أهمـــها، ثـــورة الأمير عبد القادر 1832-1847م.، ثورة بومعزة في الشلف و الونشـريس 1846-1869م. و ثورة بوعمامة 1881-1904م ، و ثورة بني شقران بمعسكر و التي اتصلت بانتفاضة باريقوا (المحمدية) شهر أكتوبر 1914م و الجدير بالذكـــر أنه قـــد حدثت ثورة "في شكل مظاهرة فلاحية سنة 1933م في كثير من قرى و دواوير جزائرية احتجاجا على الظلم اللاحق بهم جراء نظام الغابات المنصوص عليه في قانون الآندحينا و قد حاولت الإدارة طمس أخبار هذه الانتفاضة و تشويه سمعتها" (1).

و بما أن حياة القبلية تميزها البساطة في العيش، يقول صاحب علم العمران :"إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بمـا هو ضروري منه و بسيـــط قبل الحاجـــي و الكمـــالي فمنهـــم من يستعمـــل الفلـــح من الغراسة و الزراعة و منهم من ينتحل القيـــام على الحيـــوان من القمح و البقر" (2)، كانت هذه البســـاطة مدعومة بالأخلاق و الدين و الأنفة دون الرضوخ للآخر، و هذا ما كانت ترى فيه فرنسا خطـــرا، لذا سعت بكل الطرق و الأساليب لفصل الفلاح عن أرضه من خلال:

1- ALIMERAD, Le réfromisme musulman en algérie de 1925-1940 (Mouton,Paris 1967) P304)

2-عبد المجيد مزيـــان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و أسسها من الفكر الاسلامي و الواقع الاجتماعي (الشركـــة الوطنية للنشـــر و التوزيـــع الجزائر 1983) ص 262.

سلسلة القوانين:

التي كـــانت تهـــدف إلى نزع الملكية الخاصة الجماعية التي كانت بحوزة القبائل و الأعـــراش و كان مغزاها من ذلك تفكيك البنية الاجتماعية و بدأت عملية المصادرات الأولى (3) منـــذ عـــهد الحكم العسكري خاصـــة الأراضي التابعـــة للدولة، و الأراضي العمومية، و أراضي الأوقـــاف (4) و الأراضي الخاصة .

و واصلت الحكومة الاستعمارية في مشاريعها الاستيطانية خلال المرحلـــة الممتـــدة ما بـــين 1945 إلى سنة 1954، في إفتكاك الأراضي بغرض القضاء على هذه البنية، و للرجوع إلى الوراء نجـــد مجموعة من القوانين الردعية تصب كلهـــا في قالب واحد و أهم هذه القوانين قانون الأهالي الـــذي حمل في مغزاه الزجر و الردع فكان بمثابة سوطا ضـــد الأهـــالي و في نفس الوقت ســـلاحا في يـــد المعمريـــن، و كانت كـــل مرحلـــة من مراحـــل التسلـــط تعبـــد بمجموعة من النصوص القانونية و التشريعات المجحفة الهدف منها المحافظة على النظام الاستعمارية الاستغلالي.

و قانون الأهالي خص حيزا كبيرا لقهر الفلاح و ظلت هذه القوانين سارية المفعول إلى غايـــة 1962م حملت مجموعة من المخالفات للذعر و الرعب ضد سكان البوادي و منها "عدم تنفيـــذ مثـــلا الأوامر المتعلقة بالقانون المؤرخ في 26 جويلية 1873 [قانون WAANIER] يعاقب عليها قانون الأهـــالي، الإقامة المنفردة خارج محيط الدوار يعاقب عليها القانون، التملص من دفع الضرائب يعاقب عليـــها القانون" (5).

و الترسانة الجديدة من القوانين و المراسيم التي ظهرت خـــلال ســـنوات: 1945، 1946، 1947 خاصة القانون الزراعي الذي أورده ديغول بعنوان "إصلاحات هامة" (6) كان من نتائجها الثـــراء

3-بورد الجيلالي صاري و محفوظ قداش:"أن عملية المصادرة كانت على الشكل التالي مصادرة الأوقاف بقرار مارس 1833 و الذي أمر كـــل المـــالكين والحائزين و المجموعات الدينية بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى الادارة و الأملاك العقارية في أجل محدد، و مصادرة أملاك البايلك و جرى إبعاد الفلاحـــين عن أراضيهم أكثر من 5232 أسرة من الريف و قد صادرت الحكومة الاستعمارية من منطقة وهران حوالي 10000 هكتار" الطريق الاصلاحي و الطريـــق الثوري (المؤسسة الوطنية للكتاب 1987) ص124.

4-أراضي الأوقاف:أوقف الشئ، و وقف عدم المساس به و عدم إستغلاله لأنه أصبح من غير ملكه، كأن نقول هذه الأرض جعلتها وقفا لله، و تكـــون في شكل عقارات، مأخوذ من مرجع الأحكام الشرعية عبد السلام هارون ص232.

5- Abdelghani Meghrebi, La paysannerie algérienne face à la colonisation(ENAP Alger 1973) P72.

6-جريدة البلاغ: 07 سبتمبر 1945

الفاحش للمعمرين و البؤس و الفقر الشرس للفلاحين الجزائريين البسطاء الذي بلغ اوجه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وفاق التصورات، و تظهر ملامح هذا الفقر أكثر فأكثر و تؤثر على المجتمع من خلال مواصلة تطبيق سلسلة القوانين الزجرية "إتاوات جماعية، أعمال شاقة، تصفية جسدية، حجز قضائي، ابعاد و نفي، و أصبح المعمرون أكثر شراهة و نهب بحيث استولوا على مساحات معتبرة من الأراضي الخاصة بإنتاج الحبوب خاصة في الغرب الجزائري كمنطقة السرسو و غالبية هذه الأراضي تم الحصول عليها بصفة رسمية خلال عملية البيع الحرة و تمت هذه المبيعات في الحقيقة بالمزاد العلني و تمت تحت الضغط و الأوامر الصادرة من الإدارة أكثر من 450000 هكتار تم سلبها في الفترة الممتدة ما بين 1909–1917م بفضل هذه المناورات و وصل متوسط الملكية الواحدة المستغلة من قبل المعمر 60 هكتار و بالمقابل الفلاح البسيط أقل من 10 هكتارات " (7).

و الذي يؤكد الحالة السيئة لجمهور الفلاحين الجزائريين بساطة الوسائل وضعف أساليب الإستغلال و قلة الميكنة و صغر حجم الملكية "هناك قطع أرضية فلاحية صغيرة الحجم ما بين 10 إلى 30 هكتار مستقطعة من أراضي البلديات العقارية منحتها الحكومة الفرنسية في إطار إصلاحات أهلية جزائرية " (8)، و هناك تقارير جاءت عبر النقابات الفلاحية المؤسسة في الغرب تذكر أن هناك "مشاكل البطالة في الأرياف و قلة الأجور و فقر التربة و مشاكل السقي" (9).

و سعت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية و ذلك من خلال خلق شريحة من المجتمع تابعة له و في خدمة الاستيطان، و هذه الشريحة تتمثل في القياد و الذين منحتهم كذلك أراضي خصبة حتى يظلون أعين ملاحظة للحكومة الإستعمارية " بحيث منحت للقائد(Caid) 30 هكتار و الذين يساعدون القايد في مهامه 12 هكتار " (10).

كما منحت قروضا مالية لإسعاف الحالة الفلاحية في الجزائر و يلاحظ من خلال هذه القروض و المبالغ المالية مدى الحيف و الجور الذي كان يعانيه الفلاح الجزائري و اللاعدالة في توزيع الثروات، خاصة و ان حالة الأرياف الجزائرية في فترة الثلاثينيات و بداية الأربعينيات من هذا القرن، و كمثال على ذلك الجهة الغربية التي استفادت سنة 1935 من مساعدات مادية، لكن لم توزع على الفلاحين الجزائريين "منح قروض بقيمة 300 مليون فرنك للمستعمرين الأوربيين و أعوانهم

7- Abdelghani Meghrebi, Ibid P94.

8- L'entente 29 Juin 1938

9- 120 95 Cotation 3H 26 Syndicats agricoles 1905-1960.

10- Liberté 30 Juin 1946

و حوالي 100 مليون فرنك لصندوق و إعانة فلاحي الأهالي و لكنها في الحقيقة لم توزع على الفلاحين الصغار" (11).

و تم تخصيص مساحات واسعة في الغرب الجزائري لزراعة الكروم غرضها صناعةالخمورفمثل"خصصت مساحة 232027 هكتارسنة1945م لترفع هذه المسا حة سنة 1947 إلى أكثر من 235432 هكتار فى مساحة إجمالية تقدر بـ: 357229 هكتار "(12).

إلى جانب هذا كانت توجد الزراعات التقليدية في الوقت الذي كان فيه المستوطن اكثر تجهيزا (13) و ريا لأراضيه و أكثر إنتاجا و مردوية كان الفلاح الجزائري ينتج بوسائل تقليدية زراعته التي كانت تكفي فقط حاجة العائلة فهو يفتقد الي الأسمدة والامكانات المادية والتقنية وهو كان يعي جيدا أن هذه الارض تحتاج إلى العناية والرعاية. لكن نتيجة التفقير والتجويع وسياسة الأرض المحروقة التي أتبعت في القرن الماضي، دفع هذاالفلاح إلى المحافظة علي حياته بطريقة أخرى و ذلك من خلال الاتجاه نحو المدينة، فوجد فيها غنى فاحش إلى جواره فقر مطلق وهذا نتيجه إمتلاك المستوطنين أخصب الأراضي و الغابات أكثر من مليونين من الهكتارات بالجزائر في الوقت الذي كان العامة من الناس والفلاحين البسطاء لا يملكون إلا ربع هذه المساحة مما أدى ذلك إلى إنتشار الفقر ومظاهر الجوع و الأمراض، و كان القايد الذي لديه وساطة ينعم بالنفوذ المالي و الإداري و حياة الرفاهية على حساب هؤلاء البسطاء، إنه عنف حقيقي يسعى إلى تفكيك (14) البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الزراعي.

و قد طال الإستغلال و النهب الإستعماري كل شئ، حتى الغابات، بحيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة قرارات و قوانين حاصرت بها الغابة (15)، لما كانت تمثله من فائدة إقتصادية كبيرة للكولون.

11-الأمة 20 أوت 1935.

12- *Annuaire statistique, premier volume 1939-1947- P137.*

13-يورد يحي بوعزيز " إنه تم تأسيس ما علاف بشركات الأهالي للإحتياط بمقتضى قانون صادر سنة 1893 و تحولت هذه الشركات إلى بنوك حقيقية لا تمنح القروض للفلاحين الذين ليس بإستطاعتهم الوفاء بإلتزامات الدين، بل تمنح الديون إلى كبار المستثمرين الذين بحوزتهم أراضي زراعية شاسعة و بإمكانها ضمان فائدة الدين"سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، (ديوان المطبوعات الجامعية) ص24.

14-جاء في إفتتاحية جريدة الأمة 02 أوت 1935 مقال تحت عنوان "حول التغيرات المالية الكبرى "إن حكومة لافال فرضت ضرائب إستثنائية على كافة الشعب خاصة الفلاحين"،

و يفهم من هذا المقال أن المصادر المالية الموجهة نحو قطاع الفلاحة كانت تأتي عن طريق الضرائب و الرسوم المختلفة التي كان يتحمل عبئها الفلاح البسيط.

15-يورد *Abdelghani Megherbi* "أن القوانين الفرنسية العيش عن الجزائريين و أصبحت أكثر فضاعة، قبائل بأكملها تفككت خاصة نتيجة القانون المجحف الصادر سنة 1885 الذي فصل الغابة عن الفلاح الجزائري" صفحة *P 80 Ibid*

كما أن الحكومة الإستعمارية تدرك أن هناك شريحة من الفلاحين الجزائريين ترتزق مما تـــدره الغابات من أخشاب، هذه المادة الإقتصادية تدخل إلى خزينة الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر "سنة 1945 حـــوالي 154,233 مليـــون فرنك و تضـــاعف هذا العدد ليصـــل إلى 217958 مليـــون فرنـــك سنة 1947م" (16).

و أصدرت سلسلة قرارات تخص الغابة و تدخل في إطار العقوبات، ظهرت سنة 1947 و مـــن بينها المراسيم التي كانت تأتي من الحاكم العام "خاصة القانون رقم 48 و قانون 479، و قانـــون 480 الخـــاص بالعقوبـــات و التي تتضمن السجـــن و غرامات مالية تفوق 200 ألف فرنك" (17) تطبـــق هذه المراسيم على الأهالي دون سواهم.

و هناك أرقام تتحدث عن حجم المصادرة و الإستغلال البشع للأراضي "ففي الفترة الممتـــدة ما بين 1900 إلى 1920 حوالي ألف هكتار و الفقرة الممتدة ما بين 1930 إلى 1954 زاد حجـــم الإستثمـــار و الإستغلال في المناطـــق السهبيـــة و الغابية لتتضاعف المســـاحة الإجمالية المستغلة التي كانت بيـــد الكولون أكثر من 2,5 مليون هكتار" (18) و كانت هذه المصادرات تمس أراضي الأرياف و الـــتي كانت بحوزة الفلاحين.

تحولت عن طريق القوانين و الضغوطات المباشرة و غير المباشرة إلى الملاك الكبار و من هنـــا هجر سكان الأرياف أراضيهم بإتجاه المدن، فزادت بذلك المناطق الفقيرة و تضاعف عدد سكانها.

و يؤكد هذا السياسة الإستعمارية الإستغلالية المطبقة في الجزائر من خلال:

1-مصـــادرة الأراضـــي الخصبة من أصحابها الأصليين و منحهـــا للمستعمريـــن الـــجدد و دعمتـــهم بالوسائـــل و التجهيـــزات و القـــروض الماليـــة و بالمقابـــل جـــرى تفقيـــر الأهالي و تجويعهـــم من خلال طردهم إلى مساحات جـــرداء و جردهم من مهمتهم المتمثلة في الفلاحة.

2-صدور مجموعة من المشاريع الإصلاحية الإستعمارية عوض أن تحسن من وضعية الفـــلاح زادت في قهره و تكبيله، و على سبيل المثال ما حدث في القرن الماضي و في القطاع الوهراني بحيـــث "بدأ تعمير و إستيطان الجهة الوهرانية بداية من سنة 1845م، و كان عدد سكان القطاع الوهراني مـــن الكولون الأوربيين حوالي 53320 شخص من بينهم 29678 فلاح تحصلوا على 225000 هكتار و تضاعف إستغلال الأراضي الزراعية في هذه الجهة كما تضاعف عـــدد المعمريـــن بـــهـــا و قـــامت الإدارة

16- Annuaire statistique, premier volume 1939-1947- P145.

17- Code de L'algérie Annoté II, Janvier 1947

18- Benjamin STORA, Histoire de l'algérie coloniale 1830,1954 (ENAL, Alger1996) P7

الإستعمارية بتوزيع البذور و توسيع الورشات العمومية و قام المستوطنون ببناء حوالي 7264 مسكن و حوالي 136 مطحنة و مصنع و حفر حوالي 2430 بئر و كلف ذلك حوالي مليون فرنك و حوالي 101 مركز فلاحي" (19).

و قام المعمرون في الجهة الغربية من الجزائر و بتحفيز من القوانين بالسيطرة على أراضي الأهالي (20) و أحيانا شرائها بأثمان رخيصة و كما هو الحال في سهول متيجة و سهول عنابة.

و هناك جدول رقمي مأخوذ من Revue Africaine يوضح الأراضي التي أصبحت في حوزة الأوربيين مع حلول 1937.

الجدول التالي يوضح المساحات المستغلة و نوعية الإنتاج (21).

القطاع الوهراني	1867	1937	معامل الزيادة
المساحة	203500 كلم²	67352 كلم²	
عدد المقاطعات	العمالة 02	الناحية 06	% 06
عدد البلديات	22	137	% 06
عدد السكان الإجمالي	124843	1623356	% 13
الأجانب	53320	399674	% 07
الأهالي	71523	1223682	–
ممتلكات الأوربيين	225000 هكتار	1064000 هكتار	% 04
أراضي مزروعة	65000 هكتار	900000 هكتار	% 14
سدود منجزة او في طريق الإنجاز	02	05	% 02.5
الأراضي المسقية	15000 هكتار	400000 هكتار	% 02.6
الطرق	1300 كلم	6300 كلم	% 05

الإنتاج الفلاحي للأوروبيين	1866	1937	المعامل
قمح لين	2000 هكتار 120000	200000 هكتار 1500000	10 –
قمح صلب	10000 هكتار 350000	80000 هكتار 800000	12.5
شعير	240000 هكتار 300000	500000 هكتار 100000	23

19- Revue Africaine 1939 Page 392

20- جاء في Revue Africaine "تم تكوين مساحات زراعية متنوعة مساحات أكثر من100 هكتار و تمثل 10/1 من المساحة الإجمالية و مساحات متوسطة من 50 إلى 100 هكتار و تمثل 10/2 من المساحة الإجمالية و مساحات صغرى أقل من 50 هكتار و تمثل 10/7 من المساحة الإجمالية و ظهرت الإستصلاحات الكبيرة في منطقة السيق و تم إنجاز و بناء السدود كسد الهبرة و ميناء جديوة و واد المفروش و التافنة أما المناطق الجنوبية من الجهة الغربية خصصت للإستغلال الغابي على مساحات كبيرة و نزع الحلفاء و الرغبة ، كذلك في زرع أشجار الكروم". Année 1939 P392.

21- Revue Africaine 1939 Page 408

و رغم أن هذا الجدول يوضح فكرة مصادرة الممتلكات في الجهة الغربية في مرحلة الثلاثنيات من هذا القرن فإنه يعطي فكرة واضحة عن وضعية الفلاحة في القطر ككل.

فمن خلال هذا الجدول يتضح التزايد المذهل في عدد الكولون و إستمر الحال هكذا في مرحلة الأربعينيات، فحركة الهجرة الواسعة من أوروبا بإتجاه الجزائر شجعتها سلسلة الإجراءات و القوانين التي ساهمت في تفكيك البنية الإجتماعية و في مصادرة الأراضي من أصحابها و منحها إلى المستوطنين الجدد، و يتضح كذلك زيادة مساحة الأراضي المصادرة التي أخذت من أصحابها و منحت إلى الأوروبيين.

و هناك طرق أخرى للمصادرة استخدمت من قبل يهود الجزائر مدعومين بالادارة الاستعمارية، فخلال الحرب العالمية الثانية و لما أصابت الفاقة معظم الجزائريين قاموا بكراء أراضيهم لليهود عن طريق وصل (22) ثم يقومون بإدراجهم الى المحاكم ليستولي اليهود على الأراضي في الأخير.

كما جرى تطوير زراعة الأوروبيين بالوسائل الحديثة كبناء السدود مما زاد في مساحة الأراضي، و النتيجة إرتفاع الإنتاج الذي كان غرضه التصدير نحو فرنسا.

و رغم "أزمة الغذاء (القمح) التي عاشتها فرنسا" (23)، في المراحل التي أعقبت الحرب العلمية الثانية سنوات 1945–1946–1947 فإنها أوجدت حلا لهذه الأزمة من خلال تغطية النقص عن طريق الإستعانة بهؤلاء الذين استولوا على الأرض الخصبة، و بتحفيز من قوانين (24)، مجحفة قد إخترعتها فرنسا للهيمنة على الأرض و إستعباد الفلاح.

22- 4482 cotation I19 Affaires musu humaines

23- L'echo D'oran 16 Mai 1947

24- يورد أندري بريتان و أندري نوشي وايف لاكو ست أنه:"صدرت خلال القرن 19م مجموعة من القوانين ظلت سارية المفعول كقانون Warnier 1873 و الذي يبيح التصرف في الملكية الزراعية بالجزائر و يقضي مصادرة أراضي الأهالي و منحها إلى المستوطنين و قانون 1887 الذي يبيح توغل الأوروبيين إلى أراضي العرش بحيث تم إنتزاع أكثر من 159605 هكتار وبالإضافة إلى الممتلكات التابعة للبلدية و التي بلغت 59734 هكتار و طبق القانون على أكثر من 318 قبيلة و قانون 1878 الخاص بتوطين الكولون في الأراضي الخصبة و تشجيعهم ماديا بحيث منحت للمستوطنين سنة 1900 أكثر من 687 ألف هكتار و قانون 1875 الذي يفرض على القبائل غرامات مالية و قانون Jounart الذي يخص نظام الغابات و قانون 1904 و الذي يقضي ببيع الأراضي بأسعار موحدة و بالمزاد العلني" الجزائر بين الماضي و الحاضر، (ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر-1984) ص 364-365.

و حتى تظل هذه الأرض ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا بإتجاه الجزائر و من شـــرائح مختلفـــة منهـــم حتى الصعاليك و قطاع الطرق قـــامت الحكومـــة الإســـتعمارية ببنـــاء "القـــرى الإستيطانية" (25) في كامل التراب الوطني خاصة في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة، المدية، متيجة، عنابة، وهران، و عين تموشنت، سيدي بلعباس، و تم تركيز هؤلاء في المناطق الخصبة و منحت لهـــم الأرض بالمجان و تضاعفت المساحة الممنوحة لهؤلاء، و كانت بمثابة حافز زاد من عـــدد المـــهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر، و لو أن هناك قلة في وجود مصادر تتحدث عن هذه القـــرى في الجزائـــر المرحلة ما بين 1945–1954 و لكن الأكيد أنها كانت الإنطلاقة الرئيسية في عملية التوسع الإســتيطاني، سواء الإستيطان المنظم أو الحر خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

و من الأمثلة على ذلك "أن هناك 57 تعاونية فلاحية تابعة للكولـــون انتشـــرت في القـــرى الاشتراكيـــة جهة مستغانم منها 04 في عين كرمان و 19 في معسكر و 27 في مستغانم و 07 في غلـــيزان و حوالي 87 تعاونية فلاحية استثمارية في جهة وهران و كان المجموع الكلي للتعاونيات في مقاطعـــة وهران حوالي 211 تعاونية حتى لغاية 1960" (26).

و الذي يمكن إستخلاصه من خلال هذه الإجراءات و القوانين التعسفية و عمليات المصادرة المتواصلة أن الإستعمار ركز على الأرض و نقلها من مجتمع إلى آخر، فالأرض بالنســـبة للمجتمـــع الجزائري كانت تعتبر المورد الرئيسي، بل المورد الوحيد " و مجموعة قيم سامية" (27). إن إنـــتزاع الأراضي من الفلاحين البسطاء يعد مأساة حقيقية و ضياع أكثـــر من مليونين من الهكتـــارات مـــن الأراضي أخذها المستوطنون عنوة، و تشرد في نفس الوقت أكثر من 10 مليون و عائلتهم.

فتوطين الكولون بعد سلسلة القوانين كان أقوى في القطاع الوهراني حيث تم تشتيت بنيـــة العشائر و القبائل بصورة أسرع و أشمل نتيجة المقاومة التي كانت في الأريـــاف، و دعـــم هـــؤلاء بالأموال و التجهيزات في إطار ما يسمى بالأعمال الفلاحية الكبرى فمثلا " خصصت ميزانية ماليـــة موجهة للكلولون في مقاطعة وهران حوالي 420000 22 م ف ف سنة 1952 و هذه القـــروض الماليـــة خصصت منها حصص لزراعة الكروم" (28).

25-يذكر الجيلالي صاري،محفوظ قداش:"أنه تضاعف عدد القرى في عهد الحكم المدني ففي سنة 1882 حوالي 197 قرية إستيطانية على مساحة زراعية أكثر من 330 ألف هكتـــار و منحت هذه الأراضي بالمجان وهي في الأصل كانت تابعة للقبائل و تضاعفت عملية المصادرة مع بداية1900 أكثر من957 ألف هكتار و تزامن هذا مع الإستيطان الحر"ص124Ibid.

26- B.P 193 Annuaire des Organismes Profissionels Algerien 1961.

27-نفس المرجع ص 125.

28- 5063 Cotation 3H55 . Crédits de chomage 1959 répartition au commune.

و مهما يكن من أمر "فإن مجموع الملاكين الصغار لا يملكون إلا نسبة 18.7 % من المساحة الكلية أي ما قدره 1.378.464 هكتار و هي في الغالب ليست من أجود الأراضي واقعة في مرتفعات متعرجة أو في سفوح الجبال .أما الفلاحون الذين لا يملكون أرضا فقد قدر عددهم سنة 1946 حوالي نصف مليون نسمة " (29).

و في كثير من الأحيان أن هذه الشريحة التي أنتزعت منها الأرض تشكل من الفلاحين و الأجراء و الخماسين (30). هؤلاء الذين تضاعف عددهم عشية إندلا ع الثورة ، و هذا مما زاد في أزمة الريف . و كان هؤلاء نواة الثورة نظرا لما تكبدوه من ظلم و إستعباد و قهر و نتيجة تفكيك البنية الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع الجزائري إنقسم إلى قسمين ، مجتمع يمتلك أراضي في مناطق حصبة مهيأة مستغلة بوسائل حديثة ، مدعمة برؤوس أموال كبيرة و غزارة الإنتاج موجهة نحو التصدير . و مجتمع آخر محروم من أرضه يتمركز في أراضي وعرة ، جبلية ، قليلة الخصوبة لا يملك الوسائل يبحث عن قوته اليومي للعيش فقط.

و نجم عن هذه الوضعية مجموعة من الإنعكسات منها :

أ-الإنعكاس الإقتصادي :

من خلال إنخفاض المستوى المعيشي و إنخفاض القدرة الشرائية ، و هذا الذي أثارته الجرائد الإستعمارية L'echo D'oran سنوات 1945-1946 في مقالاتها اليومية حول موضوع الأمن الغذائي في فرنسا و في الجزائر و بعملية إسقاط فإن الفلاح البسيط كان يعاني نقصا فادحا في غذائه اليومي عرضه إلى أمراض خطيرة كمرض التيفوس (31) و مرض الأطفال.

كما أنه تعرض إلى بطالة قهرية إجبارية نتيجة مصادرة أرضه التي كان يعيش عليها و دخله الفردي كان من أدنى المستويات، و من بين المنافسات الحادة التي كانت تطرح في البرلمان هي حدة البطالة التي فاقت أكثر من 1000000 شخص على مستوى التراب الجزائري سنة 1955 جلهم من الريف" (32).

29-الجيلالي صاري:"الأرياف الجزائرية عشية الثورة" الثقافة عدد 83 أكتوبر 1984.

30-حسب شهادات تاريخية لمجاهدي المنطقة السابعة الولايةالخامسة، و الحماس هو الذي يأخذ خمس الإنتاج ، شهر أوت 2000.

31-مقابلة شخصية مع مجاهد من منطقة آفلوا يذكر:"أن المجتمع الجزائري الريفي تعرض لأمراض شتى منها الحرب، التيفوس، و إنتشار القمل خلال حرب التحرير"، شهر جوان 2000.

32- *Dépots de l'assemblé algérienne 1955, imprimerie officielle du gouvernement général de l'algerie, séance des 21 Mars 1955.*

ب-الإنعكاس الإجتماعي:

فنتيجة هذه القوانين تفككت بنية القبيلة التي كانت نواة المجتمع و أساسه و إنهار هذا النظام، لأن فرنسا تدرك أن القبيلة هي مصدر الخطر خلال القرن التاسع عشر ، و أن الرابطة القبيلة إن ظلت تؤازرها القيم الروحية فإنها تقضي على وجود الفرنسي في الجزائر ، خاصة و أنه في المرحلة الممتدة ما بين 1945-1954 هناك تأطير سياسي بإمكانه تنظيم هذه الآلية و توجيهها نحو الإحتكاك بالقوة لذا فإن هذه القوانين جردها و شتتها من هذه الصفة ، صفة الترابط.

و زادت الحكومة الإستعمارية من تعميق مأساة هذا المجتمع من خلال تفقيره و تجهيله .

ج-الإنعكاس النفسي :

كان التأثير عميقا نتيجة هذه الإجراءات التعسفية و صار الفلاح الجزائري يعيش حالة ضيق، صار غريبا و أرضه تصادر منه بالقوة يشكو عجزه و ضعف حاله و قوته، يشكو المعاناة و التخلص من الضلم و الجور، فالتأثير النفسي كان كبيرا نتيجة سياسة الأرض المحروقة و تجويع الشعب التي طبقتها فرنسا خلال مرحلة 1945-1954م. تركت لدى الريف شعورا بالمهانة و الذل، فلذا تعمق لديه المفهوم أن الأرض هي العرض.

د-الإنعكاس السياسي :

إن الأحداث التاريخية الأليمة التي عاشتها الجزائر ما بعد 1945م تركت إعتقادا راسخا لدى الشعب بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة هو أن الحرية تؤخذ و لاتعطى، فزاد بذلك حجم الحقد على الإستعمار و تكريس هذا الحقد في أرض الواقع من خلال القوة و العنف ضد غطرسة الإستعمار، فلذا كان الفلاح فقط بحاجة إلى قيادة تنظيمه و تؤطره و تقوده إلى طريق الخلاص. خاصة و أن الحركة الوطنية السياسية بعد 1946م إشتركت في مطالبها و حتى أساليبها، هذه الحركة كان نواتها الفلاحين و العمال و الطبقة الكادحة على العموم، و ترجم ذلك في أرض الواقع سنة 1954.

وضعية الرعي:

من بين التقارير الصحفية التي كانت توضح حالة الرعي في الجزائر ذلك التقرير الذي جاء بقلم محمود بوزوزو عنوانه"من وحي البرلمان الفرنسي" (33)، طرح فيه المظالم السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، فبالنسبة للوضعية الإقتصادية تعرض "للمشكل الفلاحي خاصة وضعية الرعي" التي إزدادت سوءا و تدهورا نتيجة الإهمال، و القمع الإستعماري و سياسة التفقير التي إتبعتها فرنسا.

لقد أصبح الريف ضحية للسلب و النهب و الإستغلال المستمر نتيجة القوانين المجحفة لتركيز الإستيطان، و نظرا للفاقة و الفقر التي عان منها الفلاحون (34) لفترة طويلة إضطروا إلى بيع ما تبقى لديهم من الأراضي و النتيجة إهمال تربية الماشية خاصة و أن الأراضي الرعوية في المناطق الهضبية و الإستبسية و الهوامش الصحراوية، تعرضت للنهب، و تم مزاحمة الرعاة في مناطق إنتاج الحلفاء و ذلك من خلال "إنشاء شركة شمال إفريقيا لإنتاج الحلفاء سنة 1946 و كانت تجمع في منطقة La Fontaine [حاليا عين الذهب جنوب تيارت] و تقوم هذه الشركة بنقل هذه المادة إلى معمل في الجزائر، و يعمل الجزائريون على نزع الحلفاء بسعر منخفض، و كان الإنتاج السنوي يقدر بـ:130 مليون طن و بمداخيل تقدر بـ: 02 مليأو فرنك" (35)، و نتيجة هذا الإستغلال تعرض الرعاة إلى البطالة و بعضهم تحول إلى أجراء مؤقتين لنزع الحلفاء.

و زاد في ضيق الرعاة "إغلاق مراعي الغابات، و فرض ضريبة باهضة لمجرد المرور فيها مما جعل هؤلاء الرعاة أمام خيارين ، إما أن يدفعوا بقطعانهم نحو الجنوب حيث الأراضي الصحراوية أو الخضوع لنظام الأنديجينا " (36).

و بالمقابل سعت الحكومة الإستعمارية إلى إستحداث و تطوير طرق تربية الماشية الخاصة بالمستوطن من خلال مجموعة الإجراءات تحفز بها الكولون للزيادة في الإنتاج الحيواني بغرض تصديرها و بذلك المرسوم الذي ظهر " في 18 فيفري 1947 م من قبل رئيس الحكومة المادة الثانية منه

33-البصائر: 1947/10/27.

34-جاء في البصائر العدد 174 بتاريخ 19 جويلية 1939:"قرار 08 مارس المشؤوم، القوانين بين الوضع و التطبيق":تضمن هذا الموضوع مطالب قدمها الدكتور بن جلول تعالج"رفض قرار 08 مارس 1938، ضد التعليم العربي الحر و ضد النوادي و رفع عدد النواب المسلمين العرب، و إصدار قانون دولي لتمكين الجزائريين من حق النيابة طبق مشروع فيولان، و علاج الزراعة بما تتضمنه من قضايا كالفلاح و وضعية الرعي".

35 - Les Associations Agricoles T :01L'oranie,L.fouque à Oran le :27 Oct 1956 P1035.

36-أحمد الخطيب:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985) ص 81.

تنص على زيادة الإنتاج الحيواني و الغابي و توفير الوسائل الضرورية بغرض رفع الإنتاج ، خاصة الأعلاف المقدمة للمواشي التي تستفيد منها التعاونيات الفلاحية التابعة للكولون" (37).

و قد ساءت حالة الرعاة الجزائرين أكثر فأكثر ." فلقد كانت الأراضي المتروكة للراحة ما بين 1950–1951 تتجاوز 62 % من الأراضي المزروعة و كذلك هجر الفلاح تدجين الحيونات لصالح زراعة الحبوب، و هدفه هو تأمين بقائه يزرع القمح و الشعير، و بإلغاء الأراضي البور لم يسمح الفلاح للأرض بالراحة، و بإلغاء التدجين فقد حرم نفسه من فعاليات أكثر تغذية" (38).

و لقد قدمت الكونفدرالية العامة للفلاحة C.G.A تقريرا توضح فيه وضعية الماشية التابعة للأهالي، و هذه الكونفدرالية للعلم يديرها الكولون، و التقرير جاء فيه:"أن المنتجات الحيوانية انخفضت بنسبة 25 % و بالمقابل إرتفاع عدد السكان و بالتالي الزيادة في الإستهلاك و الإنتاج لا يكفي لسد الحاجيات. فإنتاج اللحوم و الحليب إنخفض إنخفاضا مدهشا لتدهور تربية الماشية، هناك مرحلة فراغ، نقص في القطيع و زيادة في عدد السكان، فهناك حوالي 08 مليون رأس مقابل 09 مليون ساكن ،و بالتالي إنخفض معدل إستهلاك الأهلي من هذه المنتجات فالمسلم لا يستهلك سوى 15 غ من البروتينات سنويا لذا لا بد من إدخال إجراءات مناسبة" (39).

و هذا إعتراف ضمني من جريدة إستعمارية L'echo d'oran بتدهور وضعية الماشية و حرفة الرعي بالجزائر و زيادة على إنخفاض رؤوس الماشية من الأغنام و الأبقار، هناك إرتفاع مذهل في أسعار المواد و المنتجات الحيوانية، فمثلا كان سعر لتر واحد من الحليب يساوي 18 فرنك و واحد كيلوغرام من اللحم يباع بـ: 500 فرنك فرنسي.

لذا اهتمت الحركة الوطنية السياسية في مطالبها بتحسين وضعية الرعي و الماشية و حث الإدارة الإستعمارية على إدخال تعديلات و تغييرات و إجراءات من خلالها "توقف هلاك الماشية و الإجراءات التي تحدد مساحات الرعي و من بين هذه المطالب إلغاء قانون الغابات و تقديم مساعدات مادية للرعاة" (40).

37- Code de L'algerie Annoté II 1947.

38-عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر (الجزائر ش،و،ن،ت بدون تاريخ) ص 443.

39- L'echo D'oran 26 Fevrier 1947

40-الجزائر الجديدة جانفي 1949.

إن النتيجة الحتمية التي وصلت إليها وضعية الرعاة في الجزائر تدهور قطعان الماشية و الإنتاج الفلاحي عموما إذا ما قيس بإنتاج الكولون.

و هناك مطالب أخرى قدمت من قبل ممثلي النيابات إلى الحاكم العام و الجنرال ديغول سنة 1944 حول وضعية الرعي و المواشي "كالإهتمام بالأغنام و الأبقار و تقديم القمح للعمال" و الشعير للحيوانات (41) و ترقية وسائل الإستثمار كتوسيع مساحة الأراضي المعدة للزراعة خاصة زراعة الحبوب و الغراسة و المراعي و تحسين أدوات الفلاحة و تهذيبها".

هذه هي حالة الرعي و تربية المواشي و التي كانت مرتبطة إرتباطا وثيقا بحالة الأرض و الإقطاع في الجزائر و الذي كان قد اتجه نحو الإستيطان.

وضعية الفلاح: إن تحليل وضعية الفلاح يجب أن تكون نقطة الإنطلاق للتأمل في البنية الإجتماعية و الإقتصادية للجزائر في عهد الإستعمار و علاقة ذلك ككل بالوضع السياسي للجزائر.

فالإنسان الريفي البعيد عن مواطن التفاعل الإجتماعي و السياسي و الثقافي، إذا عدنا إلى هذا الإنسان نجده أكثر تفطنا من اهالي المدن، و ذلك نظرا للخطر الذي كان يهدده في وطنيته لذلك حارب بقوة السلاح خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين " و ذلك لا يرجع إلى غريزة للمحافظة على الذات، و إنما أدرك أن الأرض هي المستهدفة و الإمتزاج بين الدوافع القومية و الروحية و الأخلاقية، إن هذه الوطنية كانت بدون منازع ريفية المنشأ، متشبثة بالريف و الأرض" (37).

و في الفترة الممتدة ما بين 1946–1954 تفاقمت وضعية الفلاح أكثر فأكثر و ذلك من خلال:

1–نتيجة إنتزاع و مصادرة الأراضي، صار الذين لا يملكون الأراضي سنة 1946 حوالي مليون و نصف و هم أجراء لدى الكولون أو يعملون كخماسين، حيث أصبح الفلاح يأخذ 5/1 من الإنتاج، و إضطر للعمل في أرضه السابقة كخماس بدافع الفقر، و كان أجره زهيدا مقابل أكثر من 14 ساعة عمل في اليوم (43).

41–جريدة البلاغ 16 جوان 1944

42–الجيلالي صاري، الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة). Ibidem

43–مقابلة شخصية لأحد الفلاحين الجزائريين بمنطقة تيارت كان يعمل كخماس في مزرعة لأحد الكولون Garcia في ملاكو و لقد ورد إسمه في جريدة L'echo D'oran كمنظم للـ:"C.G.A" في تيارت ، شهر أوت 2000.

2–من حيث الدخل، إنخفض الدخل الفردي و إنعكس ذلك على المستوى المعيشي الفلاح الذي لـه عملا ثابتا طوال أشهر السنة "فإن أجره اليومي الذي يزيد عدد العمل فيه عن 12 ساعة في أغلـب الأحيان لا يزيد عن دينارين، و عدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن نصف المليون هم عمـال موسميون يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الأحوال، و هم لا يتمتعون بالحقوق الإجتماعيـة مثلهم مثل العامل الزراعي" (44)، و تشير تقارير الادارة الفرنسية سنة 1955 أن اليد العاملة الأهليـة في تضخم مستمر و هي غير خبيرة البعض منها اتجه نحو المدن و البعض الآخر ينتظر موسم الحصـاد و أن الراتب المخصص لها يتحدد ما بين 300 الى 250 فرنك شهريا" (45).

و الواقع أن مصادرة الأراضي و التوزيع غير العادل و إستحواذ الكولون على خيرات البلاد أدى إلى ظهور بروليتاريا زراعية كادحة، ظروف معيشتها شاقة.

3–ظهور البطالة و الهجرة الريفية:إن ظاهرة التشغيل في الفترة الممتدة ما بـين 1946–1954 ليسـت مرتبطة تماما بالتزايد السكاني بل مرتبطة بالنظام الزراعي الإستيطاني الإستغلالي و الذي كان يسـعى إلى أكبر ربح بأقل تكاليف، و ذلك من خلال إدخال وسائل الميكنة بكميات كبيرة مقابل تسـريح عدد كبير من العمال الزراعيين و الذين كانت وجهتهم المدينة للبحث عن العمل و من هنا تكـاثر سكان المدن و إزدياد حركة الهجرة نحو المدن الداخلية و أحيانا نحو الـخارج و بطبيعة الحال إنتزاع الأراضي و معدل الدخل الضعيف و البطالة لها إنعكاس سلبي على الحالـة السـكنية و الصحيـة للفلاح، في سنة 1955 قدم تقرير الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي "أن الكثافة السكانية المسـلمة من جـنس الذكور تحتوي على 2300000 رجل من بينهم 1850000 يقطنون الأرياف و حـوالي 450000 في المدن و نجد من بين هؤلاء حوالي 300000 ألف بطال نشاطهم فلاحي" (46).

و نظرا للحالة السيئة التي أصبح يتخبط فيها نجد عدد كبير من أرباب العائلات قصدوا المدن بحثا عن العمـل و بلغة الأرقام "نجد حوالي 50 % يعملون أقل من 100 يوم و بنسبة 75 % منـهم يعملون أقل 290 يـوم في السنـة، و يقدر عدد العمال في القطاع الفلاحي القادرين على العمـل حوالي 800 ألف لا يشتغلون بالقدر الكافي أولا يشتغلون إطلاقا و نتيجة لذلـك إزدادت ظـاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة" (47).

44–جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر(منشورات المتحف الوطني للمجاهد بدون تاريخ) ص 210

45– 5063 Cotation 3H55 . Crédits de chomage 1959 répartition au communes.

46– 5063 Cotation 3H55 . Ibid.

47–الجيلالي صاري، الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة).

4-تفقـــير و تشريد الفلاح: سعت الإدارة الإستعمارية بإجراءاتها المتعددة إلى تفقير و تشريد الفـــلاح و لقد أوردت جريدة الجزائر الجديدة الشيوعية في مجمل مقالاتها الـــواردة مـــا بـــين 1947-1949م، "الظروف القاهرة التي كان يعيشها الفلاح فيما يخص الأجور و العمل الشاق الذي يقوم به طـــوال اليوم، خاصة و إذا كانت بجانبه عائلة كبيرة تنتظره لإغاثتها، ضف إلى ذلك فهو محروم من الإعانات الإجتماعية، فلذا كان من بين مطالب التيار الشيوعي التمتع بالإعانات العائلية و رفع الأجور و منح القروض و السلفات و الآلات الزراعية حتى يتمكن من تحسين و ضعيته" (48).

و في إطار تفقير الفلاحين و عائلاتهم نجد "ما بين سنة 1950-1951م و حسب التعداد الزراعي العام لم تكن الزراعة الصغيرة التي تقل عن 10 هكتارات و التي تغطي تقريبا الملكيات الصغيرة و تعـد 438-483 مزرعة .

أي ما يساوي 2.500.000 شخص يحوز إلا على 20,9 % من زراعات الحبوب، بينمـــا تحـــوز الإستثمارات التي تزيد على 50 هكتار على أكثر من 31,5 % من زراعات الحبوب.

لكن ما يجب فهمه هنا هو أن تفقير الفلاحين المعدمين لا ينجم عن الضغط السكاني و نقـــص الأراضي بل أزمة تراكم رأس المال نتيجة الإستغلال الإستعمار" (49).

المـــجمتـــــع:

لقد سيطرت الأرض بإعتبارها المادة الأولى للإستعمار على جميع العلاقات التي كانت تربـــط بين مجتمعين طيلة فترة الإستعمار الفرنسي، بين مجتمع غني يمتلك الوسائل و بيده الأرض، و مجتمـــع آخر يفتقد الأرض و الوسائـــل معـــا،و ذلك نتيجة إنتزاع المليكة التي بدأت مع بداية العـــدوان، أدت إلى حرمان جمهور الفلاحين الجزائريين من ممتلكاتهم، لكن بالرغم من ذلك لم تزد الذين ســـلبت حقوقهم إلا إتحادا و تراص.

فالسياسة الإستعمارية خلقت مجتمعين متنافرين، مجتمع متخلف يقتات من قطاع زراعي تقليدي فيـــه سواد أعظم من الفلاحين الجزائريين، محروم من كل الوسائل، و مجتمع آخر تطور تطورا مذهـــــلا وكـــون الثـــروة و إستغل الأرض أيما إستغلال (50)، و هو في ذاته يتكون من متشردي و صعاليك أوروبا .

48-جريدة الجزائر الجديدة شهر أفريل، ماي 1949.

49-عبد اللطيف بن أشنهو، ص 444.

50-يورد أحد مناضلي الحزب الشيوعي و هو شباح المكي "أن الحكومة الإستعمارية تسعى إلى تفكيك إتحاد الفلاحين حتى يتسنى لها إستغلال ما تبقى من موارد" الجزائر الجديدة جانفي 1949.

و تذكـــر جريـــدة L'entente "أنه طالما توجد الهوة التي تفصل بين شخصين من شعب واحـــد او من نفس الشعب واسعة و كبيرة فإن الظلم أكبر" (51).

فلنتصور كيف سيكون الوضع بين شعبين مختلفين دينا، لغة، إنتمـــاءا و حضـــارة. و علـــى الرغـــم من التهميش و الإقصاء التي إستخدمتها الحكومات الإستعمارية المتعاقبة لتفكيك بنية هـــذا المجتمع الذي كان يتكون في معظمه من جمهور الفلاحين، فإن الحركة الوطنية السياسية أكدت علـــى وحدة المجتمع الجزائري لمجابهة الإستعمار و الإقطاع معا و هو ما جاء في الحملة الإنتخابية التي تبناهـــا التيار الشيوعي، و من بين الشعارات التي جاء بها "تقوية الحركة و وحدة المجتمع الجزائـــري علـــى كامل التراب الوطني، و الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحرية و الأرض" (52).

و تؤكد جمعية العلماء المسلمين على هذه الوحدة من خلال الدعوة إلى توحيد جهود كـــل فئات المجتمع من عمال، فلاحين،حرفيين، و حتى البطالين و مجموع الأحزاب و كان شعارها"التكتـــل الشعبي" (53)، و حتى الإتجاه الإستقلالي الذي كان أكثر عمقا في طرح قضايا المجتمع حمل هو الآخر هذه المظالم، فلقد طرحت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في حملاتها الإنتخابية و عبر مؤتمراتهـــا "الدعوة إلى توحيد جهود الفلاحين و توحيد جهود العمال و كافة الطبقة الكادحة من أجل الإنتصار و الإستقلال" (54).

إن الصفقات العقارية التي تمت في إطار تطبيق مختلف القوانين الخاصة بالأرض كان هدفـــها تمزيق وحـــدة المجتمـــع و ترابطـــه و مسخ عاداته و تقـــاليده حـــتى تتمكـــن منـــه الحكومـــات الإستعمارية و تجعل منه مجتمعا طبقيا يتألف من مجتمع سيد يمتلك الأرض و الثروة و مجتمع مســـود يفتقر إلى أبسط الأشياء الخاصة بحياته و ما دامت الأرض مصدر صراع بين المجتمعين، فإن فرنســـا ركزت خططها لفصل تلك الرابطة الموجودة بين المجتمـــع الجزائـــري و أرضـــه و ذلك بتفقـــيره و تهجيره، فحوالي "خمسة مليون نسمة كانت تمتلك مساحة 5.300.000 هكتار موزعة علـــى 630730 مزرعة، المعدل الوسطي لكل مزرعة على النحو التالي 04 % من الملاك يسيطـــرون علـــى 38,5 % من المساحة بينما لا يملك 70 % من السكان سوى 18,5 % أي الأراضي الفقـــيرة،

51-. L'entente 03 Aout 1939

52- Liberté Octobre 1948

53-جريدة البصائر 22 نوفمبر 1948.

54-وردت مجموعة مقالات تدعو إلى ترابط المجتمع الجزائري في إفتتحات جريدة .La nation Algeriénne Nov+Dec 1953-Janvier 1954

و في سنة 1954 كان معدل ملكيـــة الأرض للجـــزائريين لا تتـــجـــاوز 14 هكتار، بينمـــا معـــدل ملكية الأوروبي 109 هكتار و كانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14 هكتار حـــوالي 73 % من ملاك الأرض" (55).

إن ذلك التناقض المفضوح، رفاهية مجتمع على حساب إنحطاط مجتمع آخر جاء نتيجة التسلط على الأرض بمنطق الإستتراف و التسلط على الإنسان بمنطق القوة، و بالتالي تمزيق تلـــك الرابطـــة القوية الموجودة بين الإنسان و أرضه و من ثمة تم تفكيك الرابطة الروحية و المادية (زراعـــة الأرض) للمجتمع الجزائري، و مما زاد في أزمة هذا المجتمع هو الانفجار السكاني بحيث تشير تقـــارير الادارة الاستعمارية "أن التضخم السكاني الكبير الموجود في الأرياف و الذي اتجه نحـــو المـــدن لم يســـتطع أصحاب المشاريع الكبرى و الكولون استقطابه للعمل فهم ينتظرون موسم الحصاد" (56).

و هناك دراسة أنجزها شارل روبير أجيرون خلص فيها إلى "أن أكثر مـــن ثلثـــي الســـكان الجزائريين كانوا لا يزالون يعيشون في مرحلة الإقتصاد المعيشي قبل الرأسمالية و الحال أن هذه الطبقة الفلاحية التقليدية الضخمة لم تكن لديها محاصيل و لا مواشي بكمية كافية. كانت الملكية الإســـلامية منذ 1930 قد تجمعت على حســـاب الملكية الصغيـــرة و تجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة ففي سنة 1950م كان هناك 438,483 ملكية الواحدة 10 هكتارات و كـــانوا يشـــكلون مـــن الناحية الإقتصادية لا طبقة فلاحية مستقلة بل تجمعا من أنصاف البروليتاريين" (57).

هذه الوضعيـــة التي حتمها الإستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري أدت إلى إنخفـــــاض المستـــوى المعيشـــي و الفقـــر و نقص في المواد الغذائية مما أدى إلى ظهور أمراض خطيرة بـــل أن الإستعمار سعى إلى إنماء الأراضي و المدن الكبرى التي يتواجد فيها العنصر الأوروبي فقط و لم يبـــالي بما سواها! و هذه الوضعية زادت في تجهيل الجزائريين خاصة في أوساط الريفيين بحيـــث إنتشـــرت الأمية و أصبح وضع المجتمع الجزائري كالتالي:

1-فئة الفلاحين الذين لا أرض لهم و هي المهمشة نهائيا، و تتكون هذه الفئة مـــن فلـــول الرعـــاة حـــوالي 12 % حسب إحصائيات 1951م، و حوالي 10 من الخماسيين و الفلاحين الأجراء الدائمـــين و غير الدائمين 22 % حسب إحصائية 1954م و مما لا شك فيه الفئة الكبيرة كانت تمثلـــها شـــريحة البطالين الذين لا عمل لهم، هؤلاء إختاروا الهجرة نحو المدن.

55-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 (المؤسسة الوطنية للكتاب 1989) ص 24.

56- 5063 Cotation 3H55 . Ibid.

57-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (ديوان المطبوعات جامعية، الجزائر 1982) ص124.

2-فئة الشرائح الوسيطة من أبناء القياد و الحضر، هذه الفئة سارت في إطار نظام مفرنس يهدف إلى الدمج، و كانت تخدم مصالح الإستعمار في الجزائر و كانت تخص بإمتيازات.

و لكن لا بد في هذا المقام من لفت نظر القارئ إلى ملاحظة هامة و هي أن الفترة الممتدة ما بين 1945-1954 كان لا يزال المجتمع الجزائري يراهن على الزيادة السكانية نتيجة إرتفاع الزيادة الطبيعية، رغم زيادة عدد الوفيات، و بالتالي هذه الظاهرة كانت تمثل القوة و السلاح الذي يمكن به مجابهة الإستعمار في أي مشروع إستعماري، خاصة و إن كانت هذه الزيادة السكانية في أوساط الريفيين، فهذه الإندفاعية البشرية سيكون لها دور كبير أثناء ثورة التحرير.

زراعة الكروم:

إن الأرض كانت مصدر صراع، و سعى الفلاح بكل ما يملك من طاقة إلى كسبها لأن الأرض تمثل لديه فكرة سامية و إرث إجتماعي و إقتصادي لا يمكن التفريط فيه، لذلك وجه الإستعمار كل جهوده بغية إستئصال هذه العلاقة الوثيقة من خلال سلسلة القرارات و الإجراءات التعسفية آنفة الذكر بهدف تفكيك البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري.

و لما سيطرت فرنسا على الأرض حولتها إلى زراعة الكروم الموجهة نحو صناعة الخمور و هي تدرك تماما أن هذه الصناعة تتعارض مع العقيدة الإسلامية مما زاد في إصرار الفلاح في عنفه ضد الإستعمار و على سبيل المثال "تأسست نقابة بيع الخمور بناحية وهران سنة 1897م و كان متوسط الإنتاج في الفترة الممتدة ما بين 1954-1955 حوالي 10.275.573 هكتولتر و رأسمال يقدر بـ: 40 مليار فرنك و تستحوذ هذه النقابة على 95 % من الإنتاج و التصدير" (58)

و قد خصصت مساحات واسعة في الشمال الجزائري، بل تحولت الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب إلى زراعة الكروم" و قدرت المساحة الإجمالية سنة 1947 حوالي 357,229 هكتار" (59).

و من بين المناطق الهامة التي كانت تزرع فيها الكروم، سهول عنابة، متيجة، المدية، منخفضات الشلف، غيليزان، بلعباس، وهران، معسكر خاصة هذه الأخيرة و هو ما تشير إليه الأرقام فمساحة الكروم "بمعسكر سنة 1938 حوالي 21823 هكتار و وصل الإنتاج حوالي 608،625 هكتولتر (60).

58- Les Associations agricoles T :01 L'oranie, Ibid P61.

59- Annuaire statistique premier volume, 1947 P137.

60- A.S/1938 Ibid

و تضاعف هذا الإنتاج سنة "1954 حوالي 1,130,100 هكتولتر و مردود الهكتار الواحد حوالي 48,37 هكتولتر/هكتار" (61).

و قد حفزت الحكومة الإستعمارية هذه الزراعة و شجتعها بكل الوسائل، خاصة الحكومة العامة بالجزائر، في "سنة 1947 أصدرت قرارا، في حالة وجود أي ضرر يلحق بمحاصيل الكروم فالولايه العامة تتكفل بتقديم المساعدات المادية" (62).

كما أكد مجلس الوزراء للحكومة الفرنسية على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط زراعة الكروم، "و قد خرج المجلس بمجموعة من القرارات و منها الإقتراح الذي قدمه Prdu dhomme مدير مصلحة الفلاحة العامة و الذي طلب بتوفير الإمكانات المادية و التقنية و التجهيزات من أجل رفع الإنتاج حتى يكون له دور إقتصادي و إجتماعي" (63)

و لقد حث "قانون مارتان 1946 الخاص بالجانب الفلاحي على ضرورة الإهتمام بالزراعة و ذلك من خلال تنظيم عمليات السقي و الرعي و تخصيص الأراضي المروية للزراعة الكثيفة، خاصة زراعة الكروم و تهيئة مساحة مناسبة لها" (64) .

و حولت الحكومة الإستعمارية معظم الأراضي الخصبة إلى زراعة الكروم، و هو ما كان يتعارض تماما مع الإقتصاد المعيشي التقليدي للجزائريين الذي كان يعتمد على زراعة الحبوب، و جاء في جريدة البلاغ فيما يخص هذا الموضوع "أن كل أمة ستحاول جهدها أن تزرع ما تحتاج إليه من المواد الغذائية، و لكن تصبح سياسة خاطئة إذا كان هذا العمل معناه إرغام الأرض على إنبات زرع لا تصلح له تربتها و مناخها" (65)، وكانت الحصيلة الاجمالية لانتاج الخمور سنة 1954: "مقاطعة الجزائر: 6.170.966 هكتولتر، وهران: 11.907.418 هكتولتر ، قسنطينة: 1.218.871 هكتولتر" (66). و هذا ما يؤكد اهتمام الحكومة الفرنسية بالجهة الغربية لانتاج الخمور.

و للإشارة فإن برامج الحركة الوطنية قدمت في مطالبها، إلغاء زراعة الكروم

61- A.S/1954 Ibid

62- Code de L'algérie Annoté II 1947

63- L'echo D'oran 12 Mars 1947

64- الجزائر الجديدة شهر جويلية 1946

65- البلاغ 02 ماي 1947

66- La tribune Agricole , 15 Dec 1954.

ب-تنظيمات الهياكل المحلية للريف الجزائري 1945-1954.

إن مجموع التشريعات الإستعمارية سعت إلى القضاء على البنيـــة الفلاحيـــة التقليديـــة في الجزائـــر بشـــتى الطـــرق، و إدخال هذه البنية في إطار جديد يعتمد على الإستغلال و الإحتكـــار، و الجزائر بإمكاناتها الفلاحية كانت مقصدا لمتشردي أوربا الطامعين في أراضيها و خيراتها.

و لقد شهدت الجهة الغربية من الوطن على سبيل هجرة واسعة لهـــؤلاء، و كـــانت معقـــلا للكولون في القرن الماضي و بداية القرن العشرين. من خلال توسع عملية الإستثمار و الإســـتغلال الفلاحي، و الذين كانوا يحوزون على أراضي واسعة خصبة في الأقاليم الساحلية و السهول الداخلية و منطقة الهضاب التي كانت تربى فيها المواشي "أغنام، أبقار، خنازير" ضف إلى ذلك زراعة الكـــروم و الحبوب (كمثال منطقة الرحوية) (67). إلى جانب هذا، تقدم "الوسائل الإستغلالية" (68) ، كتطور العتاد الفلاحي و إستخدام الوسائل الحديثة في المجـــال الزراعـــي، و تطـــور الأبحـــاث العلميـــة الزراعيـــة، و التي كانت بتدعيم من الحكومة الفرنسية لصالح الإستيطان، و هدف فرنسا في ذلـــك، أن يزداد الكولون غنا (غنى مادي و إجتماعي)، على حساب الفلاحين الجزائريين الذين لم يكن لهـــم مكان في إطار هذه الإصلاحات و المساعدات المادية، بل تم تغييب هذه الشريحة الواســـعة و الـــتي سحقت تمام بفعل القرارات و القوانين و المراسيم التي صدرت في حقهم، بحيث شجعت الكولـــون على الزيادة في حجم الإستغلال، و قوضت مساحة الأهالي و وسائلهم.

و النتيجة حدوث صراع بين طبقتين، طبقة صغيرة الحجم تريد الإستيلاء على ما تبقى و طبقة كبيرة الحجم تريد إسترداد ما ضاع منها.

67-مقابلة شخصية مع أحد الفلاحين من مجاهدي ثورة التحرير بتيارت، شهر أوت 2000.

68-جاء في تقرير للولاية العامة بمناسبة الذكرى المئوية للإحتلال "قدم الفوج الفلاحي بقيادة M.Beranger تقريرا مفصلا عن وضعية الفلاحة بوهران من خلال المعرض الذي أقيم بها و نوه بالمجهودات الإقتصادية و التي توضع للنشاط الفلاحي مكانا خاصا لصالح الكولون، و هؤلاء الذين كانوا بهذه الجهة يذكرون أن الثراء الفلاحي كان موجودا بدليل التنوع الزراعـــي و الكمية الهائلة من الإنتاج و كان هو المميز من بين المقاطعات الثلاثـــة و قـــد عرضت في هذا الـــمعرض أنواع النشاطات الفلاحية، حوالي 23 غرفة فلاحية طرحت منتوجاتها و لوحظ مدى التقدم الفلاحي الذي وصل إليه هذا القطاع و الذي كان تحت سيطرة الكولون بإستخدام الميكنة الحديثة مثل الجرارات ذات التقنية العالية كما عرضت بعض المنتوجات الغذائيـــة و بعض أنواع الأسمدة والبذور و إستخدام الإسطبلات لتربية الماشية و بعض المحركات و المضخات و الأبحاث العلمية الخاصة بتربية الحيوانات"

Gouvernement géneral de l'algérie, le centenaire de l'algérie (T:02 édition PetG Alger 1931) p36

إن الأرض هي التي كانت مستهدفة، و كان الإستعمار دائما يبرر وجوده في الجزائر بوضع مرادفة مفادها "أن وجود فرنسا في الجزائر هو التعمير و هذا DEVEMY ROGER يؤكد على هذه الفكرة، إن المعمرين فعلوا للجزائر أشياء تجعلها إمتداد للتراب الفرنسي، و ليس لنا الحق في أن نفقد قرنا من المجهودات و العناء في مهمتنا" (69).

هذا التشبث بفكرة الجزائر فرنسية و عدم التفريط فيها و بسياسة الدمج هو الذي ركب عقدة للفلاح و جعله أكثر عنفا في مقاومته، و دائما الأرض هي مصدر و غاية ذلك العنف و حتى تقضي فرنسا على الأرض و الفلاح أدخلت تنظيمات أخرى.

البلديـــة:

في إطار سياسة الدمج و التي من أهدافها تفكيك البنية الإقتصادية و الإجتماعية للريف و في إطار السيطرة على الأرض "أنشأت الحكومة الإستعمارية سنة 1884 المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة و كان الممثلون الجزائريون يعينون تعيينا فيها بعكس الأوروبيين الذين كانوا ينتخبون إنتخابا مباشرا (70)، و ماكان عدد الممثلين الجزائريين ليزيد قانونا على ربع أعضاء المجلس و بموجب قانون 1919 أصبح بعض الجزائريين ينتخبون ممثليهم في المجلس، على ألا يزيد عددهم على الثلث و يحظر ترشيح أحدهم لرئاسة البلدية".

أما في المجالس البلدية المختلطة فالفرنسيون و حدهم ينتخبون نوابا عنهم، أما الأعضاء الجزائريون فيعينون تعيينا، و كانت العضوية محصورة في القياد إلى أن أدخل قانون 1919م رؤساء جماعات الدواوير في هذه العضوية " (71).

كما كان هناك نوع ثالث من البلديات و هي مجالس البلديات الأهلية، تتواجد في المناطق الجنوبية و تتكون من ضباط عسكريين و بعض الفرنسيين و القياد الجزائريين المعينين جماعيا من الحاكم العام، و هذا النوع غالبا ما نراه في المناطق العسكرية.

و من خلال ذلك يلاحظ وجود ثلاث أنواع من البلديات:فالبلدية كاملة الصلاحيات تشبه في تنظيمها تماما البلديات الموجودة في فرنسا و هي آهلة بالأوروبيين تتمركز في المناطق الخصبة و حول المدن الكبرى، غنية بالثروة المائية و المناخ الملائم للنشاط الإقتصادي تتمتع بالمزايا و الدعم

69- Roger Devemy, le courrier de SAÔNE et loire ; 24 Janvier 1946

70-أحمد الخطيب: ص32.

71-نفس المرجع السابق ص 33

من قبل الولاية العامة، أما النوع الثاني من البلديات فهي المختلطة و التي فيها أقلية اوروبية و أكثرية من الجزائريين، أنشـــأت كـــذلك بجـــوار الأراضي الخصبة في الغالب إقتصادها يعتمد على الزراعة و عمادها العمال الزراعيين.

أما النوع الثالث من البلديات هي ما يطلق عليها بالبلدية العسكرية (72) ، بها أكثرية مـــن الجزائريين موجودة في الهوامش الصحراوية و في الهضاب الداخلية يطبق عليها النظام العسكري.

و هـــذه الأنماط الثلاثة وظيفتها تبحث في الشؤون المحلية، الإقتصادية، الإدارية، الإجتماعيـة و هو الهدف الظاهـــري منـــها، أما الباطني تفكيك و تهديم البنية القديمـــة للكيـــان الإقتصـــادي التقليدي و نظام القبيلة و تكريس الإستيطان.

إن الأنماط الثلاثة و تنظيمها الإداري كان هدفه إعطاء ميزة أكبر للمستوطنين إداريا، سياسيا و إقتصـــاديا، للإشارة فإن طبيعة النظام الاستعماري الفلاحي فـــي الـــجزائر أثناء العشرينـــيات و الثلاثينيات اكتسى طابعا استغلاليا و ذلك بإنشاء:"جماعة الفلاحة على مستوى كل بلدية مختلطـــة تقريبا التي عادة ما كانت تعتمد على كراء الأراضي و تســـخيرها للفلاحـــة (القمـــح–الشـــعير–الشوفان)" (73) إلا أن هذا النظام سرعان ما فشل و ذلك لعدم توفره على وسائل حديثة و أن جـــل أراضيه كانت أحواش أو جبلية.

لذا فالحركة الوطنية السياسية في الفترة الممتدة ما بين 1945–1954م و عبر مطالبها إســـتهدفت إلغاء و تغيير هذا التنظيم المجحف في حق الفلاح، فقد طرحت من خلال منابرها المكتوبـــة المســـألة بإلحاح و أرادت التخلص من هذا النظام، فجريدة البصائر طرحت تقريراتحدثت فيه عن المســـألة. "مسألة الأحواز الممتزجة أو الكومين La Commune Mixte كما يقولون و هي تشمل الأغلبية العظمـــى من تراب الوطني الجزائري و لها نظام أشبه بنظم القرون الوسطى يحكـــم كـــل جهـــة منـــها "ألاد مسترتور" حكما إستبـــداديا مطلقا يعينـــه على ذلـــك جماعة القواد و الأغوات و الباش أغـــوات، و المحسوبية و الدالة و الخدمات المقدمة للإستعمار هي التي تشرف و حدها علـــى تعيـــين هـــؤلاء السادة، لا العلم و لا العمل و لا الإخلاص للصالح العام.

72–يورد أبو القاسم سعد الله "أن أصغر وحدة للتمثيل النيابي التقليدي هي الجماعة أو مجلس القرية و لكن الفرنسيون قد ألغوا هذا النظام منذ 1863" الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الأول (S N E D 1983) ص 390.

73– 4482 Cotation I19 Affaires Musulmanes 1925-1945

و هنـــاك مسألة الميزانية العامة و ما أدراك ماهي، ميزانية الجزائر السنوية تزيد عن 32 مليـــار في السنة، ينفق أغلبها على جيش الموظفين و على مصالح الإستعمار الكبير، و قد أقر مبدأ القـــانون الأساسي للجزائر على أن يشرف المجلس النيابي الجديد على تنفيذها" (74).

و لقد حدد القانون الأساسي للجزائر سنة 1947 "الفصل العاشـــر منـــه" (75) دور هـــذه البلديـــات و بالتحديـــد البلديـــات المختلطة في مجموعة من المواد. مهام الهيئات و المجتمعات المحلية و البيئـــات الداخليـــة، فمثـــلا: المـــادة 48 تحدد الهيئات المحلية هي الأحواز (مدن، قرى، دواوير، و النواحي الأحواز الممتزجة) تبطل.

أما المادة 49 "الحدود و الأشياء و التجمع العرضي و تنظم الأحـــواز و النواحـــي يحددهـــا القانـــون" و المادة 51 "سيبطل النظام الخاص للأراضي الجنوبية و تعديل التخوم الأرضية بخلق أحواز و نواحي لها نفس المزايا ما للوحدات الأخرى التي عينها القانون و حددها المادة 49 مـــن القـــانون المالي.

المادة 51 البيئات المحلية تدير نفسها بواسطة المجالس المنتخبة بالتصويت العام المباشر و السـري و هذه المجالس هي للناحية المجالس العامة و للأحواز المجالس البلدية أو الجماعة.

المادة 52 يكون عددالنواب البلديين و الجماعة مناسبا لعدد المنتخبين لكـــل قســـم مـــن المجتمعيـــن الإنتخابييـــن، و يكون لكل مجتمع إنتخابي ممثل واحد على الأقل.

" و قد طالب عمر أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي في المؤتمر الرابع للحزب بإبطـــال الأحـــواز الممتزجـــة و التراب العسكري لما لها من أداة تسلط و قمع" (76)، كمـــا كـــرر هـــذه المطالب في البرنامج الإنتخابي للحزب الشيوعي الجزائري في المجلس الوطني كمـــا طـــرح الإتجـــاه الإدمـــاجي بقيادة فرحات عباس و الدكتور ابن جلول جملة من المطالب المتعلقة بالأحواز الممـــتزجة في الفترة الممتدة ما بين 1935–1942 خاصة "فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي لهذه البلديات المختلطـــة المشكل المالي و السكن و ذلك من خلال تقديم الدعم المالي و السكن للفلاحين داخل هذه الأحـــواز و إنشاء قرى جديدة تكون أكثر تجهيزا" (77)، كما قدم الإتجاه الإستقلالي في برنامجه الإصلاحـــي

74-جريدة البصائر أفريل 1948م.

75-جريدة الجزائر الجديدة، فيفري 1947.

76-جريدة الجزائر الجديدة شهري ماي 1947.

77- L'entente 29 Juin 1938

المقدم إلى وزير الداخلية (ريني) سنة 1935 "النقطة الثالثة إلغاء الدوائر الممتزجة و القياد" (78).

و عاود هذا الإتجاه مطالبه الأساسية المتعلقة بهذا الشأن سنة 1948 عبر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية .

و يستنتج من خلال هذه الشهادات البسيطة النقاط التالية:

أ-الدور الأساسي المنوط بالبلديات الممتزجة (79) و التي كانت منتشرة عبر التراب الوطني و هو دور إستبدادي قهري يريد تفعيل دور الإستعمار القمعي المهيمن بأدواته و المتمثلة في عصابة القياد و أعوانهم.

ب-إنتشار الظلم، و من مظاهره المحسوبية و الضرائب و الغرامات المالية التي أثقلت كاهل الشعب و الفلاح بصفة خاصة، و التي أنهكت قواه و زادته وهنا على وهن.

ج-الإصلاح الإداري الذي خص فيه القانون الأساسي لسنة 1947 البلديات المختلطة ببعض التعديلات، فهناك تناقض صريح في مواده المتعلقة بهذا الشأن فالدستور نظريا قد أنهى مهامه لكن فعليا ظلت سارية المفعول هذا من جهة و من جهة أخرى تكريس المساواة على مقياس الإستعمار فهذا القانون يساوي عدد نواب المجالس البلدية بين الجزائريين و الأوروبيين، فهل يعقل أن يتساوى ممثلي الأقلية مع الأكثرية ؟.

د-التسيير المباشر لها من قبل الإدارة الإستعمارية في رموزها المتمثلة في الضباط الفرنسيين و المستوطنين و مستخدمي الإستعمار (القياد)، و بالتالي ضغط آخر على الفلاح، فوجود هذه الهيئات الإدارية قد فككت البنية الإجتماعية و الإقتصادية للريف الجزائري للقضاء على روح التعاون و التلاحم الموجود بين فئات الطبقة الفلاحية الجزائرية، و تكريس سياسة فرق تسد حتى تتمكن فرنسا من الأرض أكثر فأكثر.

القياد:

أداة أخرى سلطتها الحكومة الإستعمارية على الشعب و بالتحديد جمهور الفلاحين حتى تستحوذ على القطاع الفلاحي و بالتالي مداخيل مالية أخرى إلى الخزينة الفرنسية من جهة و من جهة أخرى تثبيت الإستيطان.

78-جريدة الأمة يوم الثلاثاء 06 ذي الحجة 1335 د الموافق لـ: 19 مارس 1935.

79-جاء تقرير آخر و في نفس الجريدة السابقة 29 مارس 1935 عنوانه "تجاوز الحد في أراضي الجنوب" مفاده أن القياد بالمناطق الجنوبية و في البلديات العسكرية يمارسون القمع و يبتزون الأموال .

لهذا الغرض أنشأت فرنسا تنظيما جديدا داخل القرية و الدوار و البلدية، ففي القرن الماضي، إستحدثت ما يسمى بالمكاتب العربية للنظر في الشؤون الأهلية، و لما تغير الحكم من عسكري إلى مدني فتحت أبواب الجزائر أمام زحف الإستيطان الذي صار أكثر شراسة و بذلك ألغيت هذه المكاتب.

و إمتاز الأوروبي بالنهم في الحصول على الأرض من الجزائري بأي وسيلة، و يلتقي النظامين العسكري و المدني عند نقطة واحدة هي مصلحة فرنسا في الجزائر، "لذا في عهد المكاتب منحت لبعض الجزائريين وظائف و ألقاب منها خليفه، و باشاغوات، و آغا، و قايد" (80).

و كان هؤلاء الموظفون الجزائريون يمارسون سلطاتهم بشئ من القوة، و النمط و المقياس الذي من أجله أختير هؤلاء هي تلك المكانة المادية و الأرستقراطية، التي كانت موجودة لديهم خلال القرن التاسع عشر و فقدوها جراء الإستيطان، و تعويضا لهم عن ذلك تقلدوا هذه المناصب، و ظلت لديهم هذه المكانة بالتوارث لهم و لأبناءهم خلال الفترة الممتدة ما بين 1945–1962م، و سعوا إلى إسترداد هذه المكانة المادية بإستعمال القوة ضد البسطاء و الفلاحين المعدمين، و أصبحوا في هذه الفترة يتمتعون بالثروة و الجاه، و زاد ذلك طمعهم في قبول المسؤولية. " و لم يستغنى الإستعمار عن الفكرة في حد ذاتها لأنها وسيلة إتصال تسهل لهم المهمة لتحقيق أغراضهم" (81) و من الأغراض التي كلف بها القايد.

1–مراقبة الأهالي و الفلاحين بصفة عامة في تحركاتهم و ضبط أسماء الفلاحين في كشوفات يحملونها (82) و بالتالي ينوب مناب الشرطي الإستعماري في القرية أو الدوار.

2–جمع الضرائب و الغرامات المالية الإلزامية التي كانت مفروضة على الفلاحين شهريا و فصليا و سنويا، و كان بذلك القايد نابا حادة ينهش بها عظم الفلاح فزاد ذلك في تفقيره و تجويعه، و للعلم "أن نظام الضرائب المعمول به في الجزائر ليس كنظام الضرائب الموجود في فرنسا" (83).

80–أبو القاسم سعد الله الجزء الأول ص 390

81–نفس المرجع :الجزء الثاني ص 89

82–مقابلة شخصية مع أحد سكان الأرياف بمنطقة آفلو، و الذين عايشوا الحقبة الإستعمارية، شهر جوان 2000.

83– Roger (DEVMY) Extrai du journal, le courier de SAÖNE et Loire Janvier 1946 . 6985. I24

3-إحصاء عدد الفلاحين و عائلاتهم داخل القرى و الدواوير و عامة الأرياف و التجمعات السكنية و البث في القضايا و المنازعات التي تكون بين الفلاحين و النظر في الشكاوى الحاصلة بالرغم من الأمية و الجهل الذي كان يعانيه القايد، إلا أنه كان يرافع في هذه القضايا في بيته، أو أمام الفلاحين، و النتيجة إنتشار الظلم و التخويف و الإرهاب.

4-جمع الأموال (84) و المحاصيل الزراعية عنوة من الفلاحين خارج إطار الضرائب القهرية المفروضة، و تكون لصاحله و لصالح من يساعدوه في هذه المهمة.

لقد كان القياد بمثابة الجسر الذي أنشئ من أجل إستعباد و قهر الشعب من قبل السلطات الإستعمارية و لقد أصبح "أصحاب الألبسة الفاخرة" (85) أسيادا للمجتمع بفضل الإستعمار و الإستيطان.

هذه هي الوظائف المنوطة بالقياد و أهم ما فيها مراقبة و متابعة تحركات الفلاحين لكبح جماح أي عمل ثوري في الأرياف و تحديد الطرق لسكان البوادي خاصة في الجبال و القرى و بمعنى آخر كان القياد أعين الإستعمار التي ينظر و يكشف بها تمرد أي مجموعة فلاحية و جمع الضرائب بمختلف أنواعها، و الأسلوب الذي كان يستخدم في جمعها، القوة و العنف، و هو مسلط على سكان الأرياف أكثر فأكثر، و إذا تمرد فلاح على عدم الدفع فيحجز ما لديه من أرض و حيوان (86) و يعرض إلى السجن و التعذيب.

هذه الأموال التي تجمع من الفلاحين الفقراء تستحوذ عليها السلطات الإستعمارية لتمول بها مشاريعها الإستيطانية و تقوية العنصر الأوروبي إضافة إلى هذه المهام القمعية يقوم القياد (87) بجمع المواد الغذائية و الأموال و المواشي لصالحهم تفرض على سكان الدوار و القرى، يستفيد منها

84-يورد أحمد الخطيب :"هناك اللامساواة في قضية الضرائب فبينما كان الفرنسيون يدفعون ضرائب محددة وفقا لنظام الضرائب الفرنسي، كان الجزائريون يدفعون نوعين من الضرائب الرسمية فمنها زكاة العشر كانت تدفع للدولة الجزائرية و إستمر الفرنسيون في تحصيلها بعد ذلك و الضرائب القانونية و التي فرضها عليهم قانون الأهالي و التي إتخذت أسماء و أشكال مختلفة منها ضرية الحراسة الليلية و ضريبة السخرة لحراسة الغابات من الحرائق و الأتاوات التي دفعها الرعاة عند مرورهم بقطعانهم عبر الغابات، و هي ضريبة إضافيةو هناك جعالة منظمة مكونةمن مبلغ من المال و بعض المواد الغذائية تفرض على بعض العشائر لصالح القياد و أعوانهم هذه الجعالة ،كانت ما زالت مطبقة حتى بداية الثورة الجزائرية 1954 و قد شاهدت عملية جمعها في بعض الدواوير الريفية" حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول (المؤسسة الوطنية للكتاب) ص 46.

85-مقابلة شخصية مع أحد المجاهدين بمنطقة السوقر (تيارت)، شهر أوت 2000.

86-مقابلة شخصية مع أحد المجاهدين بمنطقة السوقر (تيارت)، شهر أوت 2000.

87-هناك فرق بين مصطلح القايد و الحركة "فالحركة كلمة تطلق على كل شخص إلتحق بصفوف العدو في صورة من الصور، و أصبح يساعده على كشف عورات المجاهدين و المناضلين و الحركي خائن من الدرجة القصوى، كانت الثورة تحكم عليه بالإعدام و الحركة كانت تطلق على الذين يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين" عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962م: (الجزائر 1983)، ص 58.

عائلات القياد و أعوانهم، و هناك تقرير مقدم من قبل الإدارة الاستعمارية "لم يحضى هؤلاء الجزائريين بنفس الامتيازات الممنوحة من قبل الهيئات الفلاحية التابعة للحكومة الفرنسية لبعض والجهاء و القياد الذين كانت تمنح لهم أموال مجانية لحفر الآبار و تنقيتها " (88).

و كان لهذه الأدوار التي قدمها القياد خدمة للإستعمار إنعكاسات واضحة و منها:

1-الإنعكاس النفسي، أصبحت نفسه الفلاح أكثر ضيقا و نفورا و حقدا و كراهية نحو أبناء جلدتهم الذين كانوا يباركون التسلط الفرنسي لذا قامت الثورة خاصة بعد مؤتمر الصومام، لما أصبحت أكثر تنظيما و شمولية و قوة بإستحداث هياكل تنظيمية مغايرة تماما و إعتمدت على الحرب النفسية من خلال التصفية الجسدية التي إستهدفت الخونة و معاوني الحكومة الفرنسية .

2-التأثير الإقتصادي فهو واضح من خلال تجريد و إنتزاع الفلاحين من أرضهم التي هي مصدر رزقهم و زادت في تجريدهم من خلال النظام الضرائبي الإستيطاني الذي أنهك قواهم.

3-التأثير الإجتماعي من خلال إنتشار الأمية و الفقر في أوساط الفلاحين و كذا الأمراض التي أصبحت تنخر أجسامهم، و المجاعات و سوء التغذية و نقصها خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1942-1946 (89) مما أدى إلى وفاة العديد منهم خاصة الأطفال.

إن الهياكل المحلية التس إستحدثتها فرنسا كان هدفها زرع مجتمع جديد إستغلالي امبريالي في مجتمع أصبح يراهن فقط على حفظ البقاء و ربح المعركة الديمغرافية.

الدوار:

لتسهيل عملية الإستيطان القانوني أو الحر سعت الحكومة الإستعمارية إلى إستحداث هيكل إداري آخر متمثل في الدوار (90) "ففي قرار لمجلس الشيوخ بتاريخ 22 أفريل 1863 م تم تشكيل الدوار و تأسيس الملكية الخاصة و الهدف من تشكيل الدواوير هو عزل الفلاح عن التنظيم السابق و المتمثل في القبيلة، أما فيما يخص الملكية الخاصة الهدف من ذلك تحويل الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد التقليدي إلى إقتصاد رأسمالي و ذلك برفع الحواجز القانونية و تسهيل الصفقات العقارية و إيجاد الظروف الملائمة للتوسع الإستعماري الأوروبي" (91).

88- 4482 Cotation I19 Affaires Musulmanes 1925-1945

89-وردت مجموعة من المقالات في جريدة L'echo D'oran تتحدث عن نقص الغذاء بتواريخ 16 أفريل 1947-16 ماي 1947.

90-الدواوير:جمع دوار و هي مجموعة مساكن خاصة بالفلاحين الجزائريين ينتمون في الغالب لعشيرة واحدة و الدوار نواة القرية الجزائرية.

91- Lahouari Addi : De l'algérie précoloniale à l'algérie coloniale (Atelier Ahmed Zabana, Alger 1985) p65

و الدوار يمثل عدة أنشطة منها تجميع الأفراد (الفلاحين) من قبائل متفرقة و تشكيل مجلس مهمته تجارية و مراقبة نشاط الفلاحين و ترحكاتهم، و على رأس هذ الدوار يوجد القايد و هو معين من قبل السلطة الإستعمارية.

و العلاقة بين الدوار و النظام الإداري الإستعماري (البلدية المختلطة) يكمن في أن البلدية تضم مجموعة من الدواوير تهدف في النهاية إلى تشتيت و تفكيك بنية القبيلة.

و من الأمثلة على ذلك ما كان موجود "في الغرب الجزائري لأكبر الدواوير في الفترة الممتدة ما بين 1910 إلى غاية 1918 يوجد في منطقة معسكر دوار ديبلينو (حاسين)، دوار فرندة، دوار موسى، دوار بن خميس، ، دوار الحجاجرة، دوار بني نيغ، سيدي قادة بن المختار و في منطقة مستغانم دوار مديونة، دوار زمورة، جبل الناظور (92)، و أهم دوار في تلمسان، دوار فودة سبأ و في منطقة بلعباس دوار سيدي علي بن أيوب و دوار بوجعبة" و البلدية المختلطة بسعيدة أهم دواويرها [دوار الكرايد - الحساسنة - واد فلات - حونات طفراوة - ترسين - عيون البرانيس] (93).

"فالدوار هو بلدية الأهالي يجمع السكان الجزائريين و هو وحدة إدارية ذات أبعاد تتراوح ما بين 20 إلى 100 كم طولا و ما بين 25 إلى 30 كم عرضا و مساحة الدوار تحدد بحوالي 800 كيلومتر مربع، و سكان الدوار يتراوحون ما بين 4500 إلى 6000 نسمة و إستثناءا يصل العدد أحيانا إلى 30000 نسمة. و الدوار يدفع ما معدله سنويا مابين 2000 إلى 9500 فرنك من الضرائب و الغرامات المالية، و الدوار يفتقر إلى كل شئ مثلا المواصلات غير موجودة فالطرق ريفية غير معبدة، تنعدم المدارس و بالتالي إنتشار الأمية في أوساط الفلاحين، نقص المياه الصالحة للشرب و التهيئة العمرانية أو الفلاحية، عدم وجود مستوصفات و مستشفيات و بالتالي تفشي الأمراض" (94)، فلذا الدوار يحتاج إلى كل ظروف الحياة المنعدمة فيه.

و من خلال هذا التقرير تظهر المأساة الإنسانية و الظروف القاسية التي كان يعيشها جمهور الفلاحين في هذه الدواوير، سلبت أراضيها و تفككت بنيتها الإجتماعية لذا فالدوار كان يمثل فقط إلتقاء جغرافي محدود بقرارات و قوانين إستعمارية و هذا الإلتقاء لم يكن يضم أصول عائلات واحدة بل متفرقة و القصد معروف في ذلك.

92- Cotation N° :104 serie :9H62 Surveillance politique des Indigéne (1844-1940)

93- 5063 Cotation 3H55 Crédits de chomage 1959 répartition communes

94- L 'entente Aout 1935

و في خطاب ديغول تمحور حول إحداث إصلاحات هامة في نظام الجماعات و الدواوير بالقطر الجزائري سنة 1945، أكد على تطبيق النظام التشريعي الخاص بالدوار، المادة الثالثة منه، و بنود هذا النظام "أن جماعة الدوار في البلدية التامة و البلدية الممتزجة من وظيفتها: 1-المداولة في إدارة أملاك الدوار 2-توزيع المراعي و الثمار 3-النظر في الميزانية المالية" (95).

و يفهم من هذا الخطاب السياسة الإستعمارية الجديدة التي اتبعتها الحكومة الفرنسية فيما يخص الدوار بعد مرحلة 1945، و لو أنها إستمرارية لسياسة الإستيطان و المتمثلة في النهب و تفقير الفلاح من خلال معرفة إمكانات الدوار الإقتصادية و كيفية إستغلالها و الزيادة في حجم الضرائب من خلال إظهار قوانين تشريعية جديدة متعلقة بالنظام الضرائبي لتزيد من بؤس الفلاحين.

إن السلطة الإستعمارية حافظت على نفوذها داخل الدوار بأشكال و طرق متعددة و على سبيل المثال منطقة تلمسان عانت دواويرها من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، فهذا تقرير قدمه "M.pointeau" أن الأهالي في تلمسان غير راضين بحيث بدأوا يشكون من ثقل الضرائب بحيث نجد المحاسب يمر في شهر ماي مقيما المحاصيل و لا يبالي بنضجها بحيث كان يهمه فقط دفع الضرائب إلى المحاكم و الإدارة الإستعمارية، ناهيك أن خيرات المناطق من المحاصيل لم تكن إلا بفضل جهود الأهالي و لم يستفيدوا منها" (96).

لقد كانت الوضعية الإقتصادية للدوار جد متدهورة بحيث كان هذا التنظيم الجديد يعتمد على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى، و حاجيات الدوار الغذائية لم تلبي متطلبات نتيجة التزايد السكاني مما أدى إلى الفقر و تفاقم الوضعية الفلاحية (97)، بحيث تناقص الإنتاج بسبب فقر التربة و نقص الوسائل و أدوات الميكنة و الظروف الطبيعية القاسية مثل نقص الأمطار (98) و الجليد الذي أصاب الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1945-1947.

95-البلاغ الجزائري 07 سبتمبر 1945.

96- Archives : 9H.104 (62) Ibidem . (W) D'oran.

97-أورد أبو القاسم سعد الله أن البيانيين قدموا لائحة من المطالب بتاريخ 10 فيفري 1943 تتضمن تحسين وضعية الفلاح و الفلاحة بالجزائر و هو ما جاء بالضبط في الصياغة ج (الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية، إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين و إنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الإجتماعية للعمال الجزائريين)، الحركة الوطنية الجزء الثالث 1945 (الطبعة الثالثة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986). ص 208.

98- L 'echo D'oran 04 Juin 1947

أما الوضعيـــة الإجتماعيـــة للدواويـــر و الفلاحين بصفة عامة لم تشد عن مثيلاتها، فـالجور، و الظلم نتيجة العلاقة غير المباشرة التي أصبح يتحكم في وجودها القايد، تدني المستوى المعيشـــي، الفقر، علامات بارزة لوضعية الفلاح جراء هـــذا التنظيم، ناهيك عن وضعية مسكن غـــير لائقـــة نتيجة تكدس الفلاحين في بيوتهم و في الحقيقة هذا التكدس ناجم عـــن دخـــول البـــدو و الرحـــل الدواويـــر، الذين غيروا من نـــمط حياتهم، الإنتقال من حياة الترحال إلى حياة الإقامة، و الســـبب في ذلك قانون الرعي و هلاك الماشية، فإقامة المعسكرات في شكل دوار كان له الأثر السلبي علـــى حياة الفلاح الذي كان ينعم بالحرية، و تجدر الإشارة هنا أن هذه الدواوير بقدر ما كانت نعمة على فرنسا كانت نقمة عليها، بحيث تحول الدوار إلى نواة للثورة 1954–1962 و ساعدها القوي، خاصة لما تنبهت هذه الأخيرة، و بعد مؤتمر الصومام 1956م إلى إستحداث نظام مجالس البلدية (99)، تكـــون وظائفه متعددة بهدف الرد على سياسة فرنسا.

99- «Comment Organiser et diriger des milliions d"hommes dans un gignatesque Combat» El Moudjahid, Office des publications Belghrad , 1956. P67.

ج-موقع الريف و المسألة الزراعية في إصلاحات 1947م

إن الإحتـــلال الفرنســـي سعى منذ وجوده بالجزائر إلى السيطرة على الأرض بشتى الطـرق و الأساليب، و النتيجة المنتظرة لذلك، هو رد الفعل العنيف للحفاظ على الأرض.

و رد الفعل هذا تكون نتيجة الوعي السياسي للفلاح بقضيته و المتمثلة في الأرض، و حـــتى تخفف الإدارة الإستعمارية من تعسف الكولون في معاملتهم للفلاحين، و ادواتهم في ذلـــك القيـــاد هؤلاء الذين كانوا يتعاملون بالرشـــوة و التسلط، أدخلت مجموعات إجـــراءات جديـــدة تمـــس قطاعات عديدة و منها الزراعة.

ظهر هذا الدستور في *Statut D'algerie 1947/09/20* في عهد رئيس الجمهورية *X.Auriol* و رئيـــس الحكومة *P.Ramadier* و الحاكم العام بالجزائر *Naigelen (100)*، و من جملة العوامل التي تركت فرنســـا تصدر هذا الدستور، الجرائم البشعة التي قامت بها ضد الشعب في *08* ماي *1945*، و تضييق الخنـــاق على نشاط الحركة الوطنية، فلذا إتجهت نحو سياسة المراوغة و التي عرفت بها في مشاريع قد خلـــت أهمها مشروع بلوم ـفيوليت *1935*م.

و أثناء صدور مشـــروع *1947* كـــانت وضعيـــة الريف على حالها المعهود و المطبوع البؤس و الإستغلال، فالأرياف في الجزائر عموما لم تتغير لا ماديا و لا إجتماعيا، فأبشع أنواع الإســـتعمار ظلت تتمادى، و الفلاحين و سكان البوادي على العموم تعرضوا منذ الإحتـــلال لأشـــد أنـــواع الإستغلال، فكانوا يعيشون الفقر و الحرمان و مقابل ذلك الغنى الفاحش للكولون.

إن هذا الدستور الذي ظهر في ظروف أراد الإستعمار من خلالها تكريس وجوده في الجزائر، كان المغزى الحقيقي منه التمويه بالإصلاح خاصة و أنه إستغلت الأرض أيما إســـتغلال و خلقـــت مجتمعين متناقضين أحدهما غني و الآخر فقير.

إن فرنسا لم يكن لديها نية الإصلاح بدليل أن محتوى هذا الدستور الذي جاءت به الحكومـــة الإستعمارية، لم يكن ليلقى قبول الشعب الجزائري و لا حركته الوطنية و محتواه كان يضم الفصـــول التالية:

"الفصل الأول في النظام السياسي.

الفصل الثاني في الحقوق السياسية و الإقتصادية و الأجتماعية.

100-الجزائر الجديدة نوفمبر *1947*.

الفصل الثالث في المجلس الجزائري و الفصل الرابع في النظام التشريعي.
الفصل الخامس في الميزانية الجزائرية، و ضمتها مواد 30 و 31، 32 و المادة 33 و أهم ما جاء فيها تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند إبتداء مفعول هذا القانون.
الفصل السادس في الحكومة الجزائرية و الفصل السابع في السلطات القضائية و الفصل الثامن يخص ممثل الجمهورية الفرنسية و الفصل التاسع في النظام الإداري، و أهم ما جاء في الدستور الفصل العاشر الخاص بالبيئات و المجتمعات المحلية وضم المواد التالية 48-49-50-51-52-53-54-55 و قد ورد تحليل المواد 48-49-50 فيما سبق" (101).

إن الفصول التي لها علاقة ببعضها البعض و تخص القطاع الفلاحي الفصل الثاني في الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الساسية و الفصل الخامس في الميزانية الجزائرية و الفصل العاشر في البيئات و المجتمعات المحلية.

إن محتوى الدستور في هذه الفصول لم تأتي واضحة فيما يتعلق بالجانب الفلاحي و إن كانت توحي إلى توزيع الأراضي و توسيع الإقطاعات و إدخال تنظيمات جديدة على الدوار و الإهتمام بالري و الإسكان و تنظيم العمال الزراعيين و الزيادة في الأجور و لكن يأتي التناقض فيما يخص التمويل عن طريق الميزانية (تمويل المشاريع الزراعية) بحيث لا تنفذ المشاريع إلا بموافقة الحكومة الفرنسية، و هذا الذي أعطى للكولون مكانة خاصة ضمن لهم أكثر تمثيل في هذه المجالس، ضف إلى ذلك نوعية المشاريع التي تستفيد من الدعم، و من التقارير التي قدمها بنك الفلاحة و التجارة B.A.C " أنه لابد أن تتظافر الجهود الاقتصادية المادية و الجهود الاجتماعية المتاحة لدعم الكولون بغرض تحقيق أهدافنا السياسية: (102).

هذا الدعم المادي الموجه للإستيطان لخدمة أغراضه التوسعية خاصة فيما يتعلق بتوسع الإقطاعات و التي كانت تهم الكولون، لذا فهذا الدستور لم يأتي بجديد يقول أندري جوليان:"إستحالت مناطق الإصلاح الريفي و تركت مشاريع البلديات الريفية جانبا و إعتبر تشغيل الفلاحين غير وارد، و إستفاد من الإسكان من كان لديهم بعض رأس المال و مداخيل كافية" (103).

101-الجزائر الجديدة جانفي 1947.

102- 5548 Cotation 3H101 :Conseil général (Demande de crédits) 1949-1960

103-شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير (الدار التونسية للنشر 1976 تونس) ص 365 .

هذه سياسة فرنسا عند الإعلان عن الإصلاح، أو مشروع يتعلق بالجانب الفلاحي فهناك فرق كبير و شاسع بين الأقوال و الأفعال، بين الفكرة و التطبيق في هذه الإصلاحات، لأن هدفها من ذلك الحفاظ على مكانتها في الجزائر بعد أن إهتزت في جوان 1940م والعمل على إرضاء المستوطنين و إجهاض المطالب الجديدة للحركة الوطنية.

كانت فرنسا تعتقد أن أحسن وسيلة لإسكات الوطنيين خاصة سكان الريف هو خلق سياسة إصلاحية زراعية توهم بأن هناك تغيير، و هي سياسة عرفت بها فرنسا، سياسة منبوذة فالإصلاحات الإقتصادية في جانبها الفلاحي التي حملها مشروع 1947، كانت في جوهرها تخدم مصالح الطبقة الثرية من الأجانب على حساب الأكثرية من الفلاحين الجزائريين البسطاء.

و النتيجة لذلك الرفض القاطع لدستور يخدم الغطرسة الإستعمارية و الرفض كان من الشعب و حركته الوطنية، و نورد مثالا على ذلك جاء في البصائر في العديد من المقالات و من بينها ذلك التحليل الذي جاء فيه:"ما كاد المتفوقون و رجال المال و الأعمال و سادة الأرض الجزائرية المستحوذون على خيراتها و اموالها يعلمون أن الدستور على ما هو عليه نافذ لا محالة" (104).

و كان لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية موقف واضح و متشدد إتجاه دستور 1947 و كان ذلك عبر حملاتها الإنتخابية و عبر مؤتمراتها العادية و الإستثنائية خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي منه.

أما التيار الشيوعي فكان موقفه مخالفا نوعا ما عن مواقف التيارات الأخرى و هو ما أكده أمين عام الحزب عمر أوزقان "القانون الأساسي مفتاح لخروج الجزائر من قفص الإستعمار لكن ذلك لا يمنعنا من إيجاد نقاط مشتركة كإرجاع أراضي الحبوس و إبطال البلديات المختلطة" (105).

و من خلال هذا يتضح جليا أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الفرنسية في هذه المرحلة ما هي إلا مشاريع و إصلاحات شكلية لم تمس العمق فدستور 1947 لم يعالج مشكلة الأرض بل الذي يلاحظ تدعيم الشركات الإستيطانية على حساب الشركات الأهلية لتزداد الأولى غنى و الأخرى فقرا.

104-البصائر شهر أفريل 1948.

105-الجزائر الجديدة ماي 1947.

" و لم يكن السكان من الأهالي يميلون إلى تقدير فوائد هذا القانون و هم ناقصوا التغذية معوزوا السكن و اللباس" (106). و بالفعل فرنسا لم يكن لديها نية للإصلاح قط، بل كانت تخادع و تناور من أجل إطالة وجودها في الجزائر و الدليل على ذلك المشاريع الزراعية التي إستحدثتها في الفترة الممتدة ما بين 1945 إلى غاية 1947 و المرحلة الثالثة ما بين 1948 إلى غاية 1954 و هي للمراوغة فقط و من بين هذه المشاريع، مشروع "إيف شاتينيو X.Chataigneau سنة 1946 في المجال الزراعي يهدف إلى تحسين وضعية الريف و تجميع الفلاحين في جمعيات فلاحية مستقلة و الإهتمام بالري كالإهتمام ببناء السدود و تدعيم الفلاحين بالوسائل و التجهيزات الفلاحية و تجفيف الأراضي الصالحة للحرث" (107).

و يقول أندري جوليان "أن مشروع Chataigneau يهدف إلى إنشاء جمعيات مستقلة و كان ينبغي أن يكون عدد هذه الجمعيات 800 جمعية في عام 1956م و كانت في مطلع 1948 حوالي 103 و تضم 75000 أسرة و لكن نشاطها توقف سنة 1948م و قد أتبعت للشركات الأهلية للتعاون و الإدخار و ضمت إلى مستغلات خاصة كبيرة و منذ ذلك الحين لم تعد تتعلق بالجمهور الإسلامي الذي أنشأت من أجله و لم يكن في عام 1954م سوى 133 جمعية زراعية للتعاون و الإدخار" (108).

السياسة الفرنسية واضحة إتجاه أي إصلاح هو في فائدة الفلاحين فهي تسعى دوما إلى إفقارهم و تشريدهم و تفكيكهم خوفا من أي نشاط ثوري، و ذلك من خلال تدعيم الكولون بالتجهيزات و بالمقابل خلق مجموعة من القوانين الإضطهادية ضد الفلاح الجزائري و على سبيل المثال ما حدث في الجهة الغربية و مثيله في المقاطعة الوسطى و الشرق، "ففي الغرب أنشأت الإتحاد الجهوي للمخازن التعاونية فيفري 1946 و دخلت هذه الشركة في النشاط بداية من شهر أوت 1948 و كانت تضم حوالي 12 مخزن للحبوب، و يصرح هذا الإتحاد أن هناك تطور سريع لهذا المخطط، أدى بالمجلس الإداري إلى تجهيز الشركة بالوسائل المادية حتى تتمكن من القيام بعمل جيد و هذا ما وصلت إليه وهران بداية من سنة 1952 في الحصول على 10.000 هكتار" (109).

106-شارل أندري جوليان : ص 355.

107-البلاغ: 06-07-08 جانفي 1946.

108-المرجع السابق ص 134.

109- Les Assoiciations agricoles : P18-19 Ibid

بمقارنة بسيطة فيما جاء في دستور 1947 و إنشاء هذه التنظيمات الفلاحية للكولـــون بهـذا الشكـــل يعتبر تناقـــضا صريحا نظريا و تطبيقيا، فمن جهة الإصلاحات الفلاحيـــة الأهليـــة المعلنة في الدستور نظريا لم تطبق، أما واقعيا فإن فرنسا لم تتوان في تقديم للمستوطنين دعما ماديا و معنويا.

"فلقد أنشأت الحكومة الإستعمارية تعاونية فلاحية و كان الهدف من هذه التعاونيـــة الـــتي ظهـــرت في 06 جويلية 1944 يرأســـها كورنيار جوزاف الذي إحتفظ بالرئاسة لغاية 23 أكتوبـــر 1947 و إستمر نشاطها ما بعد هذا التاريخ، شراء الوسائل و التجهيزات الفلاحية و تقديمها للمســـتوطنين" (110)، هذه الوسائل كانت مسخرة للكولون من أجل الإستغلال و النهب و هي وســـائل حديثـــة لخدمة النظام الرأسمالي الإمبريالي و ظل وضع الريف و الفلاح كما هو، معاناة و نقص في الإنتـــاج، إقتصاد معاشي بوسائل تقليدية.

و الغريب في الأمر أن الحكومة الإستعمارية رغم ما جاء في الدستور، و هو ليس في صـــالح الطبقة الكادحة من الفلاحين فإنها لم تطبقه، إلا وفق ما يخدم مصالحها.

و في الوقت الذي ظهرت فيه هذه التنظيمات الفلاحية تنامى عدد الكولون و ثرواتهـم و زاد إستيلاءهم على الأرض بالقوة لخدمة الإستعمار و النظام الإمبريالي و بالمقابل كان الطـــرف الآخـــر يعيش فقر مدقع.

و إستمرت الحكومة الإستعمارية في نهب الثروات و في زيادة حجم الإستثمار الفلاحي الذي يصب كله في خانة الكولون" و ذلك من خـــلال إنشـــاء الشـــركة التعاونية الفلاحية لبيع الخضـــر و الفواكه و من بين الملاحظات أنه من بين التعاونيات بإقليم وهران مثلا ظلت الوحيدة في طريـــق نشاطها و أنشأت في 21 أفريل 1945 ثم عرفت نموا مطردا بدايـــة من 02 جويلية 1945 تحـــت رئاســـة Rostain Bul و تم تجسيد محاولاته سنة 1950 و سنة 1951م و تختـــص هذه الشركة بجمع محاصيل الخضـــر و الفواكه من المنخرطين فيها" (111).

و الـــذي زاد في فقر الفلاحين هو الزيادة السكانية و بالتالي ظهور مشكلة الأمن الغذائـــي و نقص التغذية و تشريد عائلاتهم"إن الأغلبية الساحقة للسواد الأهلي تتركب من دهـــاء الفلاحين

110-نفس المصدر ص 167.

111- Roger (DEVMY) Extrai du journal, le courier de SAÖNE et Loire Janvier 1952 .

و الرعاة بين أبناء القرى الجبلية و من نتائج الإستعمار الفرنسي:الإستحواذ على خمس الأراضي الخصبة، و صادف إنتزاع المليكة تضخم عدد كبير من السكان و أصبح صغار المالكين يتقاضون أجور ضعيفة و تضع الإدارة الجزائرية نفسها العمال الفلاحين في صف الفقراء الإجتماعيين" (112).

هذه الوضعية التي آلت إليها طبقة الفلاحين في الفترة الممتدة ما بين 1947–1948 و هو ما يؤكد التناقض الصريح الذي جاء في دستور 1947 م .

و لحماية مصالح الكولون في الجزائر المادية و المعنوية ، على حساب طبقة سحقت و شودت تماما " تشكيل الكنفدرالية العامة للفلاحة و هي هيئة نقابية كان لها فروع عبر التراب الوطني " (113)، أنشأتها الحكومة الإستعمارية ، و الظاهر في هذه الكنفدرالية أنها بعيدة في صلاحياتها عن السلطة الإدارية و لكن في الباطن هي تنظيم يجمع كبار الملاك و طبقة الإقطاع للتشاور في المسائل الزراعية ، كنوعية الإنتاج و كميته و تحديد السعر . و كان لهذه الكنفدرالية مجموعة من الفروع في المقاطعات الثلاث فمثلا في مقاطعة وهران كان لها فروع في عين تموشنت ، معسكر ، مستغانم ، وهران ، غليزان ، سعيدة ، سيدي بلعباس ، تيارت ، تلمسان. و تجمع تقارير الادارة الاستعمارية "أن قانون النقابات الفلاحية الخاصة بالكولون طهرت بقرار 21 مارس 1884م.، و أهم نقابة موجودة في هذه الناحية و خاصة بالفلاحين الجزائريين تدافع عن الحقوق الاجتماعية و الأخلاقية هي نقابة تلمسان الوحيدة ". (114).

إن موقع الريف الجزائري ظل موقعه هامشيا من هذه الإصلاحات، فالفلاحون ما زالوا يعانون الضيق و الفقر و تدني المستوى المعيشي.

و كل هذه الإجراءات عوض أن تخدم المسود، خدمت السيد، فغياب العدالة في التوزيع زاد ذلك، في شدة و عنف الفلاح على الإستعمار، و كان يبحث عن الفرصة المواتية للإنتقام و كان الشعب الجزائري بصفة عامة ينتظر بعد إصلاحات 1947 التغيير في وضعيته المأساوية، لكن العكس تماما، الفقر، نقص الغذاء(الخبز)، الزيادة في الضرائب، إنتشار السوق السوداء، إضطراب الأسعار والمضاربات و هو ما يؤكده التقرير الذي جاء في الجريدة الإستعمارية L'echo D'oran .

112–شارل أندري جوليان: ص 56.

113– Les Assoiciations agricoles : P18-19 Ibid

114– 1 20 95 Cotation 3H 26 ,Syndicats agricoles 1905 -1960

"إن السياسة المالية مرتبطة بالسياسة الإقتصادية و من المؤكد أن التخفيض بنسبة 05 % من أجل إيقاف السوق السوداء و إضطراب الأسعار الذي طال كل شئ" (115) ضف إلى ذلك ظاهرة الهجرة و إزدياد عدد العاطلين، و لم تتوقف في إجراءاتها التمييزية من خلال تنظيم الكولون في جمعيات فلاحية (116) غرضها إمتصاص خيرات البلاد و بالمقابل تهميش دور الفلاحين الجزائريين.

و كان ينتظر سكان البوادي إجراءات هادفة، لا إجراءات قمعية، و إصلاحات فلاحية شاملة تغير من حياتهم الإقتصادية و الإجتماعية. لقد أطالت يد الإستعمار كل شئ فحتى الغابة التي كانت مصدرا هاما لعيش شريحة كبيرة من الفلاحين المعدمين و مواشيهم، لم تسلم من هذا النهب و الإستغلال و الحرق بحيث "أحرقت مساحات كبيرة و وضعت في المساحات قواعد عسكرية لمراقبة سكان البوادي" (117).

إنها سياسة محكمة متعددة الإتجاهات و الأهداف غرضها السيطرة على الأرض، ترسيخ الإستيطان الإستغلال و النهب، و إظهار إصلاحات شكلية للمراوغة و الإغراء و بإزدراء يقول أحد الإستعماريين و هو De preux "تستطيع فرنسا أن تقبل المقارنة مع كل الأمم لما فعلته في هذا البلد من إنجازات ضخمة، تفتخر بها تقدم إقتصادي و رخاء إجتماعي" (118).

115- L 'echo D'oran 04 Juin 1947

116-ورد في Code de L'algérie Annoté II "مجموعة من المراسيم تتعلق بالجانب الفلاحي منها قانون الجمعيات صدر في مارس 1947 و تتكون من كبار الملاك الذين يستحوذون على أغلبية الأراضي، هؤلاء الذين يكون لهم إتصال مباشر بالحاكم العام،و الذي يكلف بدوره بمجموعة من اللجان أهمها اللجنة الإستشارية للقروض الفلاحية و التي تمنح قروضا مالية لهذه الجمعيات، تتمتع برأسمال كبير و هي تقوم بعمليات الإنتاج، التخزين، التمويل بما فيها المنتوجات الغابية، هذا الذي تضمنه قرار محافظ الجزائر و يحمل هذا المرسوم رقم 47-30 يحمل 07 مواد.و لقد حدد ت هذه القوانين إمكانية النشاط الفلاحي داخل هذه الجمعيات كما أن لهذه القوانين إمكانية تقديم الدعم في حالة إلحاق ضرر بجمعية فلاحية تابعة للكولون و تقدم الدعم عن طريق الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي و هذا ما حددته مواد 31-37-39 من القانون العام الخاص بالجمعيات و يكون هدف هذا الدعم تقديم المساعدة للمشاريع الإستيطانية، و بالمقابل نجد أن مجموع هذه المراسيم غضت النظر عن هيكلة و تنظيم الفلاحين الجزائريين، بل قزمت هذا الشأن من خلال إعطاء تسميات مختلفة و هو ما تضمنته المادة 47-48 و التي تتحدث عن الجمعيات الفلاحية الخاصة بالجزائريين المتعددة الألقاب منها الجمعية الريفية، الجمعية الثانية الفلاحية ، هذه الجمعيات لا تنشأ إلا بموافقة الحاكم العام ". Année 1947 Page 04 .

117- Djillali Sari, Le Dépossession des Fellahs (Alger, SNED 1978) P134

118- L 'echo D'oran 17 Mai 1947

إن السياسة الفلاحية الإستعمارية في الجزائر لم يطرأ عليها تغيير، فدستور 1947 جاء فقط لتلبية مطامع الكولون من جهة و وضعية فرنسا الإقتصادية من جهة أخرى و خير دليل على ذلك أنه لما كان المشروع يناقش في الجمعية الوطنية الفرنسية، أصدر وزير الفلاحة الفرنسي Tangny Prigent (119) قرارا تضمن مجموعة من النقاط يعالج الأزمة الإقتصادية الفرنسية الناجمة عن نقص المواد الغذائية و ذلك من خلال الزيادة في الإستغلال و النهب و تجويع الشعب الجزائري من أجل توفير الغذاء لباريس و أهم النقاط التي تضمنها القرار:

1-" تبني مخطط للحبوب في الجزائر طويل المدى غرضه تثبيت سعر القمح .

2-إعفاء التخفيض على القمح قبل 31 مارس 1947 بنسبة 5 %.

3-إعادة تنظيم أسعار المواد الفلاحية و التحكم في سوق الحبوب.

4-تبني إجراءات صارمة من أجل التموين ". (120)

إن المشروع الفلاحي الذي جاء في إصلاحات 1947 و ما يتعلق بالدوار و توسيع الملكية الأهلية و تحديثها و توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار، لم يكن إلا مشروعا للمراوغة و ربح الوقت، فتحديث المليكة و توسيعها كانت في صالح الكولون،"حتى أحيانا التعويضات و تقديم القروض المالية و الدعم المعنوي من قبل السلطات الإستعمارية" (121).

إن مجموعة التناقضات التي حملتها المشاريع الإستعمارية في القطاع الفلاحي ما هي إلا سياسة طبقتها فرنسا لإستعباد الفلاح و إرضاء المستوطن، فقانون 1947 لم يتخط الفعل، إنه سلاحا جديدا في يد المستوطنين لتوسيع ملكياتهم، و السيطرة على ما تبقى، فموقع الريف في هذه الإصلاحات ظل هامشيا، لم يمس العمق بل العكس جاء لخدمة الإستيطان على حساب الفلاح الجزائري، صاحب الإمكانات البسيطة، و في إطار النهم الامبريالي الشرس قامت الحكومة الاستعمارية و في إطار تنفيذ دستور 1947 "أصدرت قانون 1950 الذي قدم مكتسبات كبيرة للكولون و عنوان المشروع -أشغال عمومية كبيرة-اهتم بالري كحفر الآبار و السقي و معالجة مشاكل الفلاحة" (122) و مقابل هذا المشروع الكبير نجد الادارة الاستعمارية أنشأت النوادي الريفية خاصة بالفلاحين الجزائريين لكن ظل دورها مهمشا.

119- L ' echo D'oran 18 Avril 1947

120- L 'echo D'oran 18 Avril 1947

121- L 'echo D'oran 18 Juin 1947

122- 5533 Cotation 3H 85 ,Travaux agricoles compagne 1947-1957

و لقد جاء رد فعل الحركة الوطنيةبمختلف إتجاهاتها صريحا إتجاه دستور 1947 خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلاحي و وضعية الريف على وجه الخصوص.

فها هو المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين يوجه نداء للأمة العربية" أيتها الأمة العربية، إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية و وافق عليه برلمانها في أكتوبر 1947م، هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر و آفته أنه فرض عليها فرضا و لم يؤخذ رأيها فيه، و الدستور النافع هو الذي يكون للأمة رأي في وضعه و إختيار لمنهاجه، و يد في تشريعه و يكون ناشئا عن رغبتها ليكون محقق لرغائبها" (123).

123-محمد خير الدين، مذكرات الجزاء الثاني. (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر) ص 54.

الفصل الثاني

واقع الريف و المسألة الزراعية

في

برامج الحركة الوطنية.

أ-الريف بين مطالب الحركة الوطنية و نفوذ المعمرين 1945-1954.

ب-دور الريف في أحداث 08 ماي 1945م.

ج-الريف كملجأ للتيار الثوري 1947م.

أ-الريف بين مطالب الحركة الوطنية و نفوذ المعمرين:

إن المسألة الوطنية و إن تعذر إخفاء دور المدينة فيها فإنها طبعت بالطابع الريفي إلى أبعد حد، فهي ريفية لأنها إنطلقت من الأرض في نطاقها المحلي، ثم توسعت حتى شملت أراضي البلاد كلها، و كان الشغل الشاغل هو الإحتفاظ بالحقل و الملكية و الأرض، و هي القضايا التي هددها الإستعمار بالدرجة الأولى و إستولى عليها المستوطنون.

إن مسألة الأرض في المنظور الوطني هي قضية حياة او موت بالنسبة للأمة أو الجماعة أو حتى الفرد.

إن التباين و التفاوت الكبير الذي كان موجودا بين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين إجتماعياً و إقتصادياً كان إلى حد ما من بين العوامل الهامة التي ساعدت على تكوين رد الفعل لدى الأهالي خاصة الفلاحين منذ القرن التاسع عشر في شكل ثورات شعبية ثم بداية القرن العشرين، أخذت المدينة هموم الفلاحين في إطار النضال السياسي.

و الحركة الثورية مهما كانت وسائلها تهدف إلى تحرير الأرض و الإنعتاق من العبودية و التخلص من الإستعمار، فالحركة السياسية التي ظهرت في الجزائر و إن إختلفت أفكارها و مضامين برامجها، فإنها إشتركت في طرح المشكل الفلاحي و دعت إلى التغيير و إدخال إصلاحات تمس هذا الجانب، و طالبت بتحسين وضعية الفلاح و قارنت و ضعيته بوضعية المستوطن و الغريب في الأمر، أن الحكومة الإستعمارية كانت تدرك هذا الفارق الشاسع بين الفلاح الجزائري البسيط و المستوطن الناهب لثروات البلاد، "الفارق من حيث الوضعية و التنظيم" (124).

و الحقيقة المرة " أن هوة الخلاف و الإنشقاق بين الأهالي الفلاحين و البورجوازية الفلاحية الأوروبية كانت نتيجة الصراعات السياسية على السلطة في فرنسا " (125).

124-حسب تقرير قدمته الجريدة التابعة للدفاع النقابي الإشتراكي بقلم Spartacus حول المسألة الزراعية في الجزائر "أن تقسيم الأراضي و منحها للفلاحين في شكل مجموعات قد خلق حاجزاً كبيراً ضد إشتراكية الحقول و الإشتراكية حتمت عليها بسبب هذه الإنتهازية الموجودة في غرنسا و الخاصة بتقسيم الأراضي أن تضحي بتطرفها الشيوعي لكي تحافظ على تنظيم ملاك الأراضي الخاصين و من هذا المنطلق تمكن الإشتراكيون من الوصول إلى السلطة و العكس تماماً في الجزائر فإن الطبقة الفلاحية الكادحة منهم حتى المستوطنون و الذين كان لديهم إعتقاد شيوعي فقد إستعملوا كدعاية إعلامية فقط للوصول إلى الولاية العامة"

De main. Journal Socialiste et de Defence Syndicaliste (Paris< G.Boudjarel)< 21 Juin 1919

Demain 20 Decembre 1919 -125

و في دوامة هذا التناقض، و هذا الفارق و هذا الصراع، و هذا النهب المتزايد للأراضي من قبل الكولون ظهرت الحركة السياسية المطلبية، بعد فشل ثورات الفلاحين لسوء التنظيم و ضيق البعد الجغرافي و السياسي، بالرغم من أن هذه الثورات أظهرت عنفوان الفلاح و رفضه للإستعمار.

فكان على الحركة الثورية أن تغير وسائلها و تجرب أسلوب جديد في المقاومة، و الذي ساهم في ذلك إكتساب الجزائريين خبرة سياسية، و التأثر بالواقع السياسي العالمي و التأثيرات الإصلاحية القومية و ظهور طبقة مثقفة و كادحة و إن إختلفت مشارب ثقافتها.

هذه الحركة السياسية إحتضنتها المدينة و إحتوت طبقات متعددة البورجوازية المتوسطة، الصغيرة العاملة الحرفية، الكادحة، كما إختلفت إيديولوجيات الحركة السياسية فمنها من تأثر بالأفكار الإصلاحية الشرقية و بفكرة القومية لذا صبغت بصبغة الإسلام و العروبة، و هناك "إيديولوجية ظهرت على أيدي العمال المغتربين فإصطبغت بالصبغة العمالية و أصبحت تمثل الطبقة الشغيلة المهاجرة و تأثرت بالجو العالمي الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحررية" (126)، هذه الأحداث قد تركت أثرا، فوجود العمال كركيزة أساسية ثورية في الوقت الذي كانت فيه غيرها من الحركات السياسية تقوم على المثقفين و أصحاب المناصب و التجار.

و هناك حركة سياسية تبنت إيديولوجية جديدة ظهرت في العالم كالإيديولوجية الشيوعية، هذه الحركة السياسية حملت هموم الشعب الجزائري بمختلف شرائحه فكانت مطالبها متعددة إصلاحية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية و تحدثت بطريقة أو أخرى عن وضع الريف و الزراعة في الجزائر و حملت برامج الحركة الوطنية مطالب الفلاح و الريف و كانت بعض التيارات أكثر حضورا في هذا المجال و هي كالتالي:

التيار الإعتدالي و موقفه من المسألة الزراعية:

من بين فعاليات الحركة الوطنية قدمت كتلة المنتخبين بقيادة فرحات عباس و التي تحولت بعد 1946 إلى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جملة من المطالب تعالج المشكل الزراعي إلى الحكومة الإستعمارية تتضمن وضعية الفلاح والفلاحة معا و كانت أكثر حضورا في المؤتمر الإسلامي الأول لسنة 1936 و هي تقريبا محاور المطالب الفلاحية لهذا الإتجاه في الفترة المحددة ما بين 1930 إلى غاية 1938

126- محمد قنانش ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939 (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982) ص 34.

و من بينها:

"1-إصلاح وضعية الغابات بخلق تشريع قانوني يحمي الغابة من الإستغلال البشـــع و التحقيـق في الملكية الأهلية و مساعدة الفلاحين مادياً.

2-تقسيم المساعدة المالية الخاصة بالميزانية الجزائرية للزراعة و التجارة و ذلك حسب الحاجة.

3-إنشاء و خلق جمعيات فلاحية في شكل تعاونيات زراعية خاصة بالأهالي و مساعدة فلاحين علمياً و ذلك بتثقيفهم في المجال الزراعي.

4-توزيع الأراضي على الفلاحين خاصة المزارع الكبرى غير المستغلة بين الفلاحين البسطاء و العمال الزراعيين و منـع كل حجـز و ذلك بإيقـاف القوانين التي تخص هذا الحجـز و إلغـاء قـانون الغابات" (127).

و يورد يحي بوعزيز الإصلاحات الإقتصادية التي جاءت في مطالب المؤتمر الإسلامي لسـنة 1936 على الشكل التالي:"1-تساوي الإجراء إذا تساوى العمل.2-تسـاوي الرتبـة إذا تسـاوت الكفاءة.3-توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الإحتراف على الجميـع و على مقتضى الإحتياج دون تمييز بين الأجناس.4-تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز لتعليـم الفلاحين.5-الإقلاع عن إنتزاع ملكية الأرض.6-توزيع الأراضي الشاسعة البـور علـى صغـار الفلاحين و العمال الزراعيين" (128)، و من الملاحظ أن المؤتمر الإسلامي الأول إشتركت في مطالبـه جميع فعاليات الحركة الوطنية، الإصلاحية الإدماجية، الشيوعية عدا الإتجاه الإسـتقلالي، طرحـت مشاكل الفلاح و قدمت إقتراحات إلى الحكومة الفرنسية و كانت تتحدث عن موضـوع إنـتزاع الأراضي و حماية و تطوير الملكية الفلاحية في الجزائر.

و لقد قدم الإتجاه تقارير مختلفة إلى السلطات الإستعمارية تطالب بتغيير الوضـع الفلاحـي و مساعدة الفلاحين و منها التقرير الذي قدمه سراوى محمد صالح نائب مدير فيدرالية الفلاحين جاء فيه " بعض صغار الفلاحين يطمحون إلى الحصول على بعض المال لإكمال حملتهم الفلاحية و كميات من الحبوب، و أن العديد من الفلاحين يوجدون في حالـة مزرية و هم على إستعداد لدفع الضرائب و تسديد القروض المخصصة لهم" (129).

127- L'entente 20 Decembre 1936

128-يحي بوعزيز، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948 (ديوان المطبوعات الجامعية 05-91) ص 54.

129- L'entente 11 Avril 1939

و يضيف :و لكون النية الحسنة متوفرة لدى الفلاحين فأرجو من السيد الحاكم أن يصدر الأوامر اللازمة إلى المصالح المعنية من أجل:

1-منح مهلة للفلاحين من أجل دفع الضرائب و تسديد القروض.

2-تسديد القروض يكون مدفوعاً كمادة خام و ليس نقداً بسبب الوضع الحالي للحبوب.

3-إيقاف كل المتابعات السارية المفعول بها حاليا.

4-دفع و في أقرب الآجال من طرف الشركات الإستعمارية و إحتياطيا لثمن الحبوب المدفوعة إليها من أجل السماح للمعنيين بإنجاز أو تحقيق محصولهم.

5-توجيه القروض الزراعية المخصصة للفلاحين الذين تضرروا من الإجراءات التعسفية و من هذه الوضعية.

و نشرت جريدة Lentente في إفتتاحيتها ليوم الخميس 03 أوت 1939م "إن معاناة فلاحينا و مزارعينا تصل إلى أبناءهم الذين يعايشون مأساتهم اليومية، إن سبب البؤس و الشقاء الذي يعيشه الشعب الجزائر هو الإستعمار، لذا يجب إلغاء الإقطاعات الكبيرة، لأن الجزائر لا تحتاج إلى المزارع الواسعة، و يجب إيجاد قوانين لضمان إلغائها، كما أن الأهالي لا يمكنهم شراء بعض الأراضي التي هي بين أيدي الإستعمار، لذا يجب تحويل أملاك الحبوس إلى الجزائريين و الأخذ بيد الأهالي الفلاحين لتعلم الزراعة" (130).

و من خلال هذه الإفتتاحية يلاحظ أن الإتجاه الإعتدالي الذي كان يقوده فرحات عباس كان مصرا على مطالبه المتعلقة بالشأن الفلاحي، فقد أظهر المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها القطاع الفلاحي الخاص بالجزائريين في تلك الفترة.

و يقدم ابن جلول إحتجاجا إلى الوالي العام جاء فيه:"بالرغم من الإمكانات الطبيعية المتوفرة خاصة في بعض النواحي كالهضاب العليا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الفلاح لا ينتظر سوى المساعدة لذا نطلب من السيد الوالي العام توزيع القروض التي تحت تصرفه، و تسليم جميع القروض المطلوبة" (131).

130- L'entente 03 Aout 1939

131- L'entente 13 Octobre 1939

و ظلت مطالب هذا الإتجاه إلى غاية ما بعد 1946 تدور كلها حول تحسين وضعية الفلاحين و إصلاح قانون الغابات و توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين و تعديل نظام الملكية (132).

كما قدمت مطالب أخرى من بينها تطبيق القوانين الإجتماعية على جميع السكان الجزائريين (133) و إصلاح التشريع الغابي و التحقيق في الملكية الأهلية و مساعدة الفلاحة.

الإتجاه الشيوعي و موقفه من المسألة الزراعية:

منذ أن صار الإتجاه الشيوعي الجزائري حزباً سنة 1935، إنفرد بمطالبه الفلاحية، و كان مصراً عليها لإيجاد مكان له بين فعاليات الحركة الوطنية و يفوز بأنصار جدد، و كان الحديث يدور حول وضعية الفلاح و مناقشة قضية الضرائب و قانون الملكية الزراعية و قانون الغابات و كانت الخطوة الأولى في المؤتمر الإسلامي 1936م، ثم الخطوة الثانية كانت عبر بيان فيفري 1943، و شارك في تحرير هذا البيان الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية و الدكتور فرانسيس أحمد نائب المجلس المالي (134) و قاضي قدور رئيس جمعية الفلاحين المسلمين و الدكتور لمين الدباغين، و السيد الحسين عسلة و كلاهما من حزب الشعب الجزائري و الشيخ العربي التبسي و الشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء المسلمين، و الدكتور سعدان نائب بسكرة،و الذي أعطى الخطوط العريضة لهذا البيان فرحات عباس و لمين الدباغين.

و كان من مطالب البيانيين، منح الجزائر دستور خاص بما يضمن لها ما يلي:

"أ-حرية جميع السكان و المساواة بينهم بدون فرق جنسي و لا ديني.

ب-إلغاء الإقطاعية الفلاحية بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية و الرخاء لسواء الجماهير الفلاحية" (135).

و من بين المطالب التي قدمت جاء التأكيد على منح الجزائر دستور خاص بها يضمن حرية و مساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق و الدين و بإنهاء الملكيات الإقطاعية و إستبدالها بإصلاحات زراعية و مراعاة حقوق البروليتاريا الفلاحية.

132-يورد Mahfoud Kaddache "إن الأمير خالد قدم خطابا إلى الرئيس الفرنسي Millirand لما زار الجزائر تضمن مجموعة من المطالب:

1-إلغاء التجنيس2-رفض مشروع كليمنصو1919-تحسين وضعية الفلاحين.

L'emirkhaled (Office des pulications universitaire Algerienne) Sans Date P105)

133- الجيلالي صاري و محفوظ قداش: ص 281.

134-محمد خير الدين : ص 17.

135-نفس المرجع: ص 18.

و كان الإتجاه الشيوعي ينادي بمجموعة من الشعارات منها الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية، و الحرية و الأرض و القوت و في إطارها جاءت مطالب هذا الإتجاه كالتالي:

إن سير الجزائر نحو الترقي يوجب إصلاحا عميقا يعطي الأرض لمن يخدمها من عمال الفلاحة و الخماسة و فلاحين و هذا يعني في الحين:

" أولا: أن توزع الأرض على من لا يكتسبها،

أ-الأرض التي يجب إفتكاكها من مساعدي العدو الفاشستي

ب-الأملاك الكبيرة الحكومية و أملاك بعض البلديات

ج-الأملاك الكبيرة التي تتجاوز مائة هكتار التي إشتراها غير الفلاحين منذ 1940م.

د-أملاك الشركات الكبرى (أنونيم) مثل كومباني آلجيريان و سوسيتي جنيفواز.

هـ-إستعمال الأراضي التي أخصبها السقي حسب قانون مارتان.

ثانيا:سياسة جريئة و عادلة للسقي و توزيع البذور و العتاد الفلاحي بإنصاف و منح قرض للفلاحة و المعمرين الصغار المحتاجين" (136).

و في البرنامج الإنتخابي للحزب الشيوعي الجزائري إهتم كثيرا بموضوع الأرض و الفلاحة و قدم نفس المطالب الموجودة أعلاه مع إضافة مطلب آخر يتمثل في توزيع الآلات الفلاحية و الحبوب و البذور و القروض طويلة الأجل للفلاحين و المعمرين الصغار المحتاجين لحماية الملكية الصغيرة، نتيجة العمل المتواصل ضد المحتكرين الكبار.

و في ظل الشكاوى التي كان يقدمها التيار الشيوعي و التي تتحدث دائما عن تسلط المحتكرين و عن فساد النظام الزراعي الإستعماري، قدم أصحاب الحرية و الديمقراطية تظلما إلى الحكومة الإستعمارية يتحدث عن حق الفلاحين في خزانة الإدخار للفلاحين الجزائريين يقول فيها:"أنه منذ 1893م لما تأسست هذه الخزانات إلى يومنا هذا لم يستفد منها الفلاح أي فائدة مع أنه كل عام يدفع غرامة إلى الخزناجي و منذ سنة 1893 إلى غاية 1947 و لم تكن هناك أي مراقبة لا على الفائدة و لا على رأس المال مع أن المادة 15 لسنة 1914م تقول بأنه على أمين المال أن يحاسب في كل سنة على مداخيل و مصاريف هذه الخزانات، و بالتالي الفلاحين ضاعت أموالهم لذا يطلبون المحاسبة

136-الجزائر الجديدة شهر أوت 1946.

و من واجب الوالي العام نزع هذه الجمعيات من أيدي الحكام و وضعها تحت أيدي الفلاحين الذين يعرفون فائدة الفلاح (137).

و تحدث كثيرا الإتجاه الشيوعي عن وضعية الفلاح و الخماس و الوضعية التي يعيشها من تدني الأجور و المستوى الصحي و المعيشي و حرمانه من الحقوق المدنية و القوانين الإجتماعية و ظهر هذا جليا في المطالب التي قدمت في الحملة الانتخابية لسنة 1948 "لا يوجد إنسان في الجزائر ينكر الغلاء الفاحش و ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية و هي مواد ضرورية، و يتفق جميع الناس ما عدا المستعمرين و أصحاب الأحواش الكبيرة على أن أجرة 130 فرنكا التي يأخذها خدام الفلاحة بعد عمل طول النهار لا تكفي لعيشه خصوصا إذا كانت بجانبه عائلة من 15 إلى 06 أفراد لا سيما و هو محروم من الإعانات العائلية و من القوانين الإجتماعية مع أن المستعمرين و التجار الكبار يربحون المليارات في كل عام هذا هو السبب في سوء حالة خدامي الفلاحة و في طلبهم لزيادة أجورهم" (138)، و عليه:

1-إبطال التفاوت الموجود في أجور خدامي الفلاحة بين العمالات وهران، الجزائر، قسنطينة.

2-تعديل الأجور حسب شروط المعيشة.

3-التطبيق العاجل لدفع الأجور حسب ساعات العمل.

4-حق التمتع بالإعانات العائلية.

5-تطبيق مشروع التأمين الإجتماعي الذي كافح النواب الشيوعيون الجزائريون بجرأة لتطبيقه على الجزائر كما ألح الإتجاه الشيوعي على مساعدة الفلاحين ماديا و تقنيا و الإسراع بالمساعدة المتعلقة بتوزيع البذور على الفلاحين الصغار، و قد طالب محمد حداد و هو عضو في الحزب الشيوعي"بتوزيع هذه البذور بحيث ذكر أن كبار ملاك الأراضي الذين يمتلكون الوسائل الضرورية قد أنهوا عملية البذر و المزارعين الصغار ينتظرون القروض و البذور حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم الفلاحية و في مناطق عديدة، كانت هناك ترجمة خاصة لقرار أوت 1946 الذي يخص التموين بالبذور، مرة بحجة أن الفلاحين يجب عليهم تقديم طلبات فردية، و مرة أخرى أن هذه الطلبات غير معتمدة، و كل هذا يناقض نص القرار" (139).

137-الجزائر الجديدة شهر جانفي 1947.

138-الجزائر الجديدة شهر أفريل 1948م

139- Liberte 02 Janvier 1947.

و لقد أوضح التيار الشيوعي كمية المشاكل التي تواجهـــها الزراعـــة و الفلاحـــين الجزائريين بصفة عامة، و هذا الذي بينه عضو الحزب الشيوعي شباح المكي"أن جملة القوانين أعاقت مسألة الري في الجزائر مثل قانون 1919 الذي منع حفر الآبـــار إضافـــة إلى الأجـــور الزهيدة (140)، و مما زاد مأساة الفلاحين هلاك الماشية ، و عمل الإستعمار على تفكيك إتحاد الفلاحين".

و في البرنامـــج الإنتخـــابي للحزب الشيوعي الجزائري في المجلس الوطني لسنة 1951 و تحت شعار إصلاح زراعي عاجل قدمت المطالب التالية:

"1-تعميـــم النفقـــات العائلية لتشمل الخماسين. 2-إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل مـــن 05 هكتارات من الغرامـــات العقارية. 3-إقراض الفلاحين بالأموال و الحبـــــوب لمـــــدة طويلـــة و متوسطة من طرف جمعية الإدخار الأهلي. 4-خفض أسعار القمح حتى يتناســـــب حال الفلاحين" (141).

و لقد قدم عضو الحزب الشيوعي تقريرا عن مجموعـــة Les S.I.P الخاصـــة بالإدخـــار الفلاحي بأنها أداة في أيدي الإدارة الإستعمارية ففي البنية التنظيميـــة المعرفـــة بقانـــون 1895 و قرار 1936 الخاص بالممتلكات بحيث أن مجموعة Les S.I.P كان لها أدوار رئيسية:

1-تعاونيات بيع و شراء الحبوب.

2-صندوق القرض الفلاحي.

3-مؤسسات و تعاونيات للفلاحين.

فإن هذه المؤسسة لم تكن على الإطلاق منشغلة بوضعية الفلاحين و لا حتى بتســـويق محاصيل 1946م (142) و لقد أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري على ضـــرورة الكفاح من أجل الحرية و الأرض و الخبز و إعتبرت المسألة الزراعيـــة المشـــكل الرئيســـي وستطرح القضية بكل حدة، و هذا بالتنسيق مع حركة الفلاحين و ذلك من خلال المطـــالب التالية:

140-الجزائر الجديدة شهر جانفي 1949.

141-الجزائر الجديدة شهر أفريل 1951

142-عبد الحميد بوضياف

Liberte 02 Janvier 1947

"1-الكفاح داخل اللجان الشعبية من أجل التحسيس (143).

2-ضمان مرتب لائق و دائم للفلاحين.

3-نصرة المشروع من أجل قضية الأمن الإجتماعي.

أما مطالب فيدرالية الفلاحين داخل الحزب كانت كالتالي:

1-نهاية التمييز و تحقيق المساواة.

2-مساعدة الفلاحين و مساعدة عائلات الفلاحين و تموينهم.

3-حرية الفلاحين بتجمعهم داخل نقاباتهم و حرية العمل و الأرض لمن يخدمها" (144)

الإتجاه الإستقلالي و مطالبه بشأن المسألة الزراعية:

إن الإتجاه الأكثر حضورا على الساحة الوطنية و الأكثر طرحا للمسألة الزراعية التي كانت مادة خامة في حملته الإنتخابية و في برامجه هو التيار الإستقلالي.

فنجم شمال إفريقيا طرح المسألة الفلاحية منذ مؤتمر بروكسل 1927م و لقد تمحورت أرائه في هذه المسألة حول:

"1-مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون و الشركات الإقطاعية.2-إحترام الممتلكات المتوسطة و الصغيرة للفرنسيس.3-إرجاع الأراضي و الغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.4-زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار" (145).

و يعتبر برنامج 1933 أكثر وضوحا بالنسبة للمطالب ككل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية و هي التي توضح أهداف هذا التيار تحت شعار الحكومة الوطنية الثورية و تعلقت مطالبه بشأن المسألة الزراعية في النقاط التالية:

143-يورد عبد الحميد بوضياف:"أن الزراعة في الجزائر تواجه مجموعة من المشاكل أهمها سيطرة الإقطاع و الملاك الكبار، و ضعف الإنتاج، و قلة المردودية بالنسبة للفلاحين الجزائريين"

144- *Liberte 02 Juin 1947*
Liberte 07 Mars 1947

145-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1983) ص 401.

" 1-التوسع في التسليف الزراعي لصغار الفلاحين و تنظيم الري.

2-مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون.

3-إحترام الملكيات الصغيرة و المتوسطة.

4-مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد" (146).

كما قدم الإتجاه برنامجه في المجال الفلاحي بمناسبة زيارة وزير الداخلية "ريني" و من بينها:

"1-إلغاء الدوائر الممتزجة و القياد و إلغاء المحاكم الإستثنائية.

2-إلغاء التعليم الفرنسي الخاص بالأهالي و التساوي في الرواتب للموظفين.

3-القروض الفلاحية للأهالي" (147).

و قد حلل الإتجاه وضعية الزراعة في بيانه المؤرخ في 20 أوت 1935م تحت عنوان "ثورة الفلاحة"، فلاحة القطر الجزائري تحتضر" و جاء فيه "لقد إشتدت حالة الفلاحة بالقطر الجزائري في هذه السنوات الأخيرة، بكيفية تفوق حد التصور، و ركدت سوقها و هبط سعر القموح التي عليها المدار و المعول فأصبح الفلاح كالقارب في وسط لجي تتقاذفه أمواج العوامل الفتاكة.

و إزاء هذه الحالة التعيسة أجمعوا أمرهم و تجاوبت نقاباتهم فعقدوا إجتماعات و قاموا بمظاهرات أعربوا أثناءها للحكومة عن مبلغ إستياءهم من هذه الأزمة الخانقة و أعلنوا لها عن خطورة الحالة بأنها إذا هي لم تتداركها جرت القطر بأسره إلى هوة الإفلاس.

فإن استمرت السلطات العمومية على موقفها السلبي، إزاء حالة الفلاحة التعيسة، فندعوا عدالة الشعب و هو نداء جد مزعج و تصريح مرعب يشعر بمنتهى الخطورة و على إثر هذه الصرخة... إن حالة الفلاحة الجزائرية تعيسة و إنكم تبيعون غلانكم بضعفي ما كنتم في حين تشترون المواد اللازمة لحرث أراضيكم بستة أضعاف و تدفعون مغرما ثلاثة عشر ضعف، إن الإفلاس على أبوابكم، يجب علينا أن نعارض بمختلف الوسائل المعقولة كل سياسة ترمي إلى بخس الحاصلات الأمر الذي لا يجر إلى الفلاحة سوى الخراب" (148).

146-أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986) ص 159.

147-الأمة: 14 مارس 1935.

148-الأمة: 20 أوت 1935

و لما غير هذا الإتجاه حزبه أصبح أكثر وضوحا في المجال الزراعي و ناقش القضية التي يعيشها هذا القطاع و قدم البرنامج التالي:

"1-توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها و معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات هي ضرورية للتجهيز.

2-التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز و دونما أي إعتبار آخر سوى حسن النية و الحاجة الحقيقية.

3-زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقا لحاجة الزراعة الأهلية و إسناد أمر تسييرها إلى لجان ينتخبها المزارعون بأنفسهم و يتولى رئاستها رئيس الجماعة بشأن العمال الزراعيين.

4-منح العمال الزراعيين الحق النقابي.

5-المراجعة الفورية لأجورهم و رفعها إلى حد الأجور التي تدفع في فرنسا على أعمال مماثلة.

6-إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبث في الخلافات بين أرباب العمل و مستخدميهم و القضاء على طريقة المساومة في الأجور المعمول بها في الجزائر بشأن تربية المواشي.

7-التحقيق من قوانين الغابات تجاه مربي المواشي.

8-حق المرور في المناطق المرجية التي إعتبرتها الدولة بورا من المناطق الغابية (Taillis) .

9-تشجيع تربية الماشية بتقديم منح و تنظيم مسابقات و إقامة معارض دورية.

10-تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية من الجزائريين و تعيين طبيب بيطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات لوقاية الماشية من الأمراض " (149) .

و في إطار حركة الإنتصار قدم مجموعة من المطالب و من بينها "1-توزيع الأراضي على الفلاحين مع الإعفاء من الضرائب ،2-تقديم قروض مالية لأصحاب الأراضي بدون تمييز عنصري، 3-إلغاء قانون الغابات، 4-مساعدة الفلاحين الجزائريين ماديا" (150).

149-الأمة: 27 أوت 1938.

150- L'algerie libre Aout 1951

و عبر الحملات الانتخابية و في المؤتمر الاستثنائي للحزب طرح جملة من القضايا المهمة على بساط المناقشة

" 1-سياسة الوحدة، 2-سياسة الإنتخابات، 3-الكفاح من أجل الإصلاح.

و في النقطة الأخيرة أورد الحزب جملة من المطالب تمس القطاع الفلاحي و من بينها:

أ-توزيع الأراضي على الفلاحين، ب-إصلاح النظام الغابي، ج-رفع أجور العمال الزراعيين، و هذه المطالب مست كل القضايا التي يعاني منها الفلاح الجزائري " (151)

التيار الإصلاحي و موقفه من المسألة الزراعية:

بالرغم من أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت جمعية ذات طابع إجتماعي إصلاحي إلا أنها خاضت في القضايا السياسية التي تهم البلاد خاصة القطاع الزراعي لما شاركت في المؤتمر الإسلامي الأول قدمت الجمعية مطالب جماعية اشتركت فيها مع مجموعة من التيارات و الأحزاب منها:

" 1-تساوى الأجر إذا تساوى العمل و تساوى الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

2-توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الإحتراف على الجميع و على مقتضي الإحتياج دون تميز بين الأجناس.

3-تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز التعليم الفلاحي. 4-الإقلاع عن إنتزاع ملكية الأرض.

5-توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين.

6-إلغاء قانون الغابات" (152).

و في الحقيقة لم تتضح مطالب الجمعية في الميدان الفلاحي بعد 1946 لكونها تهتم بالقضايا الإصلاحية و الإجتماعية خاصة التعليم و هي ما تؤكده أهدافها الواضحة و الصادرة سنة 1947 بحيث إجتمع المجلس الإداري لجمعية العلماء المقرر في مركزه العام و نظر في المسائل التالية:

" 1-جريدة الجمعية (البصائر) و قضية المساجد و الأوقاف.

2-حالة التعليم المكتبي و ما يجب أن يكون عليه و تحديد علاقة الجمعية بجمعيات المدارس.

151- La nation algerienne Janvier 1954

152-الشهاب جويلية 1936.

3-المعلمون و مراتبهم و واجباتهم و حقوقهم و البرنامج و لزوم توحيده و طبعه.

4-التعليم المسجدي و دوره و تنظيم صندوق التعليم العربي" (153).

هذه جملة الأهداف المختصرة لم يتضح فيها على الإطلاق وضعية الفلاحة و الفلاح على الأقل وضعية أطفال الفلاحين و تعليمهم لكونهم كانوا يعانون الأمية و معرضين لسياسة الفرنسة غير أنها و عبر جرائدها تناولت مشكلة الفلاحين و تعرضهم للضغط و المتابعة و البطش و الحقد الاستعماري و من الملاحظات التي أبدتها تعرض أحد الفلاحين لتعذيب الشرطة في أحد الدواوير و لامت الأحزاب على موقفها السلبي:"إن فروع الأحزاب تزعم أنها ديمقراطية تدافع عن المظلومين كحزب البيان و انتصار الحريات و الحزب الشيوعي، هذه الأحزاب التي ملأت الأرض دويا وصياحا ساكتة غافلة متغافلة مالها لا تكلف فروعها بالإهتمام بما يجري في الجهات و النواحي من مظالم و إعتداءات حتى تكون على علم و تتولى الدفاع عن المظلومين المهانين و بذلك قد أدت مهمتها" (154).

كما كان لها موقف صارم إتجاه الإصلاحات التي جاءت في الدستور الجزائري سبتمبر 1947م، و الذي رفضته رفضا قاطعا، لكونه يخدم الإقطاع و الكولون في الجزائر على حساب الشعب الجزائري و قضيته المتمثلة في الأرض.

كما أوردت مواقف أخرى من بعض القضايا كالميزانية العامة و وضع البلديات المختلطة و هي مسائل طرحها دستور 1947 "مسألة الأحواز الممتزجة أولا كومين مكيست كما يقولون و هي تشمل الأغلبية العظمى من التراب الوطني الجزائري و لها نظام أشبه بنظم القرون الوسطى يحكم كل جهة منها حكما إستبداديا مطلقا يعينه على ذلك جماعة القواد و الأغوات و الباش أغوات و المحسوبية و الدالة و الخدمات المقدمة للإستعمار هي التي تشرف وحدها على تعيين هؤلاء السادة لا العلم و لا العمل و لا الإخلاص للصالح العام، و هناك مسألة الميزانية العامة و ما أدراك ما هي و ميزانية الجزائر السنوية تزيد عن 32 مليار في السنة ينفق أغلبها على جيش الموظفين و على مصالح الإستعمار الكبير و هناك مسألة فصل الدين عن الدولة و قد أقر مبدأ القانون الأساسي الجزائري على ان يشرف المجلس النيابي الجديد على تنفيذها" (155).

153-البصائر 1947/08/18.

154-البصائر 1947/10/27

150-جريدة البصائر افريل 1948

مع العلم أن التيار الاصلاحي سيكون له دور كبير " في بث روح الثورة لدى الشباب عبر المساجد و الخطب خاصة في الغرب الجزائري" (156) و هذا ما أكدته تقارير الادارة الإستعمارية.

من خلال ما عرض سابقا حول مطالب الحركة الوطنية بشأن مسألة الأرض و الزراعة يلاحظ أن الأحزاب التي كانت أكثر حضورا في هذا المجال الحزب الشيوعي، و الإتجاه الإستقلالي فالأول عالج الموضوع من منطلق إيديولوجي بحت، يبحث عن أنصار جدد يؤمنون بهذه الفكرة، و خاصة أن هذا التيار لم يكن يرد إصلاحا معمقا بقدر ما دعا إلى المساواة، مثلا في الأجور و تحسين وضعية الفلاح، لكنه كان أكثر تنظيما من خلال مطالبه و عالج كل القضايا المتعلقة بالزراعة من غابات، مواشي، الرعي، وضعية الفلاح و طالب من الحكومة الإستعمارية إدخال إصلاحات على أساس المساواة في هذه الجوانب، و كان التيار يبحث عن تكتيك سياسي ينافس به مطالب التيارات الأخرى لذا تقرب من الفلاحين ليجعل هذه الطبقة كوسيلة للحصول على مقاعد في البرلمان.

بينما التيار الإستقلالي كان أكثر واقعية في طرحه للمشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة و هدفه الإستحواذ على شريحة عريضة تمثل المجتمع الجزائري في تلك الفترة لتحقيق جملة من الأهداف منها:

أ-كسب شريحة كبيرة من المجتمع و هي طبقة الفلاحين لزيادة نفوذه.

ب-منافسة الأحزاب خاصة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و أصحاب الحرية و الديمقراطية لكسب أصوات جديدة في النيابات المحلية و البرلمان.

ج-بفضل إلتفاف طبقة الفلاحين حول الحزب سيتمكن هذا التيار من الضغط على الحكومة الإستعمارية لتحقيق مطالبه الساسية.

د-التقرب من هذه الفئة معناه تطبيق ايديولوجيته الثورية، خاصة و أن الفلاح بفطرته كان أكثر إستعدادا، للدفاع عن الأرض بالقوة، إذا استلزم الأمر ذلك، هذه الإيديولوجية التي أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح كضرورة و حتمية بعد 1946 لتحقيق مطالب التيار و المتمثلة في الإستقلال.

إزدياد نفوذ المعمرين:

إن الفترة الممتدة ما بين 1945-1954 تعتبر من أحلك الفترات التي مر بها الفلاح الجزائري و ذلك نتيجة إستمرارية عملية النهب و الإستغلال الإستعماري الإستيطاني و كما ذكر سابقا أن "حوالي 60% من العائلات البدوية و الفلاحية تعيش فقر مدقع كامل سنة 1948" (157).

156- 6987 Cotation I12 , Activites Politico Réligieuses (1955-1956).

157-شارل اندري جوليان: إفريقيا شمالية تسير، ص56

هذا التباين الصارخ الموجود بين فئة تملك، بيدها الثروة و بين فئة كبيرة مسحوقة، هذا الجور و الظلم و الفارق الموجود كانت من الهموم التي حملها السياسي في مطالبه و إحتوتها الحركة السياسية بمختلف إتجاهاتها و خصصت مساحة في مطالبها لوضعية الفلاحة و الفلاحين، و إيجاد حلول لمشكلة الزراعة مع الإستعمار و تورد جريدة Liberte لسان حال الحزب الشيوعي هذه الوضعية "كان الفلاحون الصغار يعملون بإستمرار و بدون ملل، قلبوا و حرثوا الأرض، و زرعوها شتاءا و حصدوها صيفا، و بعد ذلك يطلب منهم مغادرة أراضيهم فحوالي 186 هكتار أخذت من 173 مزارع و الحجة في ذلك إعادة تقسيم الأراضي على ضحايا الحرب و الحقيقة أنهم يريدون بيعها، و منح القايد 30 هكتار و حوالي 173 فلاح و عائلتهم يرمون في الطرقات" (158)، و كان للمؤتمر الإسلامي الذي يعتبر الإنطلاقة الأولى بتجمع الحركة الوطنية لمناقشة مشروع 1935م، جولات عبر التراب الوطني سنة 1936 و طاف نحو الغرب الجزائري و بالتحديد نحو مدن و هران، سيدي بلعباس و مستغانم، غيليزان، معسكر في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 10 أكتوبر 1936م و كان أول زيارة للمؤتمر الإسلامي الجزائري نحو عمالة وهران داعيا إلى إجتماع و حضره 1000 شخص و قد بدأ الكلام باشا تارزي نائب عمالة وهران الذي رحب بالحضور ثم أخذ الكلمة الشيخ الزاهوي، عضو اللجنة التنفيذية و الشيخ العمودي و الشيخ الإبراهيمي و عبد الحميد بن باديس على التوالي و قد نوه هؤلاء بالمجهودات المبذولة لإدراج مطالب الجزائريين، السياسية، الثقافية، الإجتماعية و قد تحدث الشيخ العمودي عن وضعية الجزائريين خاصة الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت " في حالة متدهورة من فقر و تشرد و مجاعة و أمراض فلذا لا بد من الإسراع لإيجاد حلول و قد تحدث كذلك عن وضعية الفلاحة داعيا الحكومة الفرنسية و الحاكم العام من خلال خطابه أن يتفهموا وضع الفلاح من أجل تقديم المساعدات المادية و التقنية و توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين" (159).

158- Liberte 30 Juin 1946

159- جريدة البصائر 30 اكتوبر 1936

و قد تنقل الوفد إلى مدينة تلمسان و كان عنوان هذه الزيارة: "مطالب الأمة و تحدث في هذه الزيارة أيضا عن وضعية الفلاحة في الغرب الجزائري كما لا حظوا في هذه المنطقة مدى الفارق الموجود بين الفلاح الجزائري و المعمر من حيث الوسائل التقنية و الامكانات المادية التي يمتلكها الكولون و يفتقر إليها الأهلي، و قد تحدث عن وضعية الخماس و العمال الزراعيين من خلال مطالبة بتحسين مستواهم المعيشي و رفع الأجور و كانت زيارات مماثلة في كل من معسكر، غيليزان و مستغانم" (160) و رغم الخطابات الإستهلاكية فقط فإن وضع الفلاح ظل على حاله و من هذه الخطابات، خطاب ايف شاتنيو الوالي العام "الذي تحدث عن وضع الزراعة و عن الإصلاحات حسب قرار 08 سبتمبر 1945 الداخل تحت قرار 08 مارس 1944 من حيث إلغاء جميع الإمتيازات بين الفرنسيين الأصليين و الفرنسيين المسلمين في القطر الجزائري فوزع الإهتمام بشؤون المسلمين في شتى الإدارات المختصة و أما مهمة إدارة الإصلاحات فهي ترضي السكان المسلمين و تطورهم إلى الديمقراطية و تحسين حالتهم المعيشية و كونت لجنة عليا للإصلاحات تتألف من موظفين كبار و شخصيات خبيرة بالقضايا الجزائرية و كونت إلى جانب ذلك لجنة للفلاحة مهمتها إنشاء برنامج للإصلاحات الزراعية و السكن في البوادي" (161).

"و كان برنامج ايف شاتينو في المجال الزراعي يحتوي على:

1)حفظ الأراضي من عملية الإنجراف.

2)تجفيف الأراضي الصالحة للحرث.

3)حفظ القرى من الفيضان.

4)بناء سدود جديدة.

5)ري سهول غيليزان" (162).

و الذي يبين ذلك الفارق الكبير و الشاسع بين الفلاح الأهلي و المستوطن الأوروبي هي التقارير و الأبحاث التي كانت تقدمها الولاية العامة تحت عنوان "بحث في النظام الفلاحي الأهلي" (163).

160-البصائر : 30 أكتوبر 1936.

161-البلاغ الجزائري 11 جانفي 1946.

162-البلاغ الجزائري 06 جانفي 1946.

163-البلاغ الجزائري أفريل 1942.

فالبرامج المختلفة المتعلقة بالنظام الفلاحي الأهلي إنما يقصد بها الخروج بالفلاحين من الطرق و الأساليب التي يستعملونها في فلاحتهم و هي في الغالب رديئة لذا لا بد من تدريبهم على أساليب جديدة" و نتيجة لهذا التباين الصارخ أصبح القطاع الزراعي ينقسم إلى قسمين :

"أ-قطاع أوروبي عصري موجه نحو التصدير يمثل القاعدة الإقتصادية الأمامية للإقتصاد الإستعماري الرأسمالي، يحظى بالعناية و وسائل الدعم و الإسناد و كان الأوروبيون يمثلون 175 ألف نسمة يسيطرون على مساحة 23200000 هكتار موزعة على 21080 مزرعة، و المعدل الوسطي لكل مزرعة تبلغ 125 هكتار حوالي 35 % من هذه المساحة موجودة في القطاع الوهراني." (164).

ب-قطاع تقليدي متخلف يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين محرومة من كل وسائل التطور و كانت معطياته سنة 1954 كالتالي: السكان حوالي 5000000 نسمة يملكون 5300000 هكتار موزعة على: 630730 مزرعة المعدل الوسطي لكل مزرعة 11 هكتار،حوالي 70 % لا يملكون سوى 18.5 % أي الأراضي الفقيرة و كان معدل الملكية سنة 1954 للجزائري في حدود 14 هكتار و بالتالي ضعف في الدخل الفردي.

و تشير التقديرات أن 46 % من الفلاحين كانوا يعيشون البطالة، فمثلا "موسم الحصاد لسنة 1947 أشارت الاحصائيات أن هناك حوالي 45 ألف بطال ريفي قدموا طلباتهم للبحث عن العمل اتجاه المصالح المختصة" (165) ، و أن معدل دخل الفلاح الجزائري لا يتعدى 120 ألف فرنك فرنسي سنويا، بينما الأوروبي يصل إلى 870000 ف ف ق، و نجد حوالي 7 مليون فلاح كانوا يشعرون بالظلم و القهر و الفقر و البطالة.

و هناك جدول يوضح مجالات الإستغلال الزراعي التابع للكولون في الفترة الممتدة ما بين 1940-1945 (166).

164-أزغيدي محمد لحسن، ص 24.

165- 5533 Cotation 3H 55 Travaux Agricoles Compagnes 1947-1957.

166- Annuaire Statisitique .Premier Volume 1939-1947, P133.

السنوات	الأراضي المحروثة	أراضي البور	المراعي	الكروم	الأراضي غير المنتجة	المجموع
1940	3.131	2771	32000	407	—	380579
1941	3.210	2580	32126	390	—	38.579
1942	3247	2617	32051	385	—	38.579
1943	3126	2651	32153	367	—	38.579
1944	2840	2934	31876	363	—	38.296
1945	2531	2394	39061	357	478	45.152 هكتار

في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية إزداد نفوذ المعمرين مدعما بسياسة إستعمارية إستغلالية من خلال حصول الكولون على قروض كبيرة للتمويل خاصة سقي الأراضي و تركيزها في يد فئة معينة من الكولون، و تطوير وسائل النقل (السكك الحديدية)، و تطوير الآلية و المعمرون طوروا وسائل الإستغلال من خلال تطوير الإستثمار في القطاع الزراعي و إدخال الوسائل الحديثة. "و زادت مساحة الإستغلال لتصل إلى 46883 هكتار سنة 1947م " (167).

نتيجة لذلك تضاعف الإنتاج خاصة إنتاج الكروم ما بعد الحرب العالمية الثانية، و أصبح المدخول الرئيسي للمعمرين و الإقتصاد الأساسي، و إشتدت سيطرة الإستعمار على الفلاحين و ذلك من خلال طرد الملايين الجزائريين البدويين نحو الهضاب العليا أين توجد الأراضي فقيرة الخصوبة، المعرضة لعوامل التعرية و تتميز بالمردودية الضعيفة ففي سنة 1953 نجد حوالي أقل من (02) قنطار للشخص الواحد، أما رؤوس الماشية حوالي 1533 شخص يحوزون على 631 رأس من الماشية.

167-المصدر السابق ص133

و هناك أرقام معتبرة يقدمها Benjamin Stora حول ملكية الأراضي و إزدياد نفوذ المعمرين إلى غاية 1954 " ففي سنة 1900 كانوا يمتلكون حوالي 1.912.000 هكتار و في سنة 1920 حوالي 2.981.000 هكتار و في سنة 1940 حوالي 3.045.000 هكتار أما في سنة 1954 حوالي 3.028.000 هكتار" (168). فهناك إزدياد واضح لأراضي الكولون، على حساب الملكية الجزائرية.

و لقد إنجر عن زحف المعمرين و إزدياد نفوذهم هجرة الفلاحين لأراضيهم هجرة واسعة نحو حواف المدن بحيث وصل عدد المهاجرين نحو المدن سنة 1954 حوالي 1600.000 نسمة و بالتالي تدني المستوى المعيشي، و إكتضاض سكاني خطير مع ظهور البطالة و إزدياد حجمها أكثر من مليون عاطل من الفلاحين سنة 1954م، و بالمقابل نجد الأوروبيين يستحوذون على أكثر من 55 % من الإنتاج الكلي النباتي و الحيواني، و كانت أملاك الإستيطان الريفية تمثل سنة 1954 رأسمال "قدره 600 مليار فرنك، و دخلا سنويا صافيا قدره 935 مليار فرنك، و كانت هذه الفترة هي فترة العصر الذهبي للملاكين و المساهمين في الشركات الزراعية.

في الوقت الذي إزداد فيه عدد الخماسين و الإجراء الفلاحين، أكثر من 500 ألف خماس و أجير، بأجور زهيدة (169) و أصبح الريف يعيش أزمة مستفحلة، فمثلا الأزمة لم تكن مرتبطة على الإطلاق بالنمو السكاني بل هي مرتبطة بالنظام في حد ذاته و هو نظام إستغلالي فهناك أغلبية من الفلاحين لا يعلمون بالقدر الكافي عمل موسمي أو يومي أو شهري مما زاد في حجم هذه المشكلة.

ناهيك أن العمال الزراعيين لا يتمتعون بالحقوق الإجتماعية، فالمنح العائلية و الضمان الإجتماعي وقف، فقط على العمال في الصناعة و حتى هؤلاء لا يتحصلون عليها بالقدر المناسب.

و لقد جاء إعتراف آخر في الجريدة الإستعمارية L'echo D'oran، يوضح مدى شراسة القرارات الإرتجالية التي مست القطاع الفلاحي و التي جاءت خدمة للكولون على حساب شريحة واسعة من الفلاحين البسطاء الجزائريين و قد تضمن هذا الإعتراف ما يلي: "...لكن وزارة الإقتصاد ما فتئت تستهدف بإجراءاتها التعسفية الموجهة ضد الفلاحة الأهلية الخاصة بالجزائريين، هذه الإجراءات أدت إلى حرمان عدد كبير من الفلاحين للإستفادة من المساعدات المادية، و تأكد أن السلطات العمومية تتجاوز الوعود العلنية، فهذا المكتب الكونفدرالي الفلاحي يقدم تقريرا جاء فيه أن قرارات مجلس الوزراء متضاربة و غير هادفة لإخراج الزراعة من وضعيتها الصعبة، فلماذا هذه الشراسة المستمرة

168- Benjamin Stora, Histoire de L'algerie coloniale 1830-1954 (ENAL, Alger 1996) P48

169- شارل روبير اجيرون ص131 – ص 132.

ضد الفلاحة ؟ " (170) .

إن الفترة الممتدة ما بين 1945–1954 فترة شرسة (171) ضد الفلاحة و الفلاحين الجزائريين مما زاد في نقمة هؤلاء ضد الإستعمار خاصة لما تدهور هذا القطاع الذي كان يعتمد عليه عدد كبير من الفلاحين، و أثر ذلك على المستوى المعيشي و الإجتماعي للفلاح كفرد.

و في هذه الفترة بالتحديد ساءت أكثر فأكثر وضعية الزراعة فزيادة الإستغلال و النهم هي السمة الواضحة و إزدياد نفوذ الكولون على حساب الإقتصاد التقليدي و على حساب الأراضي التابعة للفلاحين الجزائريين، و قد حولت هذه الأراضي من زراعة الحبوب إلى زراعة الكروم و الغرض تجاري إستعماري، و من الأمثلة على ذلك :"زادت المساحة المستغلة في مجال زراعة الكروم، لصناعة الخمور إلى أكثر من 348 ألف هكتار في سنة 1947م، في الوقت الذي ظهر فيه إستغلال بشع للغابات و بلغ الإستثمار في المجال إلى أكثر من 217.958 طن" (172)، و النتيجة الحتمية لذلك الفاقة و الفقر الشديد و بذلك تتجه موجات هائلة نحو المدن للبحث عن مصادر عيش أخرى غير الزراعة التي إحتكرها الكولون لصالحه، "فمع بداية 1950 ظهرت حركة هجرة واسعة نحو المدن نتيجة الفاقة و الظروف الصعبة و البعض منهم يلبي حاجياته عن طريق الرعي عند الكولون، أو العمل في الحقول لجني الخضر الجافة و أحيانا العمل في بيوت المستوطنين" (173).

إن هذه الأعمال غير اللائقة بالجزائريين الذين يمتازون بالأنفة جعلتهم يتجهون إليها بعدما سدت أمامهم كل الأبواب، يكافحون من أجل البقاء، و هم يتذكرون دائما أنه يأتي يوم و يتخلص فيه الفلاح البسيط من غطرسة المستوطن.

إن الإقتصاد التقليدي أخضع و بوحشية لبراثن الرأسمالية الشرسة، و طرد الفلاحين الجزائريين إلى المناطق الفقيرة و إزدياد نفوذ الكولون الإقتصادي و حتى الإداري من خلال الإجراءات القمعية هذه الأدوات الجديدة، أثارت كثيرا سخط الحركة الوطنية بعد 1945 التي أصبحت تطالب كلها بتحسين وضعية الفلاحين الجزائريين و لكن كان ذلك بدون جدوى إلى غاية إندلاع الثورة المسلحة سنة 1954 م.

170- L'echo D'oran 05 Mars 1947

171-في إطار إعترافات غلاة الإستعمار للنهم الشرس ضد الفلاحة الأهلية ها هو المستوطن PrudHomme يعلن إعتراف آخر في جريدة L'echo D'oran بتاريخ 11 جوان 9 جاء فيه "نرجوا أن لا يكون فلاحو المقاطعة الوهرانية مستاءين من الطريقة التي تسير بها المصالح الفلاحية للمقاطعات فلذا من الصعب الحصول على نتائج أفضل في القطاع الزراعي كإنتاج و مردود".

172- Annuaire statistique 1939-1947. P145

173- Benjamin Stora. P50

ب-دور الريف في أحداث 08 ماي 1945

إن الطبقة الفلاحية التي كانت تتكون من المزارعين (174) العمال الزراعيين و الخماسين ، و صغار الفلاحين المالكين لقطع الأراضي صغيرة الحجم، و أحيانا تستخدم أيدي عاملة بمعاش، خاضت نضالات قوية (خلال نهاية القرن التاسع عشر و وضعت لنفسها مكانة من خلال مطالب الحركة الوطنية السياسية).

لذا كان عليها و لإثبات هذه المكانة أن تتحالف مع قوى إجتماعية أخرى في المدينة، و في الأوقات الحرجة وقد شاركت مشاركة فعالة في الحركة الثورية، و من هذا الإنطلاق لم تستثنى الأرياف عن المدن في أحداث 08 ماي 1945.

فالمظاهرات التي جرت في المدن إحتاجت إلى الفلاحين في الدواوير و القرى و الجبال للمشاركة عبر نداءات الطبقة السياسية الجزائرية، هذه الطبقة تدرك أهمية الريف من خلال الكثافة السكانية.

إنتقلت الأحداث إلى الريف عبر زاويتين:الزاوية الأولى، وجهة سياسية جزائرية فإن الحركة الوطنية إستدعت الريف للمشاركة في المظاهرات حتى يكون حاضرا بآماله و آلامه.

الزاوية الثانية:من وجهة النظر الإستعمارية إرغام الريف على المشاركة لإلحاق الضرر به ماديا و بشريا من خلال قنبلة المداشر و الدواوير حتى لا تحدث ثورات أخرى تذكرها بأحداث القرن التاسع عشر.

و قد تميز الوضع السياسي لسنة 1945 بالشلل نتيجة القمع الإستعماري، فخوفا من ضياع المستعمرة، شددت فرنسا قبضتها على الجزائر، خاصة و أنها كانت تمر بأحلك الظروف و هي ظروف الحرب العالمية الثانية، لذا تأثرت الجزائر بذلك الوضع،سياسيا، إقتصاديا و إجتماعيا، و في فترة الحرب شهدت ميلاد تجمع سياسي من كل التيارات.

و هذا التجمع كان في شكل بيان صيغ بتاريخ 10 فبراير 1943 بالجزائر العاصمة، و وقع عليه حوالي 21 سياسي، و طالب البيان بما يلي: (175).

174-يورد عبد القادر حفلول أنه: "ظهرت هذه الفئة الإجتماعية في الجزائر (شرائح الطبقة الفلاحية) لأول مرة على المسرح السياسي سنة 1871 فهي قد إنبعثت من تفكك البنية الإجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الأرياف" تاريخ الجزائر الحديث، (الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية) ص 126.

175-عامر رخيلة، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995) ص 40.

1-التنديد بالإستيطان و إنهاءه

2-تطبيق حق الشعوب على كل البلدان دون إستثناء.

3-تمكين الجزائر من إعتماد دستور خاص بها و يضمن في نفس الوقت ما يلي:

أ-الحرية و المساواة المطلقتين لكل سكان الجزائر دون أي تمييز عنصري أو عقائدي.

ب-القضاء نهائيا على النظام الإقطاعي، و ذلك بإعتماد الإصلاح الزراعي و ضمان تحسين المعيشة بالنسبة للطبقة الواسعة من الخماسة.

أما المطالب االإستعجالية فتتضمن ما يلي:

1-تمثيل الفرنسيين و المسلمين داخل المجالس المنتخبة و الهيئات.

2-هذه الهيئات تتمثل في المجلس الأعلى للحكومة، مندوبيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، غرف التجارة و الزراعة، المجالس المنتخبة و كل الهيئات الإستشارية و اللجان المكلفة بالمهام و النقابات.

و كانت هناك إتصالات حثيثة بين البيانيين (176) و الحاكم العام و الحكومة الفرنسية و الحلفاء لتبليغ مطالبهم، و لقد قوبلت هذه المطالب بالرفض من قبل الحكومة الإستعمارية (تصريح ديغول 1944) .

لذا تأسست جبهة أحباب البيان AML و سيظهر دور هذه الجبهة في شهر ماي 1945 من خلال الدعوة إلى مظاهرات سلمية للمطالبة بالإستقلال لكنها جوبهت بالقمع، فكان من الضروري إعطاء فرصة للنضال الثوري، و يظهر ذلك من خلال جمع الأسلحة خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة الفترة الممتدة ما بين: 1943-1945، هذه الأسلحة أستخدمت أثناء تأسيس المنظمة الخاصة و كذلك أثناء إندلا ع الثورة التحريرية الكبرى، و سيتنامى الحقد السياسي على الإستعمار لدى طبقة الفلاحين بعد هذه المجازر.

176-يذكر الشيخ محمد خير الدين:"ففي أحداث 08 ماي 1945 إنطلق الدكتور فرحات عباس و السيد سعدان، لتبليغ الحاكم العام بيانا شديد اللهجة، للحوادث التي شملت التراب الوطني ما بين01 ماي بمناسبة عيد العمال إلى غاية 07 ماي 1945، نهاية الحرب العالمية الثانية بأوروبا،و لكن ألقت الشرطة الفرنسية على هؤلاء، و حملتهم إلى السجن العسكري بقسنطينة،و نشبت أحداث في هذه المقاطعة و نواحيها،وكان الجيش الفرنسي و المعمرون الفرنسيون و المدنيون يقومون بحرب حقيقية يطلقون النار و يخربون المنـــــــازل" مذكرات ج 2 ص 20.

الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية:

لقد شهدت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1944–1945 أزمة إقتصادية و إجتماعية حقيقية إنعكست سلبا على الفلاحين و الطبقات المسحوقة من المجتمع الجزائري، و ذلك نظرا لجملة من الأسباب على رأسها :النهب و الإستغلال لمفرط، و الظروف الطبيعية القاسية.

فمثلا فرنسا كانت تعالج نقص المواد الغذائية التي كانت تحدث على أراضيها عن طريق التمويل و الإعتماد على المستعمرات، فهناك تقرير يتكلم عن نقص المواد الغذائية التي كانت تحدث على أراضيها عن طريق التمويل و الإعتماد على المستعمرات، فهو يتحدث عن نقص السكر و الكحول للأكاديمية الفلاحية سنة 1945، جاء فيه: "أن إنتاج الشمندر السكري قبل الحرب كان في حدود 900 ألف طن، و حوالي 03م هكتولتر من الكحول سنويا، إنخفض إلى 550000 طن من السكر و حوالي 1700000 هكتولتر من الكحول، و وصلت هذه النسبة ما بين سنتي 1944 إلى 1945م إلى 300000 طن من السكر على الأكثر، و لتغطية النقص لجأت الحكومة الفرنسية إلى مستعمراتها و منها الجزائر" (177).

ناهيك عن الظروف الطبيعية القاسية و التي أثرت سلبا فإضافة إلى الجفاف و نقص الأمطار الذي أتى على مواسم فلاحية متتالية، فقد عرفت ستني 1944 و 1945 هجمات ضارية من طرف الجراد على المحاصيل و التي كانت أكثر شراسة في مقاطعة قسنطينة و الهضاب العليا و مناطق : سعيدة، معسكر، تلاغ في شهر جوان و أتت على محاصيل الحبوب، و هذا الذي أدى إلى تناقص الإنتاج في حدود 14 % بالنسبة للحبوب و تضررت الماشية كذلك من جراء الجفاف بنسبة 82 % "و الجدول التالي يوضح تأخر الإنتاج" (178).

الوحدة: ألف قنطار

المحاصيل	1944	1945
الحبوب	7.6	2.4
القمح الصلب	3.9	1.6
زيتون	535	691
زيت	106	81

177- L'echo D'oran 12 Janvier 1945

178- Radauane Ainadtabet .Le 08 Mai 1945 En Algerie (1 place centrale de Ben Aknoun Alger.sans date)

و إضافة إلى تناقص الإنتاج هناك ظاهرة أخرى لا بد من الإشارة إليها في الفترة الممتدة ما بين 1944–1945 و هي إنتشار السوق السوداء، فمثلا:"التموين بالمواد الغذائية المستوردة للسكان الأهلي الخاص بحوالي 22 دوار لبلدية عمي موسى كان يتم مرة في الشهر حسب جدول مقام من طرف رئيس البلدية معينا في كل مرة تاجرا من عمي موسى بغليزان" (179)، ناهيك عن إرتفاع الأسعار للمواد الغذائية.

العملة: الفرنك الفرنسي (180)

السنوات/المواد	الأسمدة	القمح
1939	42.5	18.5
1945	183.85	34

إرتفاع الأسعار بنسبة 290 % زاد في ذلك من حدة الأزمة الإقتصادية بالجزائر و لقد إشتكى المستوطنون من إرتفاع الأسعار الحاد طيلة هذه السنوات، و إن كان المستوطنون يشتكون إرتفاع الأسعار لهذه المواد، فكيف هو حال الفلاح البسيط و ما موقعه من هذه الشكوى ؟.

و هذه صور من صور بشاعة الإستعمار و الحقد الأعمى، فلقد أثرت الأزمة الإقتصادية تأثيرا كبيرا على الجانب الإجتماعي، أثار الجفاف، إرتفاع الأسعار، السوق السوداء نقص المواد الغذائية و النتيجة تدني المستوى المعيشي و الصحي للفلاحين و الحرمان و الفقر و إنتشار المجاعة و خلل في التوازن بين الطبقات، طبقة إستغلالية و طبقة مستغلة، و زيادة مظاهر العدواة بين الطائفتين الطائفة المسيحية التي تعيش في جو من الرفاهية رغم الحرب، و الطائفة المسلمة المحرومة، هذا الذي أدى إلى إتساع الهوة بينهما و إثارة الحقد ضد المستوطنين الغزاة.

إثارة الحقد ضد المتسلط الذي يرمز إلى الحكومة الإستعمارية المتمثل في القايد الدركي، القاضي، عامل البريد و حتى حارس الغابة،و كان الفلاح في هذه الفترة يعجز حتى في الحصول على رغيف الخبز الذي كان يعتر قوت غير مضمون، هذه الأسباب جامعة كانت من العوامل التي حركت سكان الريف للمشاركة في المظاهرات السلمية 08 ماي 1945.

179- L'echo D'oran 15 Fevrier 1945.

180- نفس المصدر.

و في هذه الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية الصعبة و الضيق السياسي كان الفلاح الجزائري يواجهها بروح التضامن و التآزر و هي من تقاليد المجتمع الجزائري لمواجهة هذا الضيم و هذه الأزمة الخانقة.

سير الأحداث:

إن الريف الجزائري مثل المدينة، كان أكثر تضررا جراء هذه الأحداث الإجرامية التي قامت بها فرنسا في الجزائر.

و قبل التطرق إلى هذه الأحداث و مشاركة الفلاحين في المظاهرات و مواجهتهم للقمع، لا بد من المرور إلى إحتفالية أول ماي (عيد العمال)، فقد وجه الرئيس الفرنسي آنذاك Roger Cassimir نداءا إلى سكان الجزائر للمشاركة في الإحتفالات "شاركوا في الإحتفالات لتعبروا عن إعترافكم إلى كل الذين ماتوا من أجل حياة فرنسا و الجزائر" (181).

و طلبت السلطات الإستعمارية من سكان المدن و البلديات و القرى و سكان الأرياف أن يكون الحضور إجباري، رجالا و نساءا.

و يضيف الرئيس الفرنسي قائلا: "إن أول ماي هو عيد الإنتصار لكل الفرنسيين الذين تفانوا في ميدان الحرب أو في أماكن عملهم لتحرير فرنسا و أوربا فشاركوا في إحتفالات أول ماي لتعبروا عن مؤازرتكم و إرادتكم" (182).

و قد شارك في هذه الإحتفالات فيدرالية الحرفيين و التجار و عمال قطاع التربية و كل المنخرطين كما أستدعي إلى الإحتفالات:الفيدرالية الفرنسية للكشافة، و كان الفلاحون بمختلف شرائحهم ينتظرون حلولا جوهرية لمشاكلهم و معاناتهم الكثيرة، لكن السلطات الإستعمارية إكتفت بوضع دفاتر للشكاوى عبر التراب الوطني، و كان يشرف على هذا الدفتر في "وهران المستوطن Ripoll و هو الكاتب العام للإتحاد النقابي" (183)، و هذا ما يؤكد روح اللامسؤولية و اللامبالاة من قبل الحكومة الإستعمارية إتجاه مطالب الفلاحين و العمال بصفة عامة.

هذه الإحتفالية مرت على الجزائريين دون أن يشعروا بها خاصة الفلاحين لأنهم كانوا ينتظرون بشغف كبير يوم إنتصار الحلفاء الذي معناه بالنسبة للجزائريين التخفيف من الوطأة الإستعمارية.

181- L'echo D'oran 30 Avril 1945.

182- L'echo D'oran 30 Avril 1945.

183- L'echo D'oran 02 Mai 1945 .

اليـــوم المشهـــود:

لقد جاء تنظيم هذه المظاهرات بدعوة من الحركة الوطنية السياســـية مظـاهرات ســلمية فحسب، ترفع فيها الأعلام الوطنية الشعارات المطالبة بالإستقـــلال و إطـــلاق ســـراح المساجـــين و المعتقلين السياسيين.

و بالفعل إنطلقت هذه المظاهرات يوم 08 ماي 1945 عبر كامل التراب الوطني و كانت بدايتها من الشرق الجزائري و بالتحديد سطيف، قالمة، خراطة، و ما دامت الكتابات كثيرة و متعددة حـول وصف هذه المظاهرات بالمناطق المذكورة آنفا و تكاد تكون قليلة في الجهة الغربية.

فلا بد من إلقاء نظرة و وصف لسير هذه الأحداث في الغرب الجزائري (184) و مشـــاركة سكان الأرياف فيها.

فمنذ بداية هذه المظاهرات حاولت الحكومة الإستعمارية عبر وسائل إعلامها تقزيم المظاهـــرة و إيهام الرأي العام العالمي أن هذا اليوم مثل سائر الأيام الماضية، أجواء فرحة و إنتصار على النازيـة، فها هي وهران تعبر عن فرحتها و نفس الحالة عاشتها مدينة سيدي بلعباس، هذه الإحتفالات كـانت تحت إشراف المستوطن سلفادور و هو رئيس بلدية بلعباس.

و تذكر جريدة L'echo D'oran (185) أن مدينة معسكر إستقبل فيها الأوروبيون و الأهالي خبر إنهزام النازية بفرحة لا توصف، بحيث تجمع سكان المدينة أمام الساحة العمومية و إكتضت الشوارع بالمحتفلين الذين حضروا للتعبير عن فرحتهم بإنتصار جيش الدول المتحالفة.

و كان نفس الإحتفال في مدينة مستغانـــم، بحيـــث إحتفلـــت الجماهير و السلطات المدنيـة و العسكرية بهذه المناسبة، مناسبة يوم الإنتصار و نفسه كان في مدينة تيارت.

من خلال الوصف الذي جاءت به الجريدة الإستعمارية، أن هناك فرحـــة عارمـــة بالنســـبة للكولون و الأهالي.

184-جاء تقرير عنوانه:" إحتفال سكان وهران بالإنتصار" جريدة L'echo D'oran بتاريخ 10 ماي 1945 "بعد الإعلان الرسمي عن إنهزام الجيش الألماني خرج سكان وهران حوالي الساعة الثالثة و ربع مساءاً إلى شوارع المدينة و إختلطت أصوات الشباب المعبرة عن الفرحة، و نظمت مسيرة ضخمة بمشاركة المحاربين و لقد بدت الفرحة على وجوه الجميع".

185-تقارير جاءت في جريدة L'echo D'oran بتواريخ 10-11-12 ماي 1945 تتحدث عن سير المظاهرات في مدن الغرب الجزائري.

و لكن في الحقيقة معنى و هدف الفرحة يختلف تماما، فمن وجهة نظر المستوطن أن الفرحة تعني التخلص النهائي من النظام الديكتاتوري في أوربا، و تحرير فرنسا من النازية و قبضة هتلر، بينما معنى الفرحة لدى الشعب الجزائري، إن كانت هناك فرحة فعلا فإنها تعني قرب الموعد، موعد الإستقلال و التخلص من الإستعمار الفرنسي كما وعدت به الدول المنتصرة في وثيقة الأطلسي 1941م.

و حقيقة الأمر أن المظاهرات التي بدأت في الشرق الجزائري ثم عمت كامل التراب الوطني لم تكن من أجل الإنتصار، و لأهداف وطنية خالصة.، "ففي الغرب الجزائري تظاهر حشد من المسلمين يضم 4000 رجلا متبوعا بـ: 600 إمرأة عبر الشوارع الرئيسية لمدينة سيدي بلعباس،و في مقدمتها فرقة من الكشافة إنطلقت من"دار العسكري" التي كان يقطنها العرب نحو المدينة الأوروبية، و كانت لافتات المتظاهرين تحمل عبارات "أطلقوا سراح مصالي " (186).

لقد جرت مظاهرات عارمة هدفها نيل الإستقلال عبر كامل التراب الوطني و شارك فيها الريف بقوة.

و كمثال على ذلك المظاهرات التي كانت في منطقة سعيدة بتاريخ 16 ماي 1945م، مظاهرات سلمية و جوبهت "بالقمع من خلال مواجهة الكولون و العساكر للمتظاهرين، و كان ذلك بصفة منظمة و بإحكام، مما أدى إلى سقوط ضحايا و كانت هناك مشادات في أرياف و قرى سعيدة، هوجمت من خلالها أربعة أهداف للكولون و كان ذلك يوم 18 ماي 1945 على الساعة الحادية عشر ليلا " (187).

إن الجرائم التي قامت بها فرنسا في الجزائر و بالتحديد في الريف أشبه تماما بجرائم النازية، فهذه الجرائم أثبتت أن المدن و الأرياف ليست كيانات منفصلة بل بالعكس أن المواجهة كانت كبيرة للإستعمار، و أن الطبقة الفلاحية كانت مستعدة للإنضمام إلى الحركة الدائرة، و لقد تضررت القرى و المداشر و الدواوير بل التركيز كان أكثر على الريف، خوفا من وقوع ثورات.

-186 Radauane Ainadtabet P28.

187-المرجع السابق : ص28-29.

لقد "صادف هذا اليوم سقوط برلين عاصمة ألمانيا في يد الحلفاء، الأمر الذي أعطى المظاهرة طابعا خاصا، حمل المتظاهرون أثنائها لا فتات تندد بالإستعمار و تنادي بحرية الجزائر و بتقرير المصير و الإستقلال و مجابهة مشروع 07 مارس 1944، و إطلاق سراح المساجين السياسيين و بحياة الجامعة العربية، و بحياة الجزائر حرة مستقلة و قد أسفرت هذه المظاهرات عن سقوط العديد من القتلى و الجرحى، بالإضافة إلى إعتقال العشرات من المناضلين." (188)

و حسب تصريح للحاكم العام آنذاك "أن 41 قرية دكت بالطائرات و بالوحدات البحرية فلم يبقى منها ديارا و بما أن معدل سكان القرية الواحدة، ألف نسمة إن لم نقل ألف و خمس مائة نسمة أو ألفان فلا مغالاة، إذن أن نقرر بأن العدد الحقيقي الواقعي من المسلمين الذين قتلوا يتراوح بين خمسة عشر ألف و بين عشرين ألف (189).

هذا إذا إفترضنا أن نصف السكان قد فروا و إعتصموا بالجبال فلا يزال النصف، مما لا شك فيه أن الإنتقام الذي قمنا به كان ضربة قاضية على صداقة الشعب الجزائري و الأمة الفرنسية أو بالأحرى على مصالح بلادنا في الجزائر"

لقد تعرض الريف الجزائري بصفة عامة إلى التدمير و التقتيل الجماعي و المطاردة المستمرة خاصة أولئك الفارين من المدن بإتجاه الجبال من أطفال و نساء و شيوخ و الغرض من ذلك السيطرة على الأرض الزراعية المتبقية.

فعلى سبيل المثال: "تعرضت بعض الدواوير في الشرق الجزائري إلى المطاردة من قبل المعمرين و الشرطة ففروا إلى جبال ناحية بن عزيز، و ظل الأطفال و النساء و الشيوخ و الرجال يفترشون الأرض و يلتحفون السماء، أراضيهم نهبت و أرزاقهم سلبت و نساءهم ترملت" (190).

إن لهذا الجرح الدامي أثره في المسيرة النضالية للشعب الجزائري، و بفضل تنامي الوعي السياسي، تغلغلت في أعماق الفلاحين روح الثورة ضد الإستعمار الفرنسي، و تأكدت الإستجابة الطبيعية لتضحيات 08 ماي 1945م، في إنفجار ثورة 01 نوفمبر 1954م.

إن إحساس الفلاح البسيط بالظلم و القهر ولد لديه شحنة عارمة جارفة غايتها مسح الإستعمار من أرض الجزائر.

188-الشاذلي المكي ، حوادث 08 ماي 1945 (مجلة الأصالة، الجزائر جانفي 1978) ص 85.

189-الشاذلي المكي ، حوادث 08 ماي 1945 (مجلة الأصالة، الجزائر جانفي 1978) ص 86.

190-عثمان الطاهر عليه، الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بدون تاريخ) ص 11.

إن الأساليب الجهنمية التي إستخدمتها الحكومة الإستعمارية لخنق المظاهرات و مطالب الجزائريين فيها كانت بالفعل إجرامية، بل راحت تطلب المساعدة العسكرية من القوى الإمبريالية المتحالفة معها، لوقف زحف الإنتفاضة.

فهناك وصف لأحداث 08 ماي 1945 في القرى و البوادي إستعملت فيها فرنسا أسلحة الحلفاء و هو ما جاء في جريدة أمريكية عسكرية بتاريخ 01 جوان 1945–جريدة– ستار زاند سنترييز" تقول :"إن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى آهلة بكاملها، أثناء حملة دامت تسعة أيام، و قد قام الطيارون الفرنسيون بثلاثمائة طلعة جوية في اليوم الواحد مستعملين القاذفات الأمريكية الثقيلة و المتوسطة حتى سويت الأرض بعدد من القرى و الدواوير، ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية، البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لسحق سكان الهاربين من المنازل التي حطمت و ترمي القنابل على المخابئ العربية في الجبال" (191).

و الشيخ البشير الإبراهيمي يروي الحادثة التي جرت في الدواوير كشاهد على ذلك "....وقعت حادثة دوار السطح وهي نسخة مصغرة من حوادث 08 ماي أو ذيل من ذيولها، أعيد فيها تمثيل رواية نهب الأموال و إستباحة الأعراض، و إنتهاك الحرمات، ثم وضعت حادثة دوار علي بوناب و هي جزء من ذلك البرنامج الحافل و علت فيها أصوات المتظلمين و أوسعتها الجرائد بيانا و تعليقا " (192).

و لقد ركزت وسائل الإعلام الإستعمارية في تحاليلها على الأحداث التي وقعت في الشرق الجزائري و بالتحديد في أرياف قسنطينة و تؤكد على هيبة و إحترام القوانين الفرنسية من خلال إستسلام الأهالي و الفلاحين بعد هذه الأحداث إلى السلطات الإستعمارية "في حدود عشرة آلاف 10000 من أهالي الأرياف المجاورة لخراطة و الإستسلام كان يوم 15 ماي 1945 في بوادي رنونة، بني موال، قلاون و بني فلقال قدموا في صفوف منتظمة على حافة الوادي و على رأسهم قادتهم و من خلفهم مجموعة معتبرة من النساء و الأطفال (193).

فمسألة القتل التي أشار إليها أحد المؤرخين الفرنسيين، إن حدثت فعلا، فكانت فقط للدفاع عن النفس، و عن العرض، و عن الممتلكات و الحيوانات التي طالتها يد الإرهاب الإستعماري.

191-أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ص 257.

192-البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الجزء الثاني (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987) ص 418.

193- L'echo D'oran 18 Mai 1945

و القضية هنا لم تكن قضية الهيبة أو الخوف أو إحترام القانون كما إدعت الجريدة (194)، بقدر ما كانت مسألة ضغط و قمع و إرتكاب مجازر فاقت مجازر الفاشية و النازية، لم يسلم منها الطفل و الشيخ و المرأة على حد سواء حتى الحيوان. (195).

بل بالعكس جرت تبرئة غلاة الإستعمار من هذه الجرائم بحيث ركز أحد المستوطنين و هو P. Sicard في حديثه العنصري الإستبدادي " أن هناك مجرمين و حشيين، حولوا الفرحة إلى حزن في أحياء و بوادي قسنطينة و أشار إلى الفرق بين هؤلاء المتوحشين كما يقول و إخوانهم المسلمين الذين برهنوا سنة 1940م وفاءهم لفرنسا و دعا إلى وضع المدبرين في قفص الإتهام و تشديد العقوبة عليهم، و أضاف قائلا لا ينبغي أن يكون المستوطن هو المحرض لمثل هذه الأحداث و الأعمال لأنه سيكون الضحية الأولى" (196).

فالمستوطن P.Sicard كغيره من المستوطنين المجرمين الذين كانوا يسعون، و بكل الطرق و الوسائل للحفاظ على مصالحهم و مصالح فرنسا في الجزائر، إن هذه المجازر التي هي جريمة ضد الإنسانية، أكيد انها لم تحدث بمحض الصدفة بل بتخطيط مسبق من قبل السلطات الإستعمارية، فتوزيع الأسلحة على الكولون، و تنظيمهم المسبق كان بهذا الدافع، حماية مصالحهم (حماية المزارع)، و توزيع الأسلحة الثقيلة على جيوشها و عساكرها و شرطتها نحو المداشر و القرى و المدن من الوجود، و حرق جثث الشهداء و سحق مجموع الفلاحين و المساجين المقيدين بالدبابات و يشير أندري جوليان أن هناك مجموعة من الفلاحين إنتشرت في الأرياف المحيطة بالمدينة و يقصد بذلك سطيف "و بدأت تقتل و تنهب و تضرم النيران و أقبل مبعوثين على الأقدام و على الخيول و أحيانا ممتطين سيارات الأجرة ليبشروا بأن الثورة عامة و بأنه تم إنتصاب حكومة عربية بالعاصمة" (197).

195-تورد البصائر بتاريخ 27 أكتوبر 1947 خبر دوار السطح تحت عنوان "يا أنصار الديمقراطية ادركوا دوار السطح" [تروي حادثة جندي عصى طاعة الجندية في منطقة النمامشة و بعض القضايا الأخرى، كل هذا يقع و فروع الأحزاب السياسية التي تزعم أنها ديمقراطية تدافع عن المظلومين كحزب البيان، و إنتصار الحريات و الحزب الشيوعي هذه الأحزاب ملأت أرض الجزائر دويا و صياحا ساكتة غافلة متغافلة مالها لا تكلف فروعها بالإهتمام بما يجري في الجهات و النواحي من مظالم و إعتداءات حتى تكون على علم و تتولى الدفاع عن المظلومين المهانين و بذلك تكون قد أدت مهمتها".

196-عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي و السياسي الفترة الثانية 1947-1954 (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986) ص 130.

197- L'echo D'oran 02 Juin 1945.

أما فكرة الثورة، فعلا إن التفكير في هذا المخرج بدأ منذ هذه الأحداث و التحضير لها نفسيا و ماديا،لأن هذه المذابح التي إرتكبتها فرنسا في حق الجزائريين، لم تنجح في القضاء على الروح الوطنية التي إكتسبها الجزائري بصفة عامة و الفلاح بصفة خاصة، كما إعتقدت الحكومة الاستيطانية، بل زادته إصرارا على الصمود و التضحية و رد الظلم و الإغتصاب - إغتصاب الأراضي بالقوة- و زادت الشعب روحا نضالية للقضاء على أساليب الإستعمار.

و قد سعى الكولون بشتى الطرق لخنق مطالب المتظاهرين و من بينها:

أ-وجه الإغراء "إننا مجبرين على تحسين العلاقة بيننا و بين مواطنينا المسلمين الذين لا دخل لهم في الإضطرابات الأخيرة، "إن التضامن سيلعب دورا هاما في حياة سكان الريف، و أن قطاع الفلاحة سيأخذ حضه مثله مثل قطاع الصناعة"" (198).

ب-وجه العنف والإضطهاد من خلال توجيه "رسالة إلى ديغول (199) يحثونه فيها على:

1-تدعيم السلطة الفرنسية في الأراضي الجزائرية و مساندة مبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

2-المحافظة على الإنجاز الذي دام أكثر من مائة سنة و الذي تحقق بفضل الكولون الذين تذمر معظمهم من هذه الأحداث.

إن جرائم 08 ماي 1945 التي قامت بها السلطات الإستعمارية في الجزائر مدعمين بأسلحة الحلفاء و نفوذ الكولون لم يسلم منها الريف مثله مثل المدينة، و كان أكثر تضررا بشريا و ماديا نتيجة إستخدام وسائل التنكيل، و كان الريف أكثر قربا من هذه الأحداث لذا تألم كثيرا مما زادته نقمة و حقدا على الإستعمار، و الدليل على ذلك الاستعداد الطبيعي الذي كان موجودا لدى سكان الأرياف فإن أجهزة الاعلام الفرنسية وجدت "في منطقة BOSRA عند نهاية موسم الحرث كلمات منقوشة عبى الأرض من بينها - المنتصر بالله - لا إله إلا الله - و كانت مكتوبة بالعربية" (200).

198-شارل اندري جوليان : ص 320.

199- L\echo D'oran 02 Juin 1945.

200- 4482 Cotation 119 , Affiaires Musulmans 1925-1945.

ج-الريف كملجأ للتيار الثوري:

بعملية إسقاط تاريخي فإن فكرة إنشاء منظمة سرية خاصة هدفها الثورة بالسلاح كانت فكرة قديمة "فلما لاحظ الجزائريون الإضطرابات في الإدارة الفرنسية في الجزائر عقب حوادث"كومون باريس" و سقوط الإمبراطورية الثانية، شرعوا في نهاية 1870م في تنظيم الشرطة الوطنية و نشر كلمة السر للثورة و قد بدأت لجان الثورة و الشرطة مهامها عزل القياد، جمع الضرائب، شراء الأسلحة، و ساهمت هذه الشرطة في دفع ثورة المقراني سنة 1870م" (201).

هذه الفكرة تتجسد ميدانيا مع ظهور الحركة الثورية سنة 1947، بحيث حملت نفس الأهداف مع تغيير في الشكل و من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا التيار (202):

1-فشل كل المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها الحكومة الإستعمارية لتلبية مطالب الشعب الجزائري و منها مشروع ديغول الإدماجي 1944 و الذي أكد تمسك الحكومة الإستعمارية بفكرة الجزائر فرنسية.

2-مجازر 08 ماي 1945 و التي أوضحت للجزائريين و العالم ككل غطرسة الإستعمار و روحه العنصرية التي تسعى إلى كبح جماح التحرر و الإستقلال، فلقد إعتقدت الحكومة الإستعمارية بعد هذه الجرائم، أنها قضت على الروح الوطنية و الروح الثورية المكتسبة لدى الفلاحين منذ القرن التاسع عشر و لكن الواقع أن هذه الجرائم زادت من صلابة و تمسك سكان الأرياف بالحرية و التخلص من الظلم الذي كان يعاني منه الفلاح.

3-توحد مطالب الحركة الوطنية التي كانت مختلفة الأفكار و الإتجاهات قبل 1945 هذه المطالب إشتركت في نقطة هامة و هي الإستقلال و إن إختلف أسلوب و وسيلة الكفاح.

و قد رسمت المنظمة الخاصة لنفسها مجموعة من الأهداف العسكرية منها في المرحلة الأولى تقتضي وجود الصدمة و تكون بإستخدام حرب العصابات و الكمائن ثم في المرحلة الثانية الهجوم المعاكس على ثكنات و مراكز الشرطة الإستعمارية و ضرب المصالح الإقتصادية للإستعمار خاصة مصالح الكولون، أما في المرحلة الثالثة نشر أخبار الثورة و ملاحقة الخونة و تنظيم المناضلين التابعين

201-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني . ص 50.

202-يذكر بخاري حمانه "لقد ظهر الجناح المسلح في وسط حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و الذي دعا في أول مؤتمر له سنة 1947 قاعدته النضالية و المتمثلة في الشباب أنه لم يرى بعد تلك المجازر 1945م غير الكفاح المسلح و الخروج من القضية الوطنية التي وصلت إلى طريق مسدود و طرحها كقضية عالمية فلسفة الثورة (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر) ص 70.

للإتجاه الإستقلالي، و تدريب الفادئيين في الأرياف و المساعدة و التجهيز من خلال جمع الأمـــوال، الأدوية، الأسلحة، معلومات حول الخونة.

و لقد إنطلقت المنظمة الخاصة (203) بوسائل تقليدية قليلة، أسلحة خفيفة، بنـــادق صيـــد، خناجر، و كانت تفتقر إلى الإمكانات عدا الأسلحة التي تحصلوا عليها خلال الحرب العالميـــة الثانية و لكن بالرغم من ذلك أثبتت وجودها بنشاط أفرادها.

إن الإختلاف في تحقيق الأهداف للحركة الثورية التي جرت بعد 1947 بينـــها و بـــين ثـــورة التحرير الكبرى أن في هذه الأخير كان النشاط العسكري يقوم في الأرياف، بينما المنظمة الخاصـــة النشاط الثوري إنصبت نحو المدن.

"ففي الجهة الغربية مثلا تم تنظيم المجندين عبر خلايا لا يفوق تعدادها ثلاثـــة مجنديـــن يتـــم تدريبهم في الريف ليقوموا بنشاطهم العسكري في المدن، و يتـــم تدريب هـــؤلاء تدريـــبا معنويـــا و عسكريا و بوسائل تقليدية [مثال حبة بطاطا بها شفرات حلاقة ترمى علـــى الخونـــة] و أحيانـــا العمليات العسكرية التطبيقية تكون في الريف لما تكون ملاحقة من قبل الإستعمار، و حرصت هـــذه المنظمة على السرية التامة" (204).

إن التنظيمات السياسية للحركة الوطنية التي ظهرت بعد 1946، إنفرد فيها الإتجاه الإســـتقلال بهدفه المتمثل في الإستقلال الكامل، و الوسيلة لتحقيق هذا المبتغي، و هو إختبار الكفاح الذي صـــار حتمية أملتها الظروف سابقة الذكر.

و لن يأت ذلك إلا عن طريق إستحداث إتجاه ثوري مسلح، هذا الإتجاه الذي رفـــض كـــل المشاريع الوهمية، الإستيطانية، و لقد تمكن هذا الإتجاه من إستقطاب أعداد هائلة من الجماهير بكـــل فئاتها و طبقاتها الإجتماعية.

203-يورد السجل الذهبي لشهداء معسكر حول نشاط المنظمة الخاصة "إكتشف المستعمر خلايا OS و إستطاع مع بداية إندلاع الثورة تدميرها بغرب البلاد و هي التي سبق و أن قادت عمليات ليلة أول نوفمبر 1954 في كل من الظهرة و جبل سيدي بن يبقى (ما بين أرزيو و وهران) و غابة الجير (سيق) و تم للقوات العسكرية الإستعمارية أن ألقت القبض على أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل للغرب في مدينة باتنة 05 نوفمبر 1954" (وثيقة خاصة من إنجاز بوهادي مختار، التراث التاريخي و الثقافي لمديرية المجاهدين بمعسكر بدون تاريخ ص 48.

204-زواية عبد القادر :مناضل في حزب الشعب بوهران، جويلية 2000.

نشـــأة هـــذا التنظيـــم:

قد أدت مشاركة حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في الإنتخابات التشريعية سنة 1947 إلى الإنشقاق داخل الحركة، فقد كانت الإنتخابات في نظر العناصر الشابة تراجعـــا و إمتـــد الإستياء إلى كثير من مناضلي الحزب، و نظرا لذلك ظهرت مجموعة من الإتجاهات داخل الحـــزب، منها من يريد مواصلة النضال السياسي و منها، من يريد الخيار العسكري المســـلح مـــع فرنســـا للحصول على الإستقلال.

هذا الأخير رأى أن الظروف مواتية لإعلان الثورة و ضرورة رفع السلاح، و كان عليـــه أن يوفر الوسائل لذلك "فقد أودعت الأسلحة خلال سنتي 1943–1944 في مخابئ منيعة، في المعاقل الـــتي تأوي الهاربين من التجنيد الإجباري،و تبحث عنهم الشرطة و كان من بين هؤلاء سكـــان البـــوادي و الأرياف الذين فروا منه فيما بعد بإتجاه المدن و إلتحقوا بصفوف المنظمة الخاصة و قد إكتســـبوا زادا سياسيا " (205).

و لقد أصبح العمل العسكري (206) أكثر إنتشارا بين الجماهير الشعبية في الريف و المدينـــة ولقد لجأت المنظمة الخاصة في إختيار أعضائها من الذين لا يعرف عنهم المستعمر أي شئ لتضمـــن لنفسها الإستمرار في العمل، و كانت المنظمة الخاصة منتشرة عبر التراب الوطني في المدن و الأرياف يقول السيد عمار بن عودة "كانت منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري" (207).

إن إنصار التيار الثوري المسلح لا يؤمنون بالنشاط السياسي، و لا يسيرون في فلك السياسة فالفلاح و المواطن العادي أصبح يمقت العمل السياسي، و لا يطيق هـــذه الأســـاليب في معاملـــة الإستعمار فكانت السياسة تساوي الإنتخابات و الإستعمار بطبعه يحب النقاش السياسي و لا يريـــد العراك الجسدي.

205–صاري الجيلالي:"الأرياف الجزائرية عشية الثورة" الثقافة عدد 83 سنة 1984.

206–يذكر أزغيدي محمد لحسن:"أن مصالي الحاج وافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا و تكوينهم سياسيا" مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني ، ص 46.

207–مصطفى عمار بن عودة " المنظمة السرية" (مجلة الباحث، العدد الول، المطبعة المركزية للجيش جويلية 1982) ص 23.

و كانت فلسفة هذا التيار لا تعتمد فقط على الجانب المادي في القتال و المواجهة لأن رواده يعرفون أن المعادلة غير متكافئة، فالإستعمار الفرنسي يفوق المنظمة السرية عددا و عدة، بل كانت تعتمد أكثر فأكثر على القوة المعنوية للمحارب، فهي سلاحا حاسما في المعركة، و هي التي كانت تتوفر لدى الفلاحين و الذين كانوا بكثرة في هذه المنظمة، بل إعتمد عليهم و إعتبرتهم القاعدة الصلبة لها.

فهؤلاء لا يمتازون بالتلاعب السياسي، بل يفتقدونه و يحتقرون أهل السياسية في مهادنتهم للإستعمار.

إضافة إلى ذلك أن نفسية الفلاح كانت مهيأة للمقاومة، لأنه كان أشد عرضة لأخطار و حقد الإستعمار، و هذا لا ينفي دور الحضر و أهل المدينة بصفة عامة في هذه المنظمة، بل "أبرز قادتها" (208) كانوا من المدينة و كانوا يمارسون النشاط السياسي في حزب الشعب.

و لقد كان يمثل سكان الأرياف قوة بشرية أعطى دفعا كبيرا للحركة الثورية و ظل الريف القاعدة الأساسية للمنظمة السرية، لكونه ما زال يحافظ على توازنه البشري رغم الأمراض و الفقر.

و لقد كانت الحركة الوطنية السياسية تفاجئ كل مرة بحيث تجد إلى جوارها طاقة خلاقة تعمل جنب إلى جنب معهم في الجبال و الغابات.

بل نجد الريفيون هم الذين جلبوا النخبة السياسية إلى الجبال بعد سنة 1947م و أووهم بعد ذلك، فالحركة الثورية كانت ناضجة إلى حد بعيد، إكتسبت رصيد ثوري منذ القرن التاسع عشر و كان ينقص هذه الحركة فقط التنظيم و الإمداد، فإذا إهتمت المنظمة الخاصة بتدريب و تنظيم الريفيين من خلال تكوين الأجهزة التالية:

"1-قيادة الأركان و تتكون من منسق رئيس الأركان و مدرب عسكري.

2-مسؤولون على مستوى العمالات.

3-الإتصال بالمكتب السياسي للحزب فكان يتم من خلال شخص واحد و هو لحول حسين.

4-تقسيم العمالات إلى مناطق فالجزائر قسمت إلى خمسة مناطق و قسنطينة إلى أربعة مناطق و عمالة وهران منطقة واحدة". (209).

208-يورد أزغيدي محمد لحسن "من بين الأعضاء البارزين في المنظمة السرية، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي،سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد،يوسف زيغود،سعيد بعيوش، عمر عليوان،رابح بيطاط، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال،محمد بوضياف،أحمد بن بلة،لمين دباغين،كريم بلقاسم،آيت أحمد الحسين" المرجع السابق ص 78.

209-حباشي عبد السلام،مداخلة حول حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (مجلة الباحث المطبعة المركزية للجيش نوفمبر 1984، العدد الثاني) ص 17.

و بسرعة إندمج الريفيون في هذا التنظيم نظرا للتكوين الفطري الموجود لديهم بالرغم من أنهم لا يعرفون القراءة و الكتابة مما شجع الفلاحين إلى الإندفاع في صفوف المنظمة الخاصة.

و للدخول في التنظيم السري لا بد من توفر مجموعة من الشروط منها:"

1-التجنيد المحدود.

2-العضو المجند يجب أن تتوفر فيه:شروط الإقناع، و السرية، و الخدمة غير محدودة.

3-العضو المجند لا بد أن يمر بإمتحان و طبيعة الإمتحان لا تستوجب بالضرورة أن يكون الممتحن يعرف القراءة و الكتابة. " (210).

و كان الهدف من وراء ذلك كله هو الإعداد المنظم و الدقيق للعمل المسلح و ضرورة الإيمان به و السلوك الحسن الذي يجب أن يتصف به المناضل الفلاح و الشجاعة المتوفرة لديه.

و الذي زاد من إندفاع العمل الثوري بعد 1947 هو إيمان الفلاح الراسخ بضرورة الإستقلال و إن مفهوم العمل أو التكوين السياسي للحركة الثورية جزء لا يتجزأ من التكوين المعنوي للمقاتل الجزائري.

و هذا هو بالفعل الذي نجده عند الفلاح فالتكوين المعنوي موجود يرتكز على الشجاعة و الإخلاص وحسن السلوك و الصبر و النفور من المستعمر و الثبات من أجل الحرية " إن المجتمع الريفي بنظرته الفطرية و محافظته على التقاليد كان ينتمي إلى حركية منظمة بالرغم من محاولات الإستعمار تفقيره و تجهيله و تجريده من محتواه الحضاري، كل هذا زاد في عنفوانه للحفاظ على الأرض، عن طريق الخصال الحميدة و منها التعاون الإجتماعي و التكافل و هذه أهم ميزة للحركة الثورية المسلحة و كان دافعا نحو التطور لإسترجاع الأملاك" (211).

و مع ذلك لا يمكن إخفاء دور المدن فكانت المنظر للعمل الثوري و المنظم له من خلال التكوين السياسي و العسكري، و قضية خدمة تحرير الوطن كاملا أو إستراتيجية الحرب و تقنياتها و الثورة التحريرية الكبرى إستمدت هذه الخصائص من الريف و المدينة و زاد هذا الترابط نتيجة التعاون الذي كان موجودا بين الفلاح و مناضل المدينة.

و كان مناضل المدينة يلجأ إلى فلاح الريف، في العديد من المرات عند المضايقات التي كانت تحصل في المدن و هذا بحكم التجربة.

192-محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير و بيان أول نوفمبر (الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1981) ص 10.

193- Mohamed Teguia , L'algerie en gueur (Alger O.P.U Sans Date) P 158.

و قد كان لسكان الأرياف نشاط كبير داخل المنظمة الخاصة على كافة الأصعدة رغم الأمية و نقص الثقافة السياسية،كان يتوفرلديه الكره الشديد إتجاه الإستعمار رغم الجهل، يقول ابن طوبال: "عندما كنا في الحركة العسكرية راجعنا دروسنا الأدبية و العسكرية عدة مرات و حفظناها و تدربنا عليها تدريبا نظريا و تطبيقيا فأولئك الذين لم يكونوا يقرأون قد حفظوا دروسهم" (212).

و دور آخر لسكان الأرياف داخل المنظمة و هي حراسة المجندين في تنقلاتهم و لقاءاتهم ليلا و نهارا.

و هذا المناخ هو الذي مهد لهذه الحركة الثورية في جميع المناطق الجبلية و الأرياف للنشاط و أدى إلى إنتشار الأفكار الوطنية بسرعة فائقة.

" و من الأحداث ذات الدلالة البالغة في الجهة الغربية التي يجب تسجيلها و التنويه بها إنضمام الفلاحين إلى لجان محلية ثم تشكيلها خاصة في سبدو و مسعد و بورقيقة هذه اللجان ستكون النواة الأولى لجبهة الدفاع عن الحرية في 27 جويلية 1951، و عند ملاحقة الإستعمار لأفراد المنظمة الخاصة فر الكثير منهم إلى الجبال و الغابات." (213).

و من النشاطات الهامة التي قامت بها المنظمة الخاصة و تكلمت عنها وسائل الإعلام الإستعمارية أحداث 1948 الهجوم على "مقلع الرخام بفلفلة" (214)، "والهجوم على بريد وهران" (215)، هذه من أبرز النتائج العسكرية التي حققتها المنظمة السرية و يظهر فيها ذلك التماسك الذي حدث بين الجانب العسكري و السياسي في خلق قواعد نضالية في الريف.

و بالرغم من الخطأ الإستراتيجي الذي وقعت فيه المنظمة الخاصة و المتمثل في عدم تكوين و تنظيم الحركة الريفية الثورية، إلا أن الجبهة الواسعة من الثوار كانت من الريف.

كان لهم تكوين عفوي، فهم لا يمتازون بالتلاعب السياسي، بل يعتبرونه مضيعة للوقت و مهادنة للإستعمار، إضافة إلى ذلك أنهم يمتلكون الشجاعة و القدرة على تحمل الصعاب و البداهة المعهودة، و بساطة العيش و الدراية بالأمور الطبيعية كالمسالك الوعرة و أحوال الطقس و نقاط تواجد المياه و هي دراية عفوية.

212-لخضر بن طوبال، المنظمة السرية (مجلة أول نوفمبر العدد 55، الجزائر 1982) ص 55.

213-الجيلالي صاري :"الأرياف الجزائرية عشية الثورة" الثقافة العدد 83 سنة 1984.

214-مصطفى عمار بن عودة المنظمة السرية (مجلة الباحث العدد الأول).

215-أرغيدي محمد لحسن ص 49.

يقول محمد تقية "لتفادي أخطاء إنتفاضة 1871م التي راح ضحيتها الآلاف من العائلات، كان التواصل موجود منذ هذه الفترة و تفادي هذه الأخطاء التي تخص الجانب التنظيمي بحيث كانت المبادرة من الأرياف، المباردة الثورية قبل السياسيين" (216).

و كان الفلاح البسيط الذي أنهكته الظروف المعيشية و الإجتماعية، مسلوب الأرض، يعيش الضيق، يمتلك وسائل ثورية متعددة جابه بها الإستعمار داخل المنظمة الخاصة و منها الشعر الشعبي داخل الأسواق الأسبوعية التي كانت تجري في دواوير بالقرب من المدن، فكانت تحدث التبادلات التجارية وحتى الثقافية بحيث كان للمداح دور كبير في نشر الدعاية و الوعي الثوري.

فلقد حمل المداح رسالة تنويرية خاصة في ثورة 1954، فالأحكام الشعبية و أقوال الشعراء بلغة العامة تصل بسرعة إلى قلوب الفلاحين، فتهز فيهم روح الثورة فالقصيدة أو النشيد أصدق تعبير بحيث تثير الحماس و الحمية، و هي كانت من التقاليد الراسخة و تقريبا كانت توقم بنفس الوظيفة التي يقوم بها التيار السياسي.

فلقد كانت القصيدة الشعبية قناة إتصال بين أفراد الأمة ككل خاصة القصائد ذات المغزى السياسي.

فالقصائد التي ظهرت بعد 1945 كانت تحمل ألم و أمل الشعب الجزائري، تتكلم عن الهمجية الإستعمارية و بطريقة أخرى تدعوا إلى الكفاح المسلح.

و هي الرسالة التي إعتمدت عليها المنظمة السرية بعد 1947 فنشر الدعاية للثورة بهدف التخلص من الإستعمار، و من الأمثلة على ذلك:

"غاب الحساب وأدرق و تلف حسابها >:< الروم جاو للبهجة مشدين راني على الجزائر
يا ناس حزين" (218)

فهذ القصيدة الشعبية برغم من أنها قيلت بعد الدخول الإستعماري، فإنها كانت تردد حتى خلال ثورة التحرير المباركة و كانت تبلغ رسالتها الحماسية.

216- Mohamed Teguia, P168

217-تقرير للإذاعة و التلفزيون الجزائري 02 نوفمبر 2000م يكشف أن الذين قاموا بالهجوم على بريد وهران 01 أفريل 1948 هم حمو بوتليليس و معه ثلاثة مناضلين.

218-محمد قنانش، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982) ص 17..

و نظرا للمشاكل التي كانت داخل الحزب–حركة الإنتصار– في الشرق الجزائري "تقـــدم العضو خياري عبد القادر المدعو رحيم في 18 مارس 1950 و هي ما يطلق عليها بحادثة تبسة بإفشـــاء سر التنظيم (219) إلى الحكومة الفرنسية، وتم إيقاف حوالي 400 شخص أودعوا السجن، و أصـدرت في حقهم أحكاما قمعية، و تمكن حوالي 600 شخص من الفرار إلى الأرياف و الجبال".

و كانت الغابة و الجبل و الريف بصفة عامة مأوى لهؤلاء الذين فروا ينتظرون الفرج و الذي كان مع إندلا ع ثورة نوفمبر 1954.

بحيث كان هؤلاء النواة الأولى لها في صفوف جيش التحرير، و أبلوا بلاءا حسنا في حـــرب التحرير.

و من خلال هذا يستنتج العلاقة الوطيدة التي كانت بين المنظمة السرية و الفلاحين ، كـــانوا أرضيـــة لـــها إعتمدت عليهم في تحقيق أهدافها العسكرية داخل المدن، فقدمـــوا لـــها الإمـــداد و الرجال و السلاح و الشجاعة، و الإخلاص و الثبات على المبادئ.

219–حباشي عبد السلام، المرجع السابق ص 17.

الفصل الثالث

أساليب الإستعمار للقضاء على الثورة في الريف

أ-برنامج سوستال 1955 و مكانة الأرياف و المسألة الزراعية فيه.

ب-القمع و الإضطهاد.

ج-إستغلال الإستعمار للوضع الإجتماعي و الإقتصادي للريف في مشروع ضد الثورة 1958-1960.

أ-مشروع سوستال 1955 م و مكانة الأرياف و المسألة الزراعية فيه:

إن ثورة 1954 م لم تكن إنتفاضة عفوية و إنما إنطلاقة حقيقية حددت الكيفيات و الوسائل و الأهداف عبر بيان أول نوفمبر 1954 م الذي وجه النداء إلى الشعب الجزائري بكل فئاته و إتجاهاته السياسية " لأن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر " (220).

فالدعوة إلى الكفاح كانت للناس كافة بما فيهم الفلاحين و كافة الشرائح الإجتماعية التي لجأت إلى الريف للخلاص من ليل الإستعمار .

إن الشعب الجزائري، و بالتحديد الفلاح لم يركن إلى أهداف الإستعمار الفرنسي و المتمثلة على الخصوص في فرنسة الجزائر. و لما إنفجرت في الفاتح نوفمبر في كل أنحاء القطر الجزائري ، إتضح أن النضال السياسي إستنفذ أغراضه ، و لم يعد يجدي نفعا مع الإستعمار ، كان لابد من إستخدام القوة لإسترداد الحقوق لذا " ظهرت الحركة الثورية الجديدة بإسم جبهة التحرير الوطني الذي يعني السماح لكل جزائري في أن ينضم إلى صف الثورة بغض النظر عن طبقته الإجتماعية و إتجاهه السياسي و إن إنضمامه إلى الجبهة سياسيا ، أو عسكريا يدل على إيمانه القوي بمبادئها " (221)، لقد طالت المجابهة بين الإستعمار المتمسك بالجزائر فرنسية ، و الحركة الوطنية المتمسكة رغم إختلاف إتجاهاتها بالإستقلال ، و ما زاد في خطورة الوضع أزمة حزب الشعب التي أدخلت في مخاض عسير إنتهى بولادة جبة التحرير الوطني.

فعلى إثر أزمة حزب الشعب تكونت في مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة و العمل و التي كانت تهدف إلى نشر الوعي السياسي بين المواطنين في القاعدة و تهيئة الظروف و التخلص من الأزمة التي كادت أن تؤدي بالبلاد إلى طريق مسدود.

و قد عقدت هذه اللجنة مؤتمر بالجزائر في " جويلية 1954 " (222) ، هذا التاريخ الذي ينتهي فيها مهامها ، فلقد إنبثقت عنها مجموعة الإثنين و العشرين عضو ، و أهم قرار أتخذ في هذا المؤتمر حل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، و كان الهدف من ذلك القضاء على الخلافات الداخلية و توحيد الصفوف.

220-فقرة جاءت في بيان أول نوفمبر 1954.

221-علي عليلات :"بيان أول نوفمبر 1954" الثقافة العدد 83 أكتوبر 1984م

222-لخضر بن طوبال: " مداخلة حول ثورة التحرير " (مجلة الباحث العدد الأول) ص 60.

ثم جاء مؤتمر 23 أكتوبر 1954 " و الذي اتخذ قرارين هامين هما إعطاء تسمية جديدة للحركة و هي جبهة التحرير الوطني و تحديد تاريخ اندلاع الثورة حيث تقرر أن يكون يوم أول نوفمبر 1954 و هو تاريخ اندلاع الثورة " (223)

و قد إنطلقت الثورة المظفرة إنطلاقة قوية ، منذ بدايتها ، فلقد حان الوقت لتلتف جميع طبقات (224) المجتمع الجزائري لمناهضة الإستعمار ، و الذي أنكر السيادة الوطنية ، و عجزت كل مشاريعه الإصلاحية عن تلبية مطالب الشعب .خاصة و أن الظروف الدولية مناسبة و منها إنهيار القلاع الإستعمارية في مناطق شتى من العالم خاصة الهند الصينية ، و إنهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو ، كانت دعما معنويا للشعب الجزائري ، ليخوض الكفاح المسلح و بكل شراسة ضد الغطرسة الإستعمارية .

كانت ثورة عارمة شملت كل القطر الوطني " ثورة شعب أراد الخلاص ، فبعد أن أسمعوا فرنسا صوت الجهاد في 64 مدينة جزائرية في ليلة أول نوفمبر 1954 أطلعوهم في صباح هذا اليوم عبارات منها تحيا الجزائر حياة الدول المستقلة " (225).

لقد إنطلقت الثورة في ليلة واحدة و عبر التراب الوطني ، على أكثر من 30 مركز إستعماري ، و في وقت واحد ، هذا يفسر التنظيم المحكم و التخطيط رغم أن عددها و عتادها قليل ، و بسيط ، في مواجهة أكثر من 100 ألف جندي مدربين و مدججين بأسلحة الحلف الأطلسي ، لقد إندلعت الثورة لمواجهة مظاهر التسلط الإستعماري المتمثلة في البوليسي ، و الشرطي ، و العسكري الذي لديه القدرة العسكرية ، و المستوطن الذي دعمته الحكومة الإستعمارية بكل الوسائل ، و القايد الذي وسعت من نفوذه.

و إندمج الفلاح البسيط في الثورة بسرعة ناقما ، ساخطا ، على رموز الإستعمار .

223-أزغيدي محمد لحسن: ص 61 Ibid.

224-يقول البخاري حمانة "ظهرت فئة من الشباب أخذت لنفسها منحى جديد بعيدة عن تلك القيادة و عن تلك الإنقسامات بينها و بين رئيسها داخل الحزب و بعيدة عن الأزمة التي غرقت فيها شهر حويلية 1954م، شكلت هذه الفئة لنفسها تيارا ثورياً بعيداً عن التلاعب السياسي فأدارت الخلاص و كان لها ذلك" فلسفة الثورة، ص 74.

225-علي عليلات، بيان أول نوفمبر 1954 (الثقافة العدد 83) ص 398.

"إن الثورة الفلاحية هي الدافع الأساسي للثورة الكبرى 1954 م ، و بغض النظر عن الطبقات الإجتماعية الأخرى خاصة السياسية الموجهة ، و البورجوازية الصغيرة ، و الحركة العمالية فإن هؤلاء الفلاحين لما إنفجرت الثورة ، إندفعوا فيها و كان ذلك عاملا مهما في إسترجاع حقوقهم الضائعة " (226).

فالثورة بالنسبة للفلاحين ، كانت مناسبة عظيمة لتفريغ حقدهم ، فالمقاومة السياسية التي لم تجدي نفعا مع الإستعمار، تركت مكانها لمقاومة أخرى أكثر عنفا ، و طال أمدها، فالعالم الريفي تلقى المأساة و الأحزان ، فلذا لما إندلعت الثورة إحتواها الريف و إندمج فيها الفلاح بدون تردد.

و كان الريف هو المهد الحقيقي للثورة في مواجهة العدو ، و كانت هذه القيم هي السلاح الحقيقي لدحر الإستعمار.

"قد أخذت الأمور تتطور بسرعة في كل مكان ، و لم يعد عالم الريف الجزائري معزولا ، و أضحى الفلاحون أشد انتظارا و تطلعا و مراقبة للأحداث و إنصاتا لها و أخذ بعضهم يتدرب " (227)،و كان الفلاح البسيط عشية الثورة التحررية الكبرى مازال يعاني الظلم ، والقهر، و الفقر المدقع ، و انتزاع الأراضي الطويل ، و حالة اقتصادية صعبة نتيجة ضعف الدخل و قلة الأجور و الساعات الطويلة في العمل بمزارع الكولون.

كلها أسباب دفعت الفلاح إلى الثورة ناهيك عن السبب الجوهري و المتمثل في الأرض المسلوبة .

و كان غلاة الإستعمار يؤكدون دائما أن الظروف و الأسباب المحيطة بإندلاع الثورة أسباب إقتصادية بحتة ، فتدني المستوى المعيشي للشعب الجزائري بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة كان نتيجة إهمال الحكومات الفرنسية المتعاقبة للوضعية الإقتصادية الخاصة بالجزائريين و المتعلقة بالوضعية الفلاحية.

226- Mohamed Teguia :L'algérie en Guerre : P157, Ibid

227-الجيلالي صاري: "الأرياف الجزائرية عشية الثورة" (الثقافة -العدد 83) ص 203.

لذا ظهرت مجموعة من المشاريع من بينها مشروع Chevalier (228) ،الذي إعترف "سنة1951 م بإفلاس الإستعمار الفرنسي التقليدي ، و أقر بوجوب إنقاذ الأوضاع المالية في الجزائر ، لأن الأمور لم تعد تسير على أحسن ما يرام ، بسبب أولئك الأنانين الذين لا يفكرون إلا في مصالحهم ، الذاتية كما أقر أن النظم السياسية التي يقوم عليها الإستعمار الفرنسي في الجزائر ليست السبب فيما وصلت إليه الحال من سوء ، بل أن الأمر على العكس من ذلك ، يستوجب التمسك بهذا النظام مع تزويده بروح جديدة ، و أن الأزمة هي ذات طبيعة إقتصادية " (229).

و يفهم من هذا المشروع أن Chevalier و أتباعه من الإستعماريين كانوا يريدون تطبيق سياسة إستعمارية جديدة ، يستخدم لتنفيذها القوة و تكون أكثر إستغلالا (230) ، و جشعا و تم حصر المسألة الجزائرية فقط في القضايا الإقتصادية دون الخوض في أعماق هذه الأزمة التي هي متعددة الجوانب.

و كان يهم فرنسا في الجزائر السيطرة على الأرض و إستغلال خيراتها ، و حرمان الشعب الجزائري من العيش في حرية و في أحسن أحوال.

و كأمثلة على ذلك منخفضات الشلف التي تعتبر من أخصب المناطق فحسب إحصائية "1948 كان توزيع السكان كالتالي 257 أوروبي و حوالي 5441 أهلي (جزائري) و المجموع حوالي 5698 يمثل 375 عائلة أغلبية هؤلاء يقطنون المدن أما البقية يمارسون النشاط الزراعي و كانت الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بـ: 3000 هكتار مخصصة لزراعة الكروم و الحبوب و الخضر الجافة و كان المستوى المعيشي للفلاحين الجزائريين ضعيفا " (231).

228-جاك شوفالي نائب برلماني لمدينة الجزائر و نائب في المجلس الجزائري.

229-عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون،الكفاح القومي و السياسي، ص 207 ، Ibid.

230-يذكر Mohamed Teguia :"إن إستغلال الأراضي كان ضعيفا فتشير الإحصائيات أنه يوجد 630732 مستغل ذاتي كان بينهم 430.483 مستغل لديهم أقل من 10 هكتار أي 69 % و البقية كانت مقسمة إلى 167.170 مستغل، لديهم ما بين 10 إلى 15 هكتار، قلة قليلة تمثل حوالي 8499 مستغل يملكون 100 هكتار، و نجد حوالي 440000 فلاح فقير يملكون أقل من 10 هكتارات للشخص الواحد، و نجد حوالي 570000 عامل زراعي بدون أرض يشتغلون كحماسين، من بينهم حوالي 150000 يتوفرون على نشاط دائم، و البقية هم نشاط موسمي و أكثر من 1.5 مليون نسمة من الفلاحين لا يتوفرون نهائياً على نشاط"..L'algerie En Guerre, P 155.

231- AR.Les Association s Agricoles, L'oranie T :01 P 178.

كما لوحظ في الفترة الممتدة ما بين: 1955–1958 مزاحمة اليد العاملة المغربية لليد العاملة الجزائرية "شوهد عدد كبير من اليد العاملة الموسمية في سهل الشلف من أصل مغربي في القطاع الوهراني بحوالي 5000 عامل، كما لوحظ اشمئزاز من قبل اليد العاملة الجزائرية المحلية أمام العدد الكبير من اليد العاملة المغربية" (232)،وهذا الذي يؤكد حدة أزمة البطالة التي كانت موجودة في عالم الريف.

و في إطار المشاريع الإستيطانية فقد خصصت مساحات واسعة للخضر الجافة (233)،و كان الإنتاج يصدر نحو الخارج.

الوحدة : ألف قنطار

السنوات	الفول	البزلاء	العدس	الحمص	الفاصولياء	أعلاف	المجموع
1950	178	40	177	214	10	28	557
1951	265	51	204	115	15	26	676
1952	271	47	160	119	16	29	642
1953	246	38	151	131	15	28	609
1954	243	43	203	145	15	28	677

كما كانت الجزائر تمثل لفرنسا خزان زراعي لا ينضب (234) ، و زادت شراسة الإستغلال للنهب و إمتصاص خيراتها ، فمشروع Chevalier في جانبه الزراعي يهدف إلى الإستغلال أكثر و الإحتكار .

فهذا المشروع و غيره من المشاريع الإستدمارية كانت تصب كلها في قالب واحد ، و هو القضاء على الثورة التي أكدت وجودها ، خاصة بعدما شهدت الجزائر عدة عمليات متناسقة ،و متزامنة ، أعطت إنطباعا واضحا بأن الجزائر كلها أصبحت ميدان معركة .

و لعل أخطر هذه المشاريع ، مشروع سوستال الإصلاحي SOUSTELLE فقد حدد مجلس الوزراء الفرنسي الجلسة التي عقدها حول القضية الجزائرية بتاريخ 14 مارس 1955 الميادين التي شملتها الإصلاحات ، و حصرها في بعض الميادين الإقتصادية و الإجتماعية كوسائل الري ، و إحداث المساكن ، و بناء المدارس الحكومية ، و إنشاء المستشفيات و قد أبدى تحفظا إتجاه هذه الإصلاحات، في ظل ظروف الأمن بالجزائر ، أي يستحيل القيام بالإصلاحات مادامت الثورة قائمة في الجزائر.

232- 5533 Cotation 3H85 , Travaux Agricoles Compagne.

233- Annuaire Statistique de L'algérie, 1954, P100 .

234- جاء في كلمة لرئيس بلدية معسكر Albert Gemdert سنة 1929:"كانت منطقة معسكر منذ عهد روما القديمة، تعد أحد مطامير الفلاحة، و ظلت تحافظ عبر القرون على هذه الأهمية الخاصة في الميدان الإقتصادي، و هي الآن تشكل أحد المراكز الرئيسية الممونة للوطن الأم بالمواد الفلاحية" Avenir De Mascara, 26/06/1929.

"و لقد نزعت الجمعية الوطنية الثقة من حكومة السيد " بينو" بـــ: 312 صوتا ضد 268 صوت و عهد رئيس الجمهورية الفرنسية السيد :RENELOTY للسيد EDDGARFAURE الزعيم الرادكـــالي بوزارة السيد " منديس فرانس " بتشكيل الحكومة الجديدة . وفي هذا الإطار عين جـاك سوســتال واليا عاما على الجزائر في شهر فيفري 1955 ، خلفًا للجنرال روجي لبونارد Reger leonard " (235).

و راح سوستال ينفذ خطته و هو متمسك بفكرة الجزائر فرنسية ، و تهدئة الوضع عن طريق قيام الحكومة الفرنسية بإصلاحات شاملة ، و ألقى خطابا مطولا .

أهم ما جاء فيه " ... إن فرنسا هي موجودة في بيتها ، و أن الجزائريين بعبـــارة أخـــرى هـــم جـــزء لا يتجزأ من البلاد الفرنسية ذات الوحدة المتماسكة ، إنه يوجد بين أيدينـــا دســتور جزائري صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية فالواجب علينا أن ننفذه " (217).

لقد جاء مشروع سوستال الإصلاحي ، الذي كان يشمل أوجه عديـــدة ، وجـــه للدمـــج و التشبث بفكرة الجزائر فرنسية ، و الوجه الآخر القمع و الإضطهاد .

ففي عهد سوستال ، عرفت الجزائر الإرهاب و الفضائح الإستعمارية ، و التي لقت الترحيب من المستوطنين .و منذ أن وطأت قدماه أرض الجزائر أخذ يتعرف على الحياة العسكريـــة و المدنيـــة ، و تفقد العديد من المناطق في التراب الوطني خاصة مناطق الشرق الجزائري.

فوجد أمامه الفقر الشديد و سوء حالة الفلاحين و الأهالي على العموم ، و بطالة ، و تدني المســتوى المعيشي في المدينة ، و هو صاحب فكرة أن الثورة سببها الفقر فلذا مهمة الجيش الفرنسي ليس القتل و إنما نشر السلم، " و من بين المناقشات الحادة التي كانت في المجلس الوطني هو ما يتعلق بالســـلفة الخاصة بالميزانية لتنفيذ المشروع الفلاحي و قد حددت بحوالي 75380.000 ف.ف" (237).

و بدأ سوستال في تطبيق برنامجه الإدماجي و هو منطلق من مفهوم ، أن الهياج الثوري ســـببه إقتصادي ، " فشرع في توزيع كميات كبيرة من القمح و الحبوب على سكـــان المناطـــق الفقـــيرة و خاصة التي لم تصلها الثورة بعد في محاولة لشراء ضمائرهم عن طريق إشباع بطونهـــم بالحبـــوب و المعونة و إلهائهم عن الثورة " (238).

235-البصائر 1955/03/25م.

236-البصائر 1955/03/25م.

237- . Depats de l'assemblée Algeriénne 1955 Imprimerie Officielle du Gouvernement Générale de L'algérie

238-مشروع سوستال، تعليق خاص (مجلة أول نوفمبر عدد 23، 01 أوت 1977 الجزائر) ص 26.

و اهتم سوستال كثيرا بالجانب الفلاحي ، لأنه في نظره هو الذي حرك ثـــورة نوفمبر 1954 م و ذلك من خلال عصرنة القطاع بواسطة المكننة ، و كان يرى أن هذا الأسلوب سيلهي الجزائريـين و يشدهم إلى الأرض فلا يلتحقون بصفوف الثورة و الثوار..

و كان يرى انه لابد من إعادة النظر في الملكية ، و نظامها ، و إعادة توزيع الأراضي على الفلاحـين الجزائريين.

و إن الملاحظ لمضمون هذا المشروع فيما يتعلق بالجانب الفلاحي ، هو عودة إلى ما قبل 1954 المشاريع التي سبقته و المشاريع اللاحقة ، لأن سياسة فرنسا واحدة لا تتغير النهـــب و الإســـتغلال و دعم الإستيطان فهناك " دراسات قام بها روبرت ديلافانجيت ، في يوليو 1955 للمجلس الإقتصادي الفرنسي ، أن هناك توزيعا للأراضي بعيدا عن العدالة ، فمثلا الملاك الأوربيون و عددهم 25 ألـــف يملكون حوالي 68750000 فدان من حوالي 1500000 فدان صالحة للزراعة أي أن متوسط ماكان يملكـــه كل فلاح أوروبي 275 فدان (239)،و كانت الغالبية العظمى من الملاك المسلمين مركـــزة في القطـــاع التقليدي ، و كان نصف مليون من الملاك المسلمين يملكون حوالي 6250000فدان أي بمتوسط 125 فدانا للمزرعة " (240).

و هذه الدراسة توضح كذلك عدم وفاء الحكومة الإستعمارية بعهودها ، بـــل كـــان هـــذا المشروع لتخفيف الضغط و تكسير شوكة الثورة .

فسوستال (241) كان يرى أنه لا يمكن القضاء على الثورة بإستعمال القوة وحدها فقط ، بل لابد من سلاح آخر هو إصلاح الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، و يصب ذلك كله في سياسة الدمـــج ، و هذه كلها من الأساليب الإستعمارية الخبيثة .

و يخاطب قائلا :" إنه لا يمكن الإعتماد على الحرب وحدها في إخماد الثورة و إنما يجب القيـام بإصلاحات على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي ، و ذلك حتى يتسنى لها القضاء على البطالـــة و إيجاد إستقرار إقتصادي في ميدان الصناعة و الفلاحة " (242).

239-فدان:مساحة من الأرض تساوي 4200 متر مربع أو ما يعدال نصف هكتار

240-جوان جليسبي، ثورة الجزائر ترجمة عبد الرحمن صدقي (الدار المصرية للتأليف و الترجمة) بدون تاريخ ص 41.

241-يورد Yacef Saadi: "أن هناك تناقض في خطابات سوستال بين الخطاب السلمي و خطاب العنف، فخلال السداسي الأول من حكمه، كـــان يتظـــاهر بإحساسه لظروف معيشة المواطنين المسلمين و بتعمقة في الأسباب التي أدت إلى بؤس الفلاحين و اللامساواة الإجتماعية و التدهور الإقتصادي للجزائريين، أمـــا الخطاب الآخر كان يفهم منه أنه يحضر لحرب شاملة "..La Bataille D'alger ,Tome 1(2eme Edition ENAL Alger 1984) P173

242-البصائر 17 جوان 1955.

و لتنفيذ برنامجه الإدماجي طلب مساعدة مالية من الحكومة الفرنسية، لتغطية المشروع و الذي يحمل في طياته أهداف متعددة ، و أستخدم في ذلك أساليب إستعمارية معروفة عن فرنسا، و لكي يسكت نيران بنادق جيش التحرير الذي كان نواته من الفلاحين البسطاء الذين عانوا ويلات الإستعمار و إتبع في ذلك مجموعة من الخطوات و ذلك من خلال " تخفيض ثمن السكر و الكهرباء و توزيع كمية كبيرة من المواد الغذائية على المعوزين تقدر قيمتها بمليار و مائتي مليون فرنك " (243)، و فتح مناصب للشغل و لكن يبقى ذلك الأخير على ورق، بحيث تشير تقارير الادارة الإستعمارية "أن الفترة الممتدة ما بين 1955–1957 ساءت أحوال الفلاحين في الأرياف لكثرة البطالة فالشغل لا يتوفر إلا في موسم الحصاد" (244)، و هذا يؤكد فعلا تماطل الادارة و الحكومة الفرنسية التي تصرح بتوفير مناصب العمل.

فأسلوب الإغراء الذي إتبعه سوستال هدفه فصل الثورة عن الشعب ،عن الفلاحين خاصة و الطبقة الكادحة بصفة عامة ، و بالتالي يفشل الكفاح المسلح في تحقيق أهدافه هذه هي نوايا جاك سوستال.

و لكي ينفذ برنامجه الإستيطاني دون عوائق تقرب كثيرا من المستوطنين بخلق فكرة المساواة في الحقوق و تدعيم هؤلاء ماديا ، و إطلاق يدهم للزيادة ، في النهب و الإستغلال ، فهذا هانوي فيالي يعطي أرقاما توضح ذلك الدعم الذي قدمه سوستال للكولون في عهده:" فهناك 3000 مستوطن إستفادوا من قروض تفوق 03 مليار فرنك و إنشاء شبكة للتعاونيات الفلاحية ": (245).

و من خلال هذه الأرقام يتضح ذلك الفارق الموجود و النوايا الحقيقية لسوستال التي لم تتوقف في دعم المستعمرين و بالمقابل تجويع و تفقير الفلاحين " ففي الوقت الذي ظهر فيه مشروع الحاكم العام جرى حرق مساحات كبيرة من الغابات التي كانت مصدر عيش عدد كبير من الفلاحين و مواشيهم و كان الحرق عن طريق القصف الجوي، و ذلك أثناء متابعة الثوار "(246)، و يؤكد البرلمان عبر مناقشاته " أن التدهور الاقتصادي الذي يعيشه و يعانيه الوسط الريفي يشكل تناقض واضح بين حيوية الانفجار السكاني و التدهور الاقتصادي فلا يمكن أن توفر قطعة أرض تتألف من 03 هكتارات العيش لعائلة تتكون من 05 إلى 06 أفراد (247).

243–البصائر 01 جويلية 1955.

244– 5533 Cotation 3H 85 , travaux agricoles compagne .

245– P.Sicard: L'algerie Biographique P.13/14 – AR.

246– Djillali Sari : La Depossession Des Fellahs. P140.

247– Depats de l'assemblée Algeriénne 1955 .

و سوستال إتبع سياسة سابقيه من الإستعماريين ، للإستغلال و النهب ، نهب خيرات الجزائر و تحويلها إلى فرنسا " فمبادرة من مجموعة من المستثمرين الفلاحين لناحية وهران ، و بقيادة REYGABRIEL ،تكونت تعاونية الحبوب سنة 1936 م و التي تمكنت في الفترة مابين 1936–1950 م تخزين الحبوب ، في الغرف التجارية الكائنة بالميناء و تصديرها نحو فرنسا .

و في الفترة الممتدة مابين 1950–1954 م قامت بتنفيذ برنامج و المتمثل في بناء أماكن مجهزة للتخزين حوالي 50000 قنطار من الحبوب بوهران و حمام بوحجر حوالي 10000 قنطار و السيق حوالي 20000 قنطار .كما كان للتعاونية حوالي 114000 قنطار من الحبوب مخزنة في منطقة تليلات و تصل كمية التصدير حوالي 50000 قنطار سنويا "(248).

و من الملاحظ إرتفاع كمية الحبوب المصدرة نحو فرنسا ، و هذا الذي يؤكد سياستها الإستيطانية نحو الجزائر ، و الهادفة إلى تفقير الشعب حتى يظل يفكر فقط في بطنه على حساب ثورته الماضية نحو النصر.

هذا الإستغلال الذي أطال كل شئ ، بل سعى الإستيطان إلى توسيع مساحته (249) و هو الذي تبينه الأرقام التالية لسنة 1954 م.

الوحدة : ألف هكتار

النواحي	الأراضي المستغلة	أراضي البور	الأراضي الخاصة بزراعة الكروم	الأراضي الخاصة بزراعة الفواكه	المناطق الرعوية	أراضي غير منتجة	المجموع
الجزائر	782	403	109	79	1848	103	3333
وهران	1228	743	271	30	1580	174	4027
قسنطينة	1775	1249	21	95	2329	94	5565
أراضي الجنوب	66	18	—	29	34387	—	34505

و تابع الحاكم العام سياسة الإستيطان و الدمج ، خاصة في المجال الزراعي ، ففي هذا القطاع قام سوستال بمحاولة توزيع بعض الأراضي على الفلاحين الجزائريين و أثناء تنفيذ هذا المشروع الذي كان يتضمن خطوات منها :

248- AR.Les Association s Agricoles, L'oranie T :01 P 30 .

249- Annuaire Statistique 1954 , P104

1-الإصلاح الزراعي، 2-رفع المستوى المعيشي ،و هي كلها مشاريع للإستهلاك الإعلامي .راحت الحكومة الإستعمارية ترسل تعزيزات عسكرية ، مدعمة بأحدث الأسلحة للقضاء على الثورة و كانت الحكومة الفرنسية تغض النظر عن أي إصلاح يهم الطبقة المسحوقة من الفلاحين بل تسعى إلى إرهابهم و إضطهادهم حتى لا يندمجوا في صفوف الثورة هذه الحكومة التي كانت مازالت تعتقد أن المشكل الجزائري لم يكن مشكلا سياسيا بقدر ما هو مشكل إقتصادي و تتعمق في فهم الأسباب التي أدت إلى حمل الجزائريين السلاح في وجه فرنسا و هي كما ترى.

" 1-أن المشكلة الجزائرية هي أولا إقتصادية و أنه لابد من إصلاحات حكيمة لتوفير الخبز لتسعة ملايين نسمة .

2-إن المشكلة الجزائرية هي إجتماعية و يجب مضاعفة الأطباء و المدارس

3-إن المشكلة الجزائرية هي سيكولوجية فالجزائري المضطهد الجاهل ناقص التغذية يشعر بمركب النقص إتجاه أسياده.

لكن الواقع الجزائري كان يختلف إختلافا كليا عن تلك المضامين " (250).

إن الإستعمار الفرنسي كان يعيش التناقض بين القول و الفعل ، فوجه الإصلاح الإقتصادي خاصة الزراعي الذي إدعته في عهد سوستال لم يطبق بل إتسعت دائرة الإضطهاد و القمع العسكري ضد الفلاحين و عائلتهم و شردهم مما أدى إلى موت أطفالهم ،و فرارهم إلى الجبال الوعرة خوفا من ملاحقة عساكر الإحتلال .

يقول إندري جوليان " عن Sous Telle فرض الجنرال Parlange الذي عاد فطريا إلى المكاتب، بإنشاء الشعب الإدارية المتخصصة S.A.S و عادت فرق Goum و هي سنة أخرى من سنين جيش إفريقيا إلى الظهور ، بإسم المفارز السيارة من الشرطة الريفيةG.M.P.R و هي العودة المجردة إلى ما كان في الماضي ، مؤسسات مقيدة في حكم القبائل الخاضعة ، قد أخذت شكل خطأ سياسي ، و في حكومة MOLLET ركز على الشعب الإدارية المتخصصة هي التي تأخذ على عاتقها شؤون الجماعات الإسلامية و بقي الإصلاح الزراعي الذي أعلن كسياسة ثورية بدون تطبيق عملي ذي شأن و نظام " (251).

250-أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بدون تاريخ) ، ص 204.

251-شارل اندري جوليان : إفريقيا الشمالية تسير ص 134، Ibid.

إن مشكل الريف بالنسبة لمشروع جاك سوستال كان عبر مسعى إداري بحت لم يتعرض فيه إلى جوهر المشكل، و المسعى الإداري كان متمثلا في إنشاء الفرق الإدارية المختصة الظاهر في هذه الفرق S...A.S أنها " تقدم المساعدات الغذائية لسكان الأرياف و الفقراء المعوزين ، في شكل مواد غذائية ، و وجبات ، و علاج ، و إدخال الأطفال في المدارس ، لكن باطن هذه الفرق كان يهدف إلى مراقبة سكان البوادي ، و التجمعات القروية ، في تحركاتها و نشاطها و ذلك عن طريق غرس بعض الخونة لجمع المعلومات " (252).

و أدرك سوستال ضغط الكولون فتقرب منهم كثيرا بإصلاحات زراعية مادية ، و كانت بعض القوانين و القرارات قد هيأت الأرضية لمشروع الحاكم العام و يتضح في هذه القرارات مدى الخدمة التي قدمتها الحكومة الإستعمارية للمستوطن و على سبيل المثال الضمانات التي كانت تمنحها فرنسا في إطار التأمينات الفلاحية على الخسائر التي تلحق بالمحاصيل التابعة للكولون " كالقرار الذي يحمل رقم 55–008 الصادر بتاريخ فيفري 1955 الخاص بهذه التأمينات و الموجه لفائدة أصحاب الأملاك الكبرى كضمان على أي ضرر يلحق بمصالحهم " (253)، و بالمقابل هناك قرارات قد ظهرت في هذه الفترة و لكن جاك سوستال و معه حكومته الإستعمارية ، سعوا إلى إشهارها دون تطبيقها " كالقرار الذي يحمل رقم 55–039 و الذي يعلن العفو من الضرائب لصالح الشركات الأهلية (254) و المادة 43 في القرار رقم 52–039 من القانون المؤرخ في 28 أوت 1952 و الموجه للإصلاح الزراعي للشركات الأهلية" (255) ، فهدف سوستال واضح هو تفقير الفلاحين و توسيع نفوذ الكولون و تقريبهم من السلطة الإستعمارية في الجزائر ، و الهدف الأكثر وضوحا هو القضاء على الثورة في الأرياف .

و لكن الفلاح البسيط كان يدرك منذ عهود طويلة ، أهداف الإستعمار ، فلم يثنيه ذلك عن نشاطه و عمله داخل صفوف الثورة ، رغم سلسلة المشاريع المغرية في ظاهرها المفقرة في باطنها، و هو ما أكده GRATIEN في تدخله بالبرلمان "إن سلسلة الإغتيالات التي أطالت الكولون من طرف الخارجون عن القانون منذ تاريخ نوفمبر 1954 تستوجب تدخل سريع و ذلك بتطبيق المرسوم المؤرخ في جويلية 1955 القاضي بتعويض الخسائر التي لحقت بهؤلاء" (256).

252-عبد السلام حياشي، مجلة الباحث العدد الثاني) ص 97.

253- J.O.A, 15 Fevrier 1955.

254- Indigene –الأهلي: كلمة أطلقتها الحكومة الإستعمارية على سكان الجزائر و قد ظهر هذا الشأن ما يسمى بقانون الأهالي يحمل مجموعة من الإجراءات القمعية ضد السكان.

255- J.O.A, 15 Fevrier 1955.

256- Dépats de l'assemblée algerienne 1955.

ب-القمع و الإضطهاد :

لم يتمكن الفلاحون من ترقية مستواهم المعيشي نتيجة السياسة الإستعمارية المطبقة و التي أهمها إنتزاع الملكية المقصود و تقلص المساحة الزراعية التي بقيت تحت تصرفهم و ظهور العديد من المشاريع ، خاصة إصلاح 1947 م و الذي لم يطبق إلا وفق ما يخدم مصالح الكولون في الجزائر هؤلاء الذين أخلطوا توازن المجتمع الجزائري .

مما جعل بسطاء الفلاحين يفكرون في الثورة لإسترجاع الأرض و ما ضاع منهم و لما إنفجرت ثورة 1954 م كانت عاملا مهما في تحقيق أهدافهم.

و لقد إلتف الفلاحون بكثافة حول الثورة خاصة و أنهم يمتلكون القيم الثورية " من شجاعة و إقدام و إقبال على الشهادة و الصبر ، هذه القيم التي كانت تنطلق من الريف " (257) ، و قد تحمل الفلاح عبأ الثورة في سبيل الغايات التي حددها بيان نوفمبر.

كان الفلاح يريد التخلص من الظلم ، و الفقر ، و التشرد ، و تنكيل الإستعمار و لما رأى سكان المدينة جسامة هذه التضحيات و هذه القيم الكبيرة التي قدمها الريف إندمجوا في الثورة و بفئات كبيرة.

و الفلاح الذي يقطن الدواوير و القرى و الجبال كان مصدرا حقيقيا و قويا " للإمداد و التموين مع بداية الثورة و خلال مراحلها ، من خلال جمع المساعدات المالية ، و المواد الغذائية و الأدوية و اللباس ،و أصبح الريف مركزا لإيواء الثوار عن طريق بناء المخابئ و التي كانت في كثير من الأحيان مصنوعة بوسائل تقليدية " (258).

و صار الريف منظما تنظيما محكما في إطار جماعات مدربة سياسيا و عسكريا ، و هي نواة جيش التحرير ، في الدواوير خاصة أن هذه الجماعات أصبحت تقوم بوظائف عديدة منها " العمليات العسكرية ، التموين ، الإتصال ، المراقبة " (259) ، و أصبحت هذه المعلومات تصل إلى القيادة عن تحركات الخونة و الجيش و الشرطة الفرنسية ، حتى تتخذ القيادة جملة الإجراءات الكفيلة بذلك .و أحيانا تكون معلومات حتى على عمليات التمشيط أو قنبلة الطائرات الفرنسية

257-مقابلة شخصية مع أحد مجاهدي منطقة القعدة، شهر جوان 2000.

258- Mohamed Teguia : P 171 , Ibid.

259--مقابلة شخصية مع أحد مجاهدي منطقة القعدة، شهر جوان 2000.

للدواوير أو مراكز تواجد الثوار .فإنها لن تصب أهدافها .و هذه الدقة في التنظيم أجبرت جنرالات فرنسا رغم القوة العسكرية (قوات المظليين ، الطائرات ، أجهزت المراقبة ، إستخدام الخونة) يطرحون أسئلة عديدة حول هذه الدقة الموجودة في الأرياف " الجنرال Buis كان من بين المتسائلين إن القوات الفرنسية هي في حاجة إلى قطع مسالك صعبة في الجبال لمسافة واحد كيلومتر إلى ساعة من الزمن .بينما الفلاح يحتاج فقط إلى ثلاثين دقيقة فقط مضيفا أن هذه صفة الفلاح الذي درب سكان المدن على النشاط الثوري " (260).

لقد منح الريف للثورة التنظيم المحكم و حتى القيادة خاصة بعد 1956 م و مراكز القيادة كانت موجودة في الدواوير محصنة و قوية و منح كذلك العدة و العتاد و نتيجة هذا الدور الكبير الذي قدمه الريف و الفلاح معا للثورة إستخدمت السلطات الإستعمارية كل أساليب الضغط النفسية و العسكرية ة الإقتصادية لإبادة الفلاحين و هاهو GUY MOLLET يصرح في خطابه بتاريخ 09 فبراير 1956 " إن الحكومة سوف تقاتل و فرنسا سوف تقاتل لكي تبقى في الجزائر بكل تأكيد " (261) .

هذا إصرار على البقاء قابله صمود قوي على رفض الإستعمار و بدأت السلطة الإستعمارية في تطبيق سياستها القمعية بشتى الطرق و الأساليب ، لتشريد و إضطهاد الفلاحين و تقديم المساعدة المالية و المعنوية للمستوطنين لتشجيعهم على التمادي في طغيانهم.

استعمل الإستعمار الحاقد شتى الوسائل الحربية للبقاء في الجزائر ، فكان رجال الشرطة الفرنسية بمساعدة الخونة ، يستعملون جميع وسائل التعذيب (262) ، لإستخراج الأسرار و الإعترافات من الجزائريين .

لكن الأكيد في ذلك أن الحكومة الفرنسية قضت على أية إمكانية لوجود تعاون بين السلطات الإستعمارية و أبناء الشعب الجزائري ، فالضغط النفسي الكبير الذي يمارس على الفلاح أدى إلى شحنه أكثر فأكثر .

260- Mohamed Teguia : P 170 , Ibid.

261-مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع ، ترجمة حنفي عيسى (المؤسسة الوطنية للكتاب 1983) ص 186.

262-يذكر أحد مجاهدي منطقة القعدة "آفلوا" : "أنه لما تتمكن السلطات الإستعمارية من إلقاء القبض على أحد المجاهدين، و ذلك بفضل الخونة تقوم بنقلة إلى مركز الشرطة، و هناك تقوم بإستنطاقه من اجل معلومات حول تحركات المجاهدين و من بين الوسائل التي تستخدمها في التعذيب، حرح المجاهد في كامل جسمه بواسطة شفرات الحلاقة، حتى يموت من شدة النزيف و إذا بقي حياً ينقل إلى السجن".

و كانت السجون وسيلة من وسائل الإستعمار ، بحيث أقدمت فرنسا على زج كل من يناضل من أجل تحرير وطنه في السجن و بأحكام مختلفة لا تنسجم مع القانون الدولي ، و كانت الأعداد الهائلة من الفلاحين مع نهاية 1956 م.

و لكن كانت النتائج عكسية للنظام الفرنسي المنبوذ فقد تحولت تلك السجون إلى " مدارس تكوين سياسي و عقائدي و مراكز تدريب عسكري و معسكرات إعلامية و ثقافية ما كان لجبهة التحرير الوطني أن تتمكن من إنشائها بمثل تلك الظروف الملائمة حيث أسرع معظم المعتقلين عندما أفرج عنهم إلى الإلتحاق بصفوف جيش التحرير " (263).

و تفنن قادة الإستعمار في مضايقة " الثورة و خنقها كلما تعمق إلتحام الجماهير بثورتهم " (264) و نتيجة الإجراءات التعسفية القمعية التي قامت بها السلطات الإستعمارية لفصل الشعب عن الثورة حدث فرار أعداد كبيرة من الفلاحين إلى الجبال للإلتحاق بالثورة .بالرغم من أن أطفالهم كانوا يموتون من شدة الجوع و الفقر و البرد.

إن فرنسا خرقت أبسط مبادئ الحروب لقد نظمت حملات إبادة بالنابالم على المدنيين و العزل و كانت تقوم بإعدام الأسرى الجزائريين بعد محاكمات شكلية و عندما كانت تقوم بجمع السكان و تعرضهم لأشد ألوان الهوان ، و أحدث أساليب التعذيب لإستنطاقهم، هذا عدا سائر ما تضمه القائمة السوداء من هتك أعراض النساء و سلب الأموال و حرق المواشي و الحقول و إبادة القرى و تجميع السكان في معسكرات للموت البطئ" (265).

و من بين الأساليب التي إستخدمتها السلطات الإستعمارية للقمع و الإضطهاد (266) بل أبدعت في ذلك للقضاء على الثورة ، تجميع السكان في محتشدات قمعية و ذلك من خلال تهجير سكان الريف من مساكنهم و تجميعهم في هذه المحتشدات و هي في كثير من الأحيان قريبة من الثكنات و المراكز العسكرية لمراقبتهم من جهة و من جهة أخرى تضمن الحكومة الفرنسية فصل الفلاحين عن كتائب جيش التحرير الوطني.

263-أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى ص 205

264-المنظمة الوطنية للمجاهدين "الأغواط" تقرير قدم في شهر ماي 1983.

265-عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر (المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985) ص 89.

266-"هناك شهادات تاريخية قدمها مجاهدوا أرياف السرسو مفادها أن السلطات الإستعمارية و بمساعدة الحونة و القياد تقوم بإلقاء القبض على المشكوك فيه وامام الملأ تقوم بتعذيبه و من بين أساليب التعذيب،قلع أظافره حتى يفشي بأسرار تحرك فرق جيش التحرير كما تستخدم الكلاب في ذلك"،شهر أوت 2000.

تجمع تقارير الادارة الاستعمارية من خلال مكاتب الفرق الادارية S.A.S "أن مراكز تجميع السكان الخاصة بالمسلمين القريبة من الدواوير بالغرب الجزائري لوحظ بها نقص في التزود بالمواد الغذائية، فلذا لا بد من امدادات سريعة" (267).

إن هذا الأسلوب التجميعي و التهجيري للسكان و للفلاحين خاصة كان قمعيا و إجراميا. و في حدود 1962 م كان عدد الذين جمعوا في المحتشدات أكثر من 3.5 مليون شخص و هم من أبناء الريف ، تشتتوا و أصبحوا لاجئين جراء الإجراءات القمعية ، في معسكرات التجمع ناهيك عن الحالة السيئة ، الجوع ، المرض ، التشرد ، الأمية ، الموت الذي كان يطارد الفلاحين في المعسكرات.

"لقد تضاعف عدد المرحلين ففي سنة 1958 كان عددهم حوالي 335 ألف مرحل و في أكتوبر 1958 م حوالي 740 ألف إلى حوالي 1 مليون شخص في أفريل 1959 م و حوالي 1600000 شخص سنة 1960 و قد عانى أبناء الريف الجوع ، المرض و التعذيب " (268) ، و لكن بالرغم من ذلك فقد تسربت جبهة التحرير الوطني داخل هذه المحتشدات ، لتنظيم الفلاحين ، و كانت قناة الإتصال متمثلة في المرأة و الأطفال ، و كان للمرأة دور كبير في الثورة بحيث تمكنت إلى حد بعيد من تأسيس الخلايا السياسية داخل تلك المراكز و ربط الإتصال بجيش التحرير.

و هذا فصل من فصول الحرب النفسية و القمعية التي كانت تمارسها ضد الجزائريين خاصة الفلاحين و يورد المجاهد حباشي عبد السلام عن هذه المحتشدات فيقول " إن سياسة التجميع و محتشدات الموت ، التي شرعت السلطات في تطبيقها بداية من سنة 1955 م ، و قد ضمت معسكرات الإعتقال هذه عشرات الآلاف من الأسرى بلغ مجموعها مليونين من المواطنين ، و تعرض المواطنون من آلام الجوع ،و الأمراض ، و إرتفاع نسبة الوفيات 50 % بين الأطفال بمفعول الجوع ، و إرغام المواطنين تحت وطأة الحاجة إلى الإنضمام لصفوف " الحركة " كمصدر للإرتزاق " (269).

إنها معاناة حقيقية لحقت بسكان الأرياف ، في هذه المحتشدات ، و التجمعات السكانية ، خاصة أولئك الذين لم تكن لهم القدرة على الصمود في وسط الظروف القاسية ، خاصة من الأطفال و الشيوخ الذين أنهكتهم الأمراض و البرودة الشديدة ، و نقص المواد الغذائية ، و من الأمراض الخطيرة التي كانت منتشرة بين الأطفال مرض السل و الذي قتل العديد منهم .

267- 4701 Cotation 116, Gestion financiére des S.A.S 1956-1657.

268-عثمان بن الطاهر "كيف تحررت الجزائر" (مجلة اول نوفمبر العدد 44 سنة 1980) ص 55.

269-حباشي عبد السلام (مجلة الباحث العدد الثاني) ص 17.

"و لقد ندد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في بيانه بتاريخ 18 جانفي 1959 م بمعسكرات التجمع التي تسميها السلطات الإستعمارية معسكرات الإيواء ، و التي تضم ملايين الرجال و النساء، و الأطفال الذين أصبحوا عرضة للمجاعة و المرض و الموت كما يحي عشرات الآلاف من المواطنين المسجونين ، أو المعتقلين الذين فرض عليهم نظام تلك المعسكرات" (270).

إنتشرت معسكرات الموت على مستوى التراب الوطني ، و كان أكثرها في الشرق الجزائري كما وضعت السلطات الإستعمارية هذه التجمعات السكانية في مناطق عديدة من الغرب الجزائري كذلك ،و كانت في المناطق التي تشهد نشاط ثوري بجوار المراكز العسكرية الإستعمارية.

و هناك رمز آخر من رموز الإستعمار المتمثل في إتخاذ أسلوب الأرض المحروقة يقول المجاهد عبد السلام حباشي :" لقد راح الجيش الفرنسي يبحث عن الإنتصار بأي ثمن و لو على حساب الأخلاق و العرف العسكري المتبع في العالم ، من ذلك إعتبار الجزائريين مجرمين بالقوة ، و عدم التمييز بين الإرهاب و الثورة ، و القمع الأعمى و ممارسة سياسة الأرض المحروقة إلى آخر قائمة الإجرام التي هزت الرأي العام العالمي ، و لكن العدو الذي يحاربه هذا الجيش هو الشعب الجزائري بأسره و بقوة إرادته و إرتفاع معنوياته و تمسكه بشخصيته" (271).

إن إتباع سياسة الأرض المحروقة هدفها تجويع الشعب و تفقيره حتى لا يتصل بثورته مما أدى إلى ظهور مأساة أخرى و المتمثلة في هروب الجزائريين إلى ما وراء الحدود و من الأسباب التي أدت إلى ذلك :

أ-إتباع سياسة الأرض المحروقة و الخوف من التنكيل و الإعتقال و الملاحقة و الإستنطاق، و في إطار سياسة الأرض المحروقة "أصدر قائد المنطقة العاشرة الجنرال سالان مرسوما بتاريخ:24 أكتوبر 1958 وقف تمويل المشاريع الزراعية في الريف الجزائري الآتية من الصندوق الملحق بالملكية و الاستغلال الريفي" (272) و الغرض من ذلك تجويع جمهور كبير من الفلاحين الجزائريين.

ب-فرار بعض الفلاحين من مراكز التجمع و المحتشدات نتيجة الوضعية السيئة كالأمراض و نقص المواد الغذائية.

270-محمد خير الدين: مذكرات ، الجزء الثاني ، ص 211.

271-عبد السلام حباشي : ص 48 ، Ibid.

272- *Recueil des actes Administratives de la déligation générale du gouvernement en Algérie, Juillet à Décembre 1958.*

ج-عمليات القنبلة و القصف المتواصل و التي أدت إلى هدم بيوتهم و قراهم و دواويرهم ، مما أدى بلجوء أعداد كبيرة من الجزائريين نحو تونس و المغرب حيث يتوفر الإستقرار و قدمت جريدة المجاهد تقريرا حول هذه الوضعية " إن مأساة الحرب الجزائرية لا تتمثل فقط فيما يلاقيه الشعب الجزائري يوميا من تعذيب و تنكيل و تقتيل جماعي و نهب و سلب و لا في السجون و المحتشدات و مراكز التجمع و لا في الحصار المضروب حول القرى .إن هذه المأساة لم تبق محصورة في نطاق التراب الجزائري حيث المدافع و القنابل تقصف بالأرواح و الأموال طوال اليوم منذ خمس سنوات بل تخطت الحدود و عبرت الحواجز و تبعت منكوبي الجزائريين من شيوخ و نساء و أطفال حيثما حلوا " (273).

و قد ضيقت الحكومة الإستعمارية الخناق على البوادي و الفلاحين و على الثورة بالتحديد و ذلك بغرض فصل الشعب عن ثورته ، و قطع أي إمداد يأتي من الداخل أو حتى من الخارج .و في هذا الصدد أنشأت الحكومة الإستعمارية " خط شائك مكهرب على الحدود التونسية في أواخر عام 1956 أطلق عليه إسم خط موريس " (274)،و يمتد هذا الخط من شاطئ البحر الشرقي لمدين عنابة إلى جنوب مدينة تبسة حتى مشارف الصحراء ، و على غرار هذا الخط أقيم خط آخر على الحدود المغربية من تلمسان إلى الهوامش الصحراوية ببشار، و كان هذا الخط مدعم بأجهزة مراقبة و مزروع بالألغام ، و ما زال الشعب الجزائري يعاني أخطار هذه الألغام إلى وقتنا الحاضر (275) ، و كان هدف فرنسا من هذه الخطوط قطع أي إمداد أو تموين لوجستيكي ،" و يتراوح عرض هذه الخطوط للأسلاك الشائكة المكهربة حوالي 1296 مترا و قد أعدها الإستعمار الفرنسي كل الوسائل الحربية المتطورة " (276).

و من بين المشاريع القمعية ، مشروع شال الذي عينه الجنرال ديغول قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر و قدم له كل التسهيلات خاصة المادية ، معتمدين في ذلك على مساعدات الحلف الأطلسي ، و هذه من خصائص الثورة الجزائرية أنها ثورة عالمية واجهت الغطرسة الإمبريالية فلم تحارب فرنسا لوحدها بل من ورائها الحلف الأطلسي .

273-جريدة المجاهد (النسخة العربية) ، نوفمبر 1959.

274-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطوير ثورة التحرير الوطني ، ص 164.

275-شاهد عيان و مسألة سكان المنطقة " عين الصفراء"

276-المرجع السابق ، ص 165.

و كان يهدف مشروع شال إلى القيام بعمليات عسكرية جوية و برية منسقة كبيرة على القرى و الأرياف و نقاط تواجد الثوار منطقة بعد منطقة .

و هو يسعى من وراء ذلك إلى إبادة الشعب الجزائري خاصة سكان الأرياف الذين يشكلون في نظره رئة الثورة التي لابد أن تبتر و لابد من قمع الشعب و فصله عن ثورته.

و إتبع خطة جهنمية لتهدئة الولايات الثورية " أولا تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة و الخامسة فجبال الظهرة و قطع طريق الإتصال بين الولايات الأولى و الثانية و الثالثة ، ثم تهدئة الولاية الثالثة و أخيرا تهدئة الولاية الثانية " (277).

فوجه عمله العسكري نحو الولايات الثورية الواحدة تلوى الأخرى و خاصة الولاية الأولى و الثانية أما في الولاية الخامسة فقد بدأ في شهر فيفري 1959 في إطار عمليات عسكرية كبيرة عملية الولاية الخامسة سماها التاج.

و قدم شال نظريات عسكرية للقضاء على الثورة و من بين هذه الأفكار " أنه مادام الجيش و يقصد جيش التحرير ، يعيش في وسط الشعب كما يعيش السمك في وسط الماء ،فعلينا أن نفرغ الماء فيموت السمك ، إذن لنفرغ الريف الجزائري من سكانه ، فيموت جيش التحرير .إن هذه النظرية لم يكتب لها النجاح لأنهم إعتقدوا بأن وجود السمك في الماء وجود مادي بينما وجود الجيش في وسط الريف كان وجود مادي و معنوي " (278).

و نظرا لعمليات التهدئة العسكرية التي قام بها شال خاصة في الولاية الخامسة جهز قوات كبيرة برية و جوية ،إتجاه الولاية الخامسة و لكن لم تظهر هناك أي مقاومة تذكر و في الحقيقة هي خطة إستراتيجية عسكرية ، تبنتها فرق جيش التحرير في هذه الجهة .ظن الجنرال ديغول أن قوات شال قضت على المقاومين في هذه المنطقة ، فوجه رسالة شكر إلى هذا القائد أهم ما جاء فيها " إن العمليات العسكرية الأخيرة التي جرت في وهران تحت إشرافكم ، قد سارت سيرا حسنا و نفذت تنفيذا رائعا ، و أرجو أن تبلغوا الجنرال غامبير ، و إلى بقية القادة و الفرق الموجودة تحت قيادته إبتهاجي بهم ، أما فيما يخص التطورات القادمة لبرنامجكم الذي سطرتموه لتحقيق التهدئة فأرجو أن تتأكدوا من ثقتي الكاملة فيكم " (279).

277-المجاهد (النسخة العربية)، 16 نوفمبر 1959م.

278-الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة ، الجزء الثاني (المركز الوطني للتوثيق و الصحافة م.و. للفنون المطبعية 1986)، ص 35

279-جريدة المجاهد (النسخة العربية) 01 ماي 1959.

و لكن في الحقيقة أن خطة شال العسكرية فشلت فشلا ذريعا لجملة من الأسباب :

1-عدم مجابهة فرق جيش التحرير للعدو مباشرة بل كان كثيرالتنقل ، و كانت قوات جيش التحرير تعتمد على وحدات صغيرة ، و كان من بين مهام هذه الوحدات الهجوم على مزارع الكولون ، ثم التوجه إلى الغابات أو المناطق الجبلية القريبة من هذه العمليات او الإتجاه نحو المخابئ.

2-قوات الإحتلال الفرنسي كانت تجهل أرضية المكان ، خاصة لما بدأ شال خطته الجهنمية في الجهة الغربية فكانت قواته لا تعرف المسالك المؤدية إلى وسط الغابات و الجبال ، فكانت تنصب لها قوات جيش التحرير الكمائن و كان رد فعل جيش التحرير و في كل الولايات الثورية ردا قويا و عنيفا .

3-لم يستطيع شال و من معه من جنرالات فرنسا إكتشاف كل التنظيم الثوري المسلح و هي نقطة إرتكاز و قوة بالنسبة لأفراد جيش التحرير.

و من ملامح الإضطهاد و القمع التي إعتمدها فرنسا في هذه المرحلة:

أ-إنشاء المحتشدات و المراكز التي تحوي الفلاحين ، و جميع شرائح المجتمع الجزائري .بجوار المراكز العسكرية الإستعمارية لمراقبتهم و الغاية من ذلك فصل الشعب عن الثورة

ب-إتباع سياسة الأرض المحروقة و إبادة الشعب حتى يصبح يفكر في بطنه و يلهيه ذلك عن ثورته و نشاطه و بالتالي يقطع عنها التمويل.

ج-الإعتماد على الفرق العسكرية الإدارية و ذلك بإيجاد السبل الكفيلة في دائرة الفرق للقضاء على الثورة، هذه الفرق الادارية المختصة S.A.S و التي كان لها شأن آخر في التفقير و التجويع و التعذيب المقنن " هذه الفرق منتشرة عبر تراب الولاية العامة مهمتها الاحصاء و المراقبة و تقديم المساعدات الغذائية و الاستعلامات" (280)، و كان لمكاتب S.A.S نقاط تمركز كبيرة في الدواوير هدف فرنسا من ذلك خنق نشاط الثورة.

د-الإعتماد على أسلوب التقتيل الجماعي و القمع و الهجمات العسكرية ، البرية و الجوية في الأرياف و الجبال و حرق الغابات و تدمير القرى و الإكثار من السجون و التفنن في طرق التعذيب و الإستنطاق.

280- 4701 Cotation I16, Gestion financiére des S.A.S (1956-1657)

لكن لم تنل هذه الأساليب الإستعمارية كلها من إرادة و شجاعة الفلاحين و الشعب بصفة عامة بل ربت فيهم الأعمال الإجرامية من وسائل التنكيل و التقتيل و مراكز التجمع و السجون و التعذيب ، روح التضحية و الحقد على الإستعمار و زيادة التلاحم و التواصل بين جيش التحرير و الفلاحين ، الذين كانوا في وحداته الخلاص من غطرسة الإستيطان (281) و الإستعمار معا.

281-الإستيطان: أشد و أبشع أنواع الإستعمار بحيث تقوم جماعة غازية بالتسلط على حساب شعب بأكمله و تعمل على تشريده و تهجيره من أرضه و تحل محله، و معناه التوطين بالقوة -عبد الله التل ، خطر اليهودية العالمية (المؤسسة الوطنية للكتاب 1989) ص230.

ج-إستغلال الإستعمار للوضع الإقتصادي و الإجتماعي للريف في مشروع ضد الثورة 1958-1960

كانت مرحلة 1956-1958 حاسمة بالنسبة للثورة لأنها أعطت دفعا جديدا لها ، تمثل في درجة تنظيمها و شموليتها ، التي أضعفت أجهزة القمع الفرنسية و يظهر ذلك من خلال :

أ-إستجابة الشعب الجزائري لقرارات مؤتمر الصومال و بالتالي البرهنة على وحدته.

ب-عجز الجهاز الإقتصادي الفرنسي بحيث أصبحت الثورة الجزائرية تفقد الإقتصاد الفرنسي مليارات الفرنكات.

ج-الأزمات السياسية المتمثلة في سقوط الحكومات و كان ذلك نتيجة شدة قوة الثورة و للخروج من هذه الوضعية المزرية التي صارت عليها فرنسا وقع إنقلاب عسكري في 13 ماي 1958 م قاده جاك ماسو أوصله إلى الحكم ،و طالب بمجيئ ديغول.

لقد إستنجد الإنقلابيون بديغول لكي ينقذهم من خطر الثورة الجزائرية فالظروف التي وصل فيها الجنرال ديغول لم تكن عادية لقد كانت فرنسا آنذاك تمر بظروف سياسية و إقتصادية و عسكرية صعبة للغاية فالتيار الذي جاء بديغول كان ما زال متعلقا بالإنتصارات التي صغها هذا الأخير خلال الحرب العالمية الثانية.

و كان الكولون يظنون أنه بإمكانه أن يخلصهم من معضلة حرب الجزائر لذا لما صار على سدة الحكم في فرنسا راح ينفذ برنامجه الإستبدادي للقهر إرادة الشعب " فحوالي ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجزائري ، قد تلاشوا منذ سنة 1954 فمن كل رفيين إثنين نجد واحدا فقط لا يزال في أرضه أما الثاني فإما أنه لقى حتفه أو هو لاجئ أو في معسكر التجمع " (282).

و لكن الثورة التحررية الكبرى واصلت نشاطها العسكري من أجل تحقيق أهدافها و خلقت لديغول مشاكل عديدة و من بينها تفاقم الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية فلذا قام سلسلة من القرارات الإقتصادية لسنة 1958 و هي في الحقيقة إجراءات إنقلبت ضده لما خلقت تيارا من الجماهير الفرنسية تضررت منها ، ترفض الوجود الإستعماري في الجزائر خاصة من المثقفين .

و من بين هذه الإجراءات :

282-أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني . ص 182.

أ-" فرض ضرائب جديدة حصيلتها 250 مليار فرنك .

ب-إلغاء الإعانات الإجتماعية التي كانت تمنح للمحاربين القدماء و الكثير من الفئات و التنظيمات الشعبية و خفض أجر اليد العاملة.

ج-رفع أسعار معظم المواد الإستهلاكية و خفض قيمة الفرنك الفرنسي .

و خاطب الشعب الفرنسي قائلا " إن الغرض من هذه الإجراءات إدخال تغييرات سياسية و إقتصادية و أن السياسة و الإقتصاد مرتبطان ببعضهما البعض لذا لابد من وضع مخطط شامل يهدف إلى التغيير ،فإن الأوضاع التي مرت بها فرنسا كادت أن تؤدي إلى إنفجار حقيقي " (283).

و من الأدلة الأخرى التي كانت تدل على تردي الأوضاع الإقتصادية الفرنسية جراء ثورة الجزائر .هي فقدان التوازن المالي ، الذي نوقش في البرلمان الفرنسي و يعلق ديغول على ذلك قائلا " إن فرنسا بعد هذه الإصلاحات التي شملت الإقتصاد و أدت إلى تحريره و إخراجها من الإلتزامات التي كانت جراء حرب الجزائر ، سيكون هناك توازن إقتصادي دون اللجوء إلى المستعمرات " (284)

و من خلال هذا التصريح يتضح المأزق الحقيقي (285)، الذي كانت تعيشه الحكومة الفرنسية نتيجة قوة الثورة الجزائرية.

ثم إلتفت ديغول بعد هذه الإصلاحات إلى خنق الثورة في الجزائر و أراد بعث أسلوب العطف الأبوي الإستعماري القديم ، من خلال إدراج مشاريع إقتصادية علها تحقق ما أخفق فيه مشروع القوة و السلاح.

" لقد أصبح من الواضح الجلي بعد خمس سنوات من الحرب أنه من المحال إيجاد حل للمشكلة عن طريق إبادة أحد الطرفين المتصارعين فلا أعمال الإرهاب و لا القمع و لا العمليات العسكرية إستطاعت كلها أن تفتح الطريق نحو الحل الممكن" (286)، و التساؤل الذي يطرح، هل إستطاعت هذه المشاريع خنق إرادة الإستقلال المتوافقة مع الأعراف الدولية و القومية و تطور العالم الحديث ؟

283- Antoine Dupont (Fauville), Revue de la fondation et de l'institut Charles Degaulle (Le redressement Economique et Financier ,1958) P3.

284- Antoine Dupont ,P9 Ibid

285-قامت فرنسا بسلسلة من الإجراءات لما تضررت إقتصاديا جراء الأزمة الإقتصادية 1929م و هو ما ذكرته جريدة Le Reveil De Mascara " نظرا للصعوبات الإقتصادية التي ضربت محاصيل الكروم فإن فلاحي دائرة معسكر المجتمعون يوم الجمعة من 05 إلى 09 مارس 1930 قرروا تخفيض الأجر اليومي لليد العاملة الفلاحية بـ:02 فرنكات في اليوم و يبدأ تطبيق هذا الأمر بداية من 19 مارس 1930" .Le Reveil De Mascara Le: 08 Mars 1930

286-بسام العسلي ،الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة (دار النفائس الطبعة الثانية 1986) ص75.

لقد أراد ديغول إستيعاب الثورة بإستمالة الفلاحين و سكان الأرياف عن طريق توزيع الأراضي و تقديم القروض المالية و تجهيزها، لقد أعلن ديغول عن مشروعه في 13 أكتوبر 1958 في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة.

و هو بالفعل أسلوب لتهدئة الهياج الثوري، و أسلوب للإغراء خاصة البرنامج الفلاحي و ذلك لكسب ود الفلاحين، "فقد كان المزارعون الذين يكسبون 10 هكتارات سنة 1958 يمثلون ما يقرب 70 % و بالمقابل تؤكد الإحصائيات و بصفة جلية أن أغلب الأراضي الخصبة كان يسيطر عليها المعمرون" (287).

فأي شكل و أي نوع و أي أسلوب كان يريده ديغول في برنامجه الإصلاحي في ظل تعفن حقيقي، فهذه الوضعية أثارت سخط الفلاحين البسطاء، الذين إندمجوا بقوة في صفوف الثورة للتخلص من هذا التعفن الإستعماري.

فجو هذه الإصلاحات الإستعمارية هدفه إمتصاص غضب الفلاح "و القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعاشي بين الجزائر و فرنسا و ضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين و الجزائريين (288).

ففي الوقت الذي تم فيه إدراج هذا المشروع كانت أجهزة القمع الفرنسية تقوم بقهر الفلاحين في إطار مشروع شال الذي تزامن مع مشروع ديغول بحيث " انتزع حوالي 2158000 فلاح من مساكنهم و أصبحت أجهزة القمع و أجهزة مختلفة شبه عسكرية تمارس عمليات الضغط أما الغرض من مشروع ألف قرية (289)، حتى تجعل الفلاحين ينسون التأخر في تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي الذي أتى به الجنرال ديغول" (290).

فأجهزة القمع الإستعمارية التي هيأها ديغول لقمع الثورة هي متعددة، و منها بطبيعة الحال الجهاز العسكري بحيث وضع على رأسه شال، الذي استعمل وسائل التعذيب الممنوعة دولياً، خاصة في السجون (291)، التي في النهاية تركت إنعكاسا سيئا على الجنود الفرنسيين أنفسهم . و فقدان

287-الجيلالي صاري و محفوظ قداش، المقاومة السياسية، ص 205.

288-المجاهد (النسخة العربية) 25 أفريل 1961.

289-مشروع ألف قرية جاء به المستوطن Delouvrier في إطار المخطط الإقتصادي الذي اخترعه الجنرال ديغول .

290-شارل أندري جوليان:إفريقيا الشمالية تسير، ص134.

291-جاء في Revue de Presse: "قام الصليب الأحمر الدولي بزيارة 12 سجن بالجزائر فوجدها مكتظة بالمساجين و من الأمثلة سجن البرواقية حوالي 1874 سجين و سجن بربروس حوالي 1044 سجين و وجد وضعيتهم جد سيئة ". Nouvelle Serie 5eme Annee Janvier 1960, N°41.

الأمل بعد ظهور مشروع حق تقرير المصير الذي جاء به ديغول " إنهارت الروح المعنوية بين هـؤلاء، خاصة بعد إعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، مما جعل الجيش الفرنسي يتأكـد أنه يحارب في فراغ لأنه في البداية كان يحارب من أجلها" (292)، و كان مشروع ديغول فيما يتعلق بالفلاحة يضم النقاط التالية "احصاء عدد المستثمرين الأوربيين 50 ألف و عدد الفلاحين الجزائريين 600 ألف و تكسير العزلة المفروضة عليهم اجتماعيا و اقتصاديا و تزويد هؤلاء بمعلمين فلاحيين حوالي 450 معلم و ارشادهم عن طريق مهندسين و تجهيزهم بالعتاد الفلاحي و استصلاح الأراضي و اسكان فلاحي المدن في الأرياف و الاهتمام بالري" (293).

و واصل ديغول سياسته الإغرائية: فأوجد مساحة لمشروعه الذي يهدف إلى تهدئة الهياج الثوري و إغراء الفلاحين.

" لذا أدرج النقاط الخمسة لبرنامجه: 1-في الميدان الإجتماعي تسوية الأجور (294)، و رفعها إلى مستوى نظيرتها بفرنسا. 2-في الميدان الفلاحي توزيع 250 ألف هكتار على المزارعين المسلمين (295).

3-إعادة بعث القطاع الفلاحي و الصناعي عن طريق إستغلال نفط الصحراء و إنشاء مجمعات كبرى لصناعة الصلب و المواد الكيمياوية. 4-بناء مليون وحدة سكنية. 5-في المجال السياسي إنتخاب في ظرف شهرين ممثلي الشعب الجزائري بحيث يصل التمثيل لثلثي المقاعد للمواطنين المسلمين".

أما فيما يخص القروض المالية الموجهة للفلاحين الجزائريين لا تتعدى 2.6 مليار فرنك إستفاد منها حوالي 8401 مزارع، بالمقابل تشير الإحصائيات أن الأوروبيين كانوا يسيطرون على المؤسسات التي تقدم دعما للزراعة حوالي 14082 مزارع أوروبي تلقوا قروضاً مالية لا تقل عن 12.3 مليار و تضاعف هذا الرقم أواخر 1959.

و الغرض من ذلك سيطرة الأوروبيين على الأراضي و إيهام الشعب الجزائري بأن هذه الإصلاحات و المساعدة المالية قد إستفاد منها الفلاحين الصغار، و بالتالي جر عدد كبير منهم للقبول بهذا المشروع.

292-المجاهد (النسخة العربية) جانفي 1960.

293- Tiaret Agricole 12 Février 1960

294-حددت الرواتب الفلاحية مع بداية 1954 على الشكل التالي:المناطق الساحلية 385 ف، ما وراء الساحل: 348 ف، المناطق الهضبية:300 ف"
La Tribune Agricole 15 Mars 1954.

295- L'echo D'oran :04 Octobre 1958.

لكن في الحقيقة و بالرغم من أن هذا المشروع لا يخدم مصالح الفلاحين الجزائريين إلا أن لم يطبق على الإطلاق.

إن مشروع ديغول "لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية تجعل الجماهير الفلاحية هي صاحبة القول الفصل في تحديد مصير البلاد، و لكنه يريد إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير يستطيع الإستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية، كما يهدف إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين". (296).

إن مشروع ديغول في الجانب الفلاحي (297) الذي تضمن مجموعة من النقاط و على رأسها "توزيع حوالي250 ألف هكتار على الفلاحين، و توزيع أملاك صندوق للترقية الفلاحية إلى الملكية الريفية على صغار الفلاحين و تكثيف الزراعات في المساحات الكبرى المسقية" (298).

و لكن في الواقع أن هذه الأراضي لم تتوزع على الإطلاق و المساحة المسقية لم تعرف إلا زيادة ضئيلة و الإصلاح الزراعي الحقيقي يعني نزع الأراضي من يد الكولون و ردها إلى أصحابها الحقيقيين ، و مما يؤكد عدم إستجابة هذا المشروع طموحات الفلاحين الجزائريين هو زيادة مساحة الإستثمار بالنسبة للكولون و هو ما يبينه هذا الجدول لسنة 1957–1958 (299).

الوحدة :ألف هكتار

النواحي	أراضي محروثة	أراضي متروكة للراحة	أرضي البور	أراضي الكروم	أراضي خاصة بانتاج الخضر	أراضي منتجة بواسطة الآلية	أراضي غير منتجة	المجموع
الجزائر	631	518	8	95	85	18191	105	3333
وهران	1232	853	1	262	32	1466	181	4027
قسنطينة	1631	1418	23	18	76	2314	85	5565

296–المجاهد (النسخة العربية) 25 أفريل 1961.

297–ورد في Revue de Presse : " إن الأعمال في طور الإنجاز بحيث تم توزيع 150000 هكتار و في الجزائر الغربية تم إنجاز 08 مراكز للإصلاح الزراعي أما في الصحراء تم إنجاز مركزين و قد شمل المناطق التالية :(عنابة – قالمة – عين رقادة – سطيف – القبائل الصغرى – تيارت – سعيدة – شلف الكبرى – غرداية – تقرت)، و يسمح للمستفيد أن ينتقل من حقل الإقتصاد البدائي إلى حق الإقتصاد المتطور) .Janvier 1960.

298–من خطاب ديغول 01 أكتوبر 1958. L'echo D'oran :05 Octobre 1958.

299– Annuaire statistique , Deuxieme Volume 1958, P 88.

و كانت جل الأراضي الموجودة في الغرب الجزائري مخصصة لإنتاج الكروم بغـــرض صنـــع الخمور و كمثال على ذلك ما هو مبين في الجدول التالي 1957–1958 (300).

المناطق	الإنتاج بالهكتولتر	مردودية الهكتار	المساحة المخصصة
تيارت	100.8	23.6	4.2 آلاف هكتار
تلمسان	663.7	35.3	20.6 ""
مستغانم	3067.4	37.5	81.6 ""
وهران	5362.3	36.8	145.8 ""

و بالرغم من التصريحات التي جاءت على لسان المسؤولين الفرنسيين أن مـــع نهايـــة "1959م جرى توزيع 1500 قطعة أرضية زراعية إستفادت منها 700 عائلة، كما إستفاد في الصحـــراء حـــوالي 20000 مستفيـــد من هـــذا المشروع، و يتواصل المشروع إلى تحقيق هدف توزيع 150000 هكتار مـــن الأراضي بحيث تستفيد منه أكثر من 25000 عائلة" (301).

إلا أن في أرض الواقع لم يتحقق شئ من هذا البرنامج و المخطط الإستعماري الجديد.

و من الملاحظ أن في الفترة المحددة "ما بين 1954–1959 هناك نسبة كبـــيرة هجـــرت الأرض، و عـــددهم حوالي 500 ألف فلاح نزل مستواهم الزراعي و المعيشي و كان الدخل الإجمالي للزراعة للمعمرين تمثل حوالي 78 % و حوالي 13 %من اليد العملة بينما الدخل الإجمالي للزراعـــة لـــدى الفلاحين الجزائريين حوالي 05 % بينما عدد العمال الزراعيين حوالي 95 % " (302).

و يوازي ضعف الدخل و إنخفاض الإنتاج الزراعي و المستوى المعيشـــي، الحالـــة المزريـــة للفلاحين من خلال مساكنهم التي كانت عبارة عن أكواخ.

فأسلوب الإغراءات (303)، التي اتبعها ديغول ما هي في حقيقة الأمر إلا وجها من أوجـــه القمـــع، فمشروع ألف قرية هو عبارة في حد ذاته محتشدات لمراقبة سكان الأرياف.

300- Annuaire statistique , 1958, P 91..

301- Revue de Presse Janvier 1960.

302-خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة ، الجزء الثاني . ص 74.

303-تورد جريدة "Tiaret Agricole "[إن برنامج التنمية الفلاحية لسنة 1960 شكل أحد العناصر الأساسية من مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـــة المسمى بمشـــروع قسنطينة و الذي يهم 70 % من الكثافة السكانية و سيعيش من المورد الفلاحي حوالي 07 مليون مسلح و يحوز القطاع التقليـــدي على 600 ألف فلاح] Tiaret Agricole 12 Février 1960.

ففي الوقت الذي كان فيه ديغول يريد إستمالة الشعب خاصة الفلاحين ببرامجه الإستيطانية نجده كما ورد سابقاً "يهنئ القادة العسكريين على عملياتهم العسكرية في الجهة الغربية بحيث وجه رسالة شكر فيها شال و بقية القادة العسكريين الذين كان يشرف عليهم و من بينهم الجنرال غامبير" (304).

هذه العلميات العسكرية التي تواصلت لقمع الثورة خاصة في الجهة الغربية و باقي مناطق الوطن" و قد قام السفاح لا كوست بعمليات تمشيط من خلال تقسيم المنطقة إلى مربعات ما يسمى (الكادرياج) بحيث يتم تمشيط و تفتيش المربع تلو الآخر" (305).

كان مخطط ديغول يحمل الإصلاح من جهة و القمع من جهة أخرى و الهدف من ذلك إمتصاص غضب الثورة.

إن الإصلاح الزراعي الذي جاء به ديغول لم ينفذ إلا وفق ما يخدم مصالح الكولون، خاصة ما يتعلق بسقي الأراضي التابعة للكولون لذا سعى ديغول إلى بناء مجموعة من السدود خاصة في الغرب، "فعملية بناء السدود من وجهة نظر البورجوازية الزراعية مربحة جداً بسبب الإرتفاع في المردود الذي تنتجه، و بفضل القيمة العقارية الذي تحصل عليه الأراضي المروية سنة 1959م، و قدرت النفقات العامة للإستثمار في هذا المجال بحوالي 107 مليار فرنك سنة 1959م، و كانت المساحة المجهزة للمجمعات الكبيرة الساحلية حوالي 105000 هكتار مملوكة من 06 آلاف ملاك و لكن 70 % من مساحتها كانت في حيازة 07 % منهم، إن الفائدة من بناء السدود بالنسبة للبورجوازية الزراعية، و فيما يتجاوز مسألة المردود تكمن أساساً في فضل القيمة الذي توفره للأرض" (306).

فكل نقطة من نقاط برنامج ديغول الزراعي إلا و كان له هدف إستعماري بعيد، يقوي في ذلك نفوذ المستوطنين على حساب الفلاحين الجزائريين البسطاء.

إن السياسة الإستعمارية واحدة لا تتغير و إن تغير المظهر، هدفها إمتصاص خيرات البلاد و تجويع الشعب الجزائري و مناهضة أي حركة ثورية تتمرد على الإستعمار.

304- L'echo D'alger , 17 Avril , 1959.

305- بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة (دار النفائس . الطبعة الثانية) 1986). ص 153.

306- عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر . ص 204.

لذا و خدمة للإقطاع و الكولون معاً، قدمت الحكومة الإستعمارية مجموعة من التسهيلات، حدث ذلك قبل و بعد مجئ ديغول و الغرض دائماً هو توسيع نفوذ الإستيطان، "ففي جانفي 1958 ظهر مرسوم يتعلق بالفرق الفلاحية بناءاً على قرار من الحاكم العام و وزير الفلاحة الفرنسي يحمل مجموعة من المواد، المادة الأولى مثلاً يتم إنشاء غرف فلاحية في 12 ولاية بإقتراح من الحاكم العام، أما المادة الثانية هذه الفرق يتشكل أعضاءها من الكولون" (307).

إن تنظيم عملية الإستثمار الرأسمالي الإستعماري الفلاحي أساسه تحويل خيرات الجزائر عبر هذه الغرف إلى الحكومة الفرنسية، و تجويع و تفقير الشعب و بالتالي إلهاء الفلاحين عن ثورتهم حتى يصبحوا يفكرون فقط في إشباع بطونهم على حساب الثورة و هذا ما لم يفعله الفلاح أبداً.

و من خلال ذلك (مشروع ديغول الزراعي) يفند على الإطلاق إشاعة أن ديغول جاء بنية منح الجزائر الإستقلال.

بل بالعكس إنطلق من خرافة الجزائر فرنسية و راح ينفذ سياسته الإدماجية "مثل إدماج الأسواق الزراعية الجزائرية داخل المنظومة الإقتصادية الفرنسية الذي كان جزئياً أثناء أحداث نوفمبر 1954 في طريقه ليصبح إدماجا تاماً" (308).

إن سياسة الإدماج الرأسمالي الذي يقوم على الطبقية، ثراء أقلية و حرمان أغلبية، يقوم على العنف بجميع أشكاله و هذا ما طبقه ديغول للقضاء على الثورة.

إن الثورة الجزائرية رغم هذه الأساليب و أشكال العنف و الإضطهاد و الإغراء و المرونة إلا أنها تواصلت و إستمرت في تنظيمها و شموليتها و قوتها، نحو النصر، نحو الإستقلال.

307- *Code de L'Algérie Annoté , Année 1958. (J.O.A . 31 Janvier 1958).*

308- *L'echo D'oran , 21 Octobre 1958..*

الفصل الرابع

إستراتيجية الثورة في الريف

أ–دور الريف كأداة لوجستيكية للثورة 1954–1958

ب–موقع الريف و المسألة الزراعية في برنامج الصومام 1956 م

ج–وضع الريف و المسألة الزراعية أثناء المرحلة الإنتقالية 1960–1962م

أ-دور الريف كأداة لوجيستيكية للثورة 1954-1958

كان الريف ملجأ للتيار الثوري منذ القرن التاسع عشر (309) ، و مع انتقال رد الفعل باتجاه المدينة ، تغير الأسلوب و الوسيلة معا ، من كفاح مسلح إلى كفاح سياسي .

و ظهرت مجموعة من التيارات السياسية مختلفة الأفكار و الاتجاهات ، تدافع بأفكارها و طرقها الخاصة عن حقوق الجزائريين ، و كانت في كثير من الأحيان القاسم المشترك في مطالبها إظهار حالة الريف و الزراعة ، و وضعية الفلاح البائسة ، مطالبة بإصلاح هذه الوضعية ، و كانت تناور على هذا الجانب حتى تصير لها مصداقية شعبية .و استمر ذلك حتى فترة الخمسينيات من هذا القرن و لكن ذلك لم يجد نفعا مع الكولون و الإستعمار الذي كان متشبثا بفكرة الجزائر فرنسية ، و لا يقبل أي نقاش في هذا الموضوع و لتغير هذا المفهوم لدى الإستعمار عاد رد الفعل إلى الريف مرة أخرى و كان لابد من تصادم جسدي ،لأن النضال السياسي مع فرنسا أصبح مستحيلا .و منذ الوهلة الأولى دافع الجزائريون عن السيادة و الأرض فالكيان الجزائري له حق الوجود حرا مستقلا.

ففي نظر الأمير عبد القادر السيادة " تقوم على مبدأ الدين و الإقتصاد والقوة العسكرية " (310).

فالأرض مصدر صراع بين الإستعمار و الشعب الجزائري ، و كانت الحكومة الإستعمارية تلوح دائما بأن المشكل الجزائري مشكل اقتصادي ، و عليه الحل لديها يكمن في طرح مجموعة من المشاريع التي من خلالها يمكن امتصاص نقمة الشعب.

لكن بالرغم من ذلك فإن هذه المشاريع فشلت أمام طموحاته ، فتبلور الإتجاه الثوري المسلح لتحقيق السيادة و إسترجاع الأرض الضائعة .و ظهر هذا التيار منذ أحداث 8 ماي 1945 و الدعوة إلى الكفاح و الإستقلال كانت تأتي من الريف و الجبال و من بين الاشارات على ذلك ما كان ينقش

309-يور أبو القاسم سعد الله "كانت المقاومة في هذه الفترة تكتسي طابعا دينياً، و كان قائد الثورة يقوم بجمع القوى الروحية و السياسية و القائد (المرابط) جيد الثقافة و مطلعا على الأحداث و كانت الجمعيات الدينية من الناحية السياسية أحزاباً و من الناحية الإقتصادية تمثل إقطاعاً و في الحقيقة هذه الجمعيات في حد ذاتها مدرسة فكرية" الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 ص 50.

310-إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر (الجزائر، الشركة الوطنية للتوزيع ط2-1982) ص 20.

على الأرض عند نهاية الحرب العالمية الثانية "....عبارات عربية منها-لاإله إلا الله -المنتصر هـو الله..." (311)، و هذا دلالة على قوة و شجاعة الفلاح على تحمل هذه المسؤولية و في هذا الصـدد يقـول الشاعر محمد الشبوكي :

من جبالنا طلع صوت >< الأحرار ينادينا للإستقـــــــلال.

و هنا تبرز إشارة واضحة إلى دور الريف في أي عمل مسلح يدعو إلى الإستقلال " إن الثورة الجزائرية انطلقت بطريقة لم يكن ينتظرها لا الأعداء و لا الأصدقاء ، و ذلك لما لقيت من مـؤازرة شعبية كاملة ، و في طليعة الشعب كان جنودها المخلصون هم أبناء الفلاحين ، و لذا فـإن ثـورة نوفمبر اعتمـدت بالدرجة الأولى على هؤلاء الذين كونوا الوحدات الأولى لجيش التحرير الوطني ، و إستمروا حتى الإستقلال ، و من ثمة كانوا هم أول وسيلة اعتمدت عليها الثورة " (312).

إن مسألة الكرامة ، كرامة الإنسان هي التي أثارت ذلك الفلاح ، ليقف في وجـه القـوة الطاغية إضافة إلى ذلك سياسة التجويع و الإبادة التي تعرض لها لأكثر من قرن من الزمن فظـهرت بذلك روح التعاون و الشجاعة و القوة و النية الخالصة ، و هي قيم ثورية توفرت لدى الفلاحـين الجزائرين لمواجهة الإستعمار، كما تحمست أحزاب الحركة الوطنية للثورة و من الأمثلة على ذلـك: "مـا أجمعت عليه تقارير الادارة الاستعمارية حول حماسة الشباب للثـورة نتيجـة تأثـير التيـار الإصلاحي" (313)

" و بدأ شباب جيش التحرير الوطني في الإعداد للثورة منذ 1954 و انطلقوا في عملـهم إلى القـرى فوجـدوا الفلاحين يتقدون حماسة، و يبقى للفلاح الجزائري الفضـل في إستمـرار الثورة و تجاوزها للصعوبات فلقد صمد الفلاح لسياسة التجويع و الإبادة و كـانت الـروح التعاونيـة السائـدة بين الفلاحيـن هـي التي كفـت جيش التحريـر مؤونـة البحث عن الملجأ و الطعـام و اللباس " (314).

لقد جعلت فعلا الحياة في الأرياف ، و سلامة البنية من الفلاح ، نموذجا كاملا للإنسان الثائر ضـد طغيـان الاستعمار و شراسة الكولون .فلقد لعب الريف فعلا دورا أساسيا في حرب التحرير و كانت القلة القليلة من السياسيين في المدن هي التي توجه هذه القوة الخلاقة التي قامت بواجبـها على أحسن مايرام .

312-زبير سيف الإسلام، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي (المؤسسة الجزائرية للطباعة 1988) ص134.

313- 6987 Cotation I12 , Activites Politico Réligieuse (1955-1956).

314-عثمان سعدي:"دور الفلاح في الثورة "(مجلة الشباب الجزائرية ،العدد السادس نوفمبر 1961) ص02.

لقد دخل سكان الريف بكثافة إلى الثورة (315)، " و لقد كان الفلاحون يتدربون على العمل العسكري و القيام بالهجومات و نصب الكمائن و القيام بالهجومات و جلب القوات الاستعمارية إلى المناطق الريفية الصعبة للإنقضاض عليها ، ناهيك عن حفر الخنادق و الملاجئ و جمع الأموال و المعلومات " (316).

إن الفلاح في الريف لم يكن ينقصه الوعي ، لأنه أحس بالظلم المسلط عليه من قبل الاستعمار بل ما كان يفتقر إليه هو التنظيم فقط و التخطيط و هو ما وجده في بقايا مناضلي المنظمة السرية، و في مراحل متقدمة من الثورة سيصبح بعض قيادي الثورة من الريف .

و لما كانت الإنطلاقة في أول نوفمبر 1954 م كانت البداية لكفاح مرير ، منظم و مخطط له ، و الدليل على ذلك الإنطلاقة الزمانية و المكانية الشاملة التي كانت موحدة تركت الذعر و الهلع لدى الكولون و الحكومة الاستعمارية ، لذا ضاعفت عدد قواتها مدعمين بأسلحة الحلف الأطلسي علها تقضي على الثورة و هي في أول عهدها، و الذي يؤكد ذلك تقارير الإدارة الفرنسية مثلاً "بنك الفلاحة و التجارة B.A.C تمكن من سحب 75مليون فرنك موجهة لتمويل مشاريع في الريف لصالح الفلاحين المسلمين بالغرب الجزائري و ذلك نظرا للأعمال التي قام بها الخارجون عن القانون (317) و انتشرت الثورة عبر التراب الوطني بحيث " و أصبح الريف الجزائري أكثر تنظيما و توسعت عمليات المجاهدين و ظهر تماسك بين مجاهدي الغرب و الوسط و أصبح جيش التحرير يتصرف في إدارة الأرياف بتطبيق العدالة و تنظيم العلاج و التعليم و جمع الإشتراكات و التبرعات و ضبط عملية الاتصال " (318).

315-يدرج Abdelkader Djeghloul شهادة تاريخية للمجاهد العربي بن مهيدي حول الفلاحين "إن هؤلاء الرجال دون زي عسكري إنخرطوا في صفة جيش التحرير و جبهة التحرير هم الأعين و الآذان و الأطراف للبقاء على قيد الحياة" Huit Etudes sur L'algerie (ENAL, alger 1986), P83.

316-مقابلة شخصية مع مجاهدين من منظمة المجاهدين بولاية تيارت، شهر أوت 2000.

317- 5548 Cotation 3H101 , Conseil General (Demande de Credits).

318-السجل الذهبي لشهداء ولاية معسكر، وثيقة خاصة – ص49.

لقد إنطلقت الثورة عبر كامل التراب الوطني ، " و في الحقيقة إن الجبهة الوهرانية لم تفتح هجوما واسعا و عاما على الاستعمار إلا بعد 1956 عدا بعض العمليات العسكرية التي بدأت منذ أكتوبر 1955 و من بين أولى المعارك مثلا في منطقة معسكر سيدي قادة في أفريل 1956 و معركة جبل القصر 06 جوان 1956 و في 07 ماي 1956 وقع هجوم استهدف مزارع المعمرين في كامل القطاع الوهراني، مثلا حرق حوالي 18 مزرعة بتغنيف وحدها إلى جانب مزارع أخرى بسيق و المحمدية " (319).

و بغرض شمولية الثورة جرى تقسيم التراب الوطني إلى ستة ولايات ثورية بعد 1956 م فمثلا الولاية الخامسة (320)، كانت تتكون من عاصمة الولاية وهران و تلمسان ، سيدي بلعباس ، مغنية ، ندرومة ، سيدو ، مستغانم ، سيق ، غليزان ، معسكر ، تيارت ، سعيدة ، فرندة ، المشرية ، عين الصفراء ، البيض و أفلو و لقد سلخت منها أجزاء ضمت إلى الولاية السادسة الصحراوية و كانت الولاية الخامسة محاذية للحدود المغربية و هذا ضمن لها ميزة هامة إستراتيجية خاصة لتمويل الثورة.

" وقد تعاقب على قيادتها المسؤولين الآتية أسماؤهم : محمد العربي بن مهيدي ، عبد الحفيظ بوصوف و هواري بومدين و بودغن بن علي و حدو بوحجار (المدعو عثمان).

و كان العربي بن مهيدي ينسق مع الحاج بن علا و بوصوف عبد الحفيظ و العقيد عثمان و عباس هواري و شيبان بومدين و سايح ميسوم و شيب الطيب و مطيش عبد القادر و يعرف بجابر و حمايدية الطاهر و يلقب بزبير و هم الذين نظموا هجوم 1 جانفي 1955 في الجهة الغربية " (321).

319-نفس المرجع ص50.

320-ملف بقلم محمد قنطاري الجمهورية الأسبوعية العدد 284 يورد فيه الأسباب التي أدت إلى تأخر النشاط العسكري في الجهة الغربية "نظراً لأهمية المنطمة الغربية و إستراتيجيتها إذ تمثل الولاية الخامسة لغرب الوطن ثلث التراب الوطني، أصدرت القيادة الثورية للولاية الخامسة اوامرها الأفواج جيش التحرير الوطني و الفدائيين حتى تتجنب دخولها في معارك مع القوات الفرنسية و التقليل من العمليات الفدائية و التخريبية لمنشآت العدو العسكرية و الإقتصادية و ذلك لجملة من العوامل منها 1)تأمين القطاع الوهراني و التنسيق و توحيد العمل بين النظامين السياسي و العسكري لجيش و جبهة التحرير الوطني و إنشاء القواعد و المراكز الخلفية للثورة بالريف المغربي و شرقه لضمان إستمرار التموين و العلاج و التدرب 2) ترقب وصول الأسلحة و تأمين دخولها للجزائر من حين لآخر لتسليح القطاع الوهراني و مناطق الولايات المجاورة له الرابعة و السادسة و الثالثة عن طريق دخول الأسلحة للموانئ المغربية الريفية ".

321-الجمهورية اليومية 02 اكتوبر 1994.

و كانت مناطق الولاية الخامسة تتوزع إلى نواحي و النواحي إلى أقسام و الأقسام إلى دواوير تابعة إلى لجنة التنفيذ و التنسيق " فمثلا سعيدة كانت تضم القسمين 35 و 45 و القسم 35 يضم سعيدة ، حمام ربي ، أولاد عود و القسم 45 يضم تخمارت ، وادي العيد ، عيون البرانيس و أولاد خالد و الناحية الثالثة كانت تضم القسمين 55 و65 .و القسمان 55 و 65 يضمان عين المانعة ، سيدي أحمد ، الخيثر ، سخونة " (322).

إستراتيجية (291) الثورة في الريف :

و من خلال هذا التقسيم يظهر مدى التنظيم الذي صارت إليه الثورة و القصد من ذلك الإنتشار الكامل لها ، على مستوى التراب الوطني و حتى تصل القرارات بسرعة من القمة إلى القاعدة و يتم تنفيذها بشكل منظم و سليم و بالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.

و كان الريف القوة الضاربة في الثورة و التوجيه كان يأتي من المدينة ، و جبهة التحرير و جيش التحرير، بالرغم من قوتها إلا أنهما إحتاجا إلى الريف كي يضربا الاستعمار و يحققا الغايات.

و رغم الخسائر التي منى بها جيش التحرير من خلال سقوط قادته في يد الاستعمار " كإستشهاد ديدوش مراد جانفي 1955 " (324) ، و أسر البعض منهم إلا أن الثورة تواصلت و ظلت تملك قوتها في الريف، و من بين الأدلة على ذلك قدمت الفرق الإدارية المختصة تقريراً الى مقر مقاطعة وهران في شهر ديسمبر 1959 "تشكو فيه عدم احصاء عدد البطالين الموجودين في الأرياف نظراً لخطورة الوضع الناجم عن حوادث الجزائر" (325).

و كان الإتجاه الثوري يريد خلق قواعد خلفية في الأرياف ،لأنه النواة الأولى للمقاومة .إن هذا التماسك للإشارة الذي حدث بين الجانب العسكري و السياسي في خلق قواعد نضالية في الريف لم يكن نتيجة ظروف 1954 م و إنما تكون منذ أحداث 1945 م.

322-محمد دادة: "الثورة في سعيدة مخبر تاريخ الجزائر و إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، (دفاتر التاريخ المغربية عند 03 ديسمبر 1989)، ص 53.

323-الإستراتيجية :كلمة يونانية الأصل و تعني فن من فنون العسكرية يتناول الوسائل التي يجب الأخذ بها في قيادة الجيوش، و الإستراتيجي خبير بالخطط الحربية و تعني كذلك توجيه الإمكانات السياسية، هذا التعريف مأخوذ من المنجد في اللغة و الإعلام (دار الطباعة بيروت، المكتبة الشرقية) ص 31.

324-مجلة اول نوفمبر : "ثورة نوفمبر 1954" (عدد 52، الجزائر 1981)، ص 40

325- 4701 Cotation 116 , Ibid

" و بالرغم من الخطأ الإستراتيجي الذي وقع سنة 1954 و المتمثل في عدم تكوين و تنظيم الحركة النضالية إلا أن الجبهة الواسعة من الثوار كان لهم تكوين عفوي في الأرياف .

و بالرغم من التساؤل الذي يطرح منذ تأسيس المنظمة الخاصة OS 1947 ، لمن تكون الغلبة و الإنتصار هل للمقاومة المسلحة سيئة التكوين قليلة العتاد ، و العدد أم للقوات الاستعمارية المنظمة كثيرة العدد و العتاد ؟ " (326).

و الفرق كان في وجود قيم ثورية متوفرة لدى سكان الأرياف و التي حاولت السلطات الاستعمارية بترها و قلعها عن طريق مشاريعها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الإستطانية إلا أنها لم تنجح.

و كان الفلاح يتميز بالقوة و الدهاء و الذكاء الذي يتوفر أحيانا عند مناضل المدينة.

و لما استمرت الثورة في تحقيق إنجازاتها و انتصاراتها كانت القاعدة في ذلك تعتمد على الفلاح الذي يقوم بالتمويل و المراقبة "وسعت الثورة في تكوين مجموعات منظمة على شكل فرق و كتائب في الدواوير تتحرك ، مابين المداشر و القرى لضرب مراكز العدو ، ثم مراقبة كل صغيرة و كبيرة ، في الريف لتصل إلى القيادة لإتخاذ الإجراءات " (327)

و إضافة إلى أن الريف منح القيادة و الجند للثورة ،فإنه لم يتخل عن واجبه في منح المزيد للثورة ، خاصة الدعم المادي عن طريق التبرعات و الاشتراكات و من الأمثلة على ذلك و هي كثيرة " بعث المعتقلون الموجودون في معتقل أفلو مساعدة مالية بقيمة 320000 فرنك ، و ذلك بعد عملية التبرع التي قاموا بها داخل هذا المعتقل توجه نحو القيادة العامة بولاية الخامسة " (328).

كما كان الفلاح يقدم الأسلحة التقليدية كأسلحة الصيد و الطعام و اللباس و هذه المبالغ المالية التي كانت تجمع توجه لشراء الأسلحة و الأدوية و عن طريق هذه التبرعات تدفقت الأموال و الأسلحة مما جعل الاستعمار يلجأ إلى خلق المناطق المحظورة و المحتشدات و الإكثار منها.

326- Mohamed Teguia, P168.

327- شهادة تاريخية من منظمة المجاهدين بولاية تيارت، شهر أوت 2000.

328- Elmoudjahid , 1956 (Office Des Publications , Belghrad), P37.

يقول لخضر بن طوبال " عندما اتخذ الإخوان موقفا بتوزيع مسؤولية الوطن كله عليهم فإن الجبهة الغربية مثلا كانت تتكون كمايلي : لجنة تضم 12 مجاهدا ممن يعرفون تلك الجهات كلها معرفة صحيحة و قد تحمل الشعب أعباء التمويل و التموين ، إذ فرضت عليه إشتراكات يراعى فيها طاقة كل واحد ، إذ كنا نحسب مكاسب كل شخص .هل أنه يملك بقرتين .هل يملك لوازم الحراثة ، لحرثة أرضه .هل يحرث ثلاثين هكتارا ، هل يملك عشرين هكتارا و بذلك فإننا كنا نعين لكل إنسان ما يستطيع دفعه دون أن يتضرر و حتى تبقى ميزانيته جيدة " و يردف قائلا " أنا لست أعرف إن كانت توجد عندنا طبقة من العمال الذي اعرفه هو أنه عندنا طبقة من الفلاحين ، تمثل بنسبة 80 % لأننا نضيف إلى هذه النسبة المعتبرة ، القرى الصغيرة التي تعتبر سكانها فلاحين ، و كذلك بعض المدن الكبيرة تعتبر كلها فلاحية ... أضحت ثورة الفلاحين و الفقراء " (329).

و من خلال ذلك يتضح أن الفلاحين كانوا نواة فعالة ماديا و بشريا.

و كانت هناك طرق أخرى لجمع الأموال " عن طريق المخالفات المرتكبة ضد القانون الذي سنته جبهة التحرير و تأتي كذلك من رسوم الزواج و الطلاق و إيصالات البيع ، و الكراء و الإيجار و الاشتراكات الشهرية، التي كانت تدفعها كل عائلة و كل فرد وفقا لإمكانيته و قدرته المادية " (330).

"و قد أعفت جبهة التحرير الوطني ذوي الدخل الضعيف و كانت هناك مصادر أخرى كذلك عن طريق التبرعات من الأثرياء المتعاطفين مع الثورة و كذلك من الزكاة" (331).

و هناك مثالا آخر في سعيدة بحيث أولت قيادة جبهة التحرير عنايتها بتنظيم الموارد المالية التي كانت تأتي من الاشتراكات و الإعانات و التبرعات و الغنائم الحربية و تسلم إلى مسؤول القسمة ثم إلى مسؤول الناحية و هو بدوره يسلمها إلى مسؤول المنطقة لتصير في خزينة الولاية الثورية "(332).

329-لخضر بن طوبال "حديث حول الثورة التحريرية" (مجلة الباحث العدد الثاني)، ص 136.

330-مقابلة شخصية مع مجاهدين بمنطقة آفلوا، تيارت، وهران، (جوان - جويلية - أوت 2000).

331-حلوش عبد القادر "شهادات حول حرب التحرير" (مخبر تاريخ الجزائر و إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، دفاتر التاريخ المغربية، عدد 03 ديسمبر 1989)، ص77.

332-محمد دادة، المرجع السابق الذكر ، ص 63.

و كما ذكر سابقا أن هذه الموارد المالية توجه نحو التجهيز،تجهيز الثـــورة بالعتـــاد الحـــربي و الأدوية و الألبسة و مساعدة الفقراء و عائلات المجاهدين و المساجين،و حـــتى تمتـــص القـــوات الاستعمارية هذا الدور الفعال قامت بتنفيذ سياسة مخادعة غرضها المراوغة عن طريق فرقها الاداريـــة المختصة S.A.S "بحيث اعتبرت الفلاحة انشغالها الوحيد و ذلك بتقديم مســـاعدات ماديـــة و تقنيـــة للفلاحين الجزائريين و تغطية الحاجيات الغذائية للسكان في الأرياف الذين يعانون سوء التغذية" (333).

نظام المراكز و الملاجئ و الإتصال في الأرياف :

لقـــد أسست قيـــادة جبهة التحرير الوطني مجموعة من المراكز و الملاجـــئ عـــبر الـــتراب الوطني ، و نظمتها تنظيما محكما ، بعيدا عن أعين الإستعمار و أعوانه من الخونة و كـــانت هـــذه المراكز و الملاجئ متغيرة و متنقلة حتى لا تتمكن الإدارة الفرنسية من الكشف عنها و القضاء عليها.

و تكمن أهمية المراكز في أنها تسهل عملية الإتصال داخل المناطق الثورية و خارجـــها فقـــد إضطلعت هذه المراكز التي كانت جد متقاربة و كثيرة بدور كبير يتمثل " في تموين و إيواء و عـــلاج أفراد جيش التحرير " (334).

و تقام هذه الملاجئ في الأرياف في وسط الغابات و الجبال ، و تضع بطرق تقليديـــة و يتـــم تخريبها عندما يتنقل الثوار من منطقة إلى أخرى .

و في كثير من الأحيان " تحفر هذه الملاجئ على شكل خنادق في عمق الأرض " (335).

و تقوم هذه الملاجئ بنفس المهام التي تقوم بها المراكز خاصة الاتصال. و توفر الأمان و الأكل و الراحـــة أما النقـــل كان بواسطة الدواب لكونها أكثر ملاءمة لحرية التحرك في مســـالك الوعرة و الصعبة و ذلك لنقل الأسلحة و الذخيرة .

لقد لعب الفلاح دورا هاما في هذا المجال ، من حيث النقل ، الأكل ، اللباس ، التموين بصفة عامة، بناء المراكز و الملاجئ و الاتصال ، خاصة هذه الأخيرة التي كـــانت بطريقتـــين ، الطريقـــة التقليدية تعتمد على سكان الأرياف -الفلاحين - كتمرير الرسائل و مراقبة العدو و الخونة ، و تتبـــع تحركاتهم و تنقلاتهم ، و نشر الوعي داخل صفوف الجماهير ، و تكثيف و توسيع النشاط الإعلامي

333- 4701 Cotation I16 Ibid

334-مقابلة شخصية مع مجاهدين في منطقة آفلوا ، شهر جوان 2000.

335-مقابلة شخصية مع مجاهدين في منطقة تيارت، شهر أوت 2000.

بغرض التعبئـــة" أما الطريقة الحديثة فكانت تعتمد على النشريات التي توزع على السكان في المـدن و الأرياف ، دون أن ننسى دور الجرائد كجريدة المجاهد و وسائل الاتصال السلكية و اللاســلكية ، التي أصبحت الثورة تعتمد عليهما ثم تطورت الوسائل " (336) و بتطور الثورة " جاء نظام الإشارة الــذي لعب دورا هــاما في ميدان المعارك " (337)، و هــو مــا اصطلحــت فرنســا تسميتــه " LE TELEPHONE ARABE "

و لكن مع ذلك يبقى الفضل الكبير للإتصالات البطيئة التي كانت تعطي معلومات أوفر عـبر الجبال و التي كان يقوم بها الفلاحين الموثوق فيهم ، ضف إلى ذلك البداهة و الفطنة التي يتميز بهــا الفلاح البسيط ، و التي ساعدت في عملية الإتصال ما بين المراكز و المناطق الثورية.

إلى جانب هذا فلقد لعبت المرأة و الطفل دورا كبيرا في الاتصال داخل المحتشدات و تنظيــم القاعدة و التوعية ، و بالتالي تحولت هذه المحتشدات إلى معاقل حقيقية من حيث الدعم و التنظيم .

و نتيجة لذلك إشتدت الحركة الثورية الفاعلة من حيث التنظيم و التخطيط العسكري الذي إتبعته الثورة منذ 1956 م ، كتوحيد الأفواج و تقسيمها إلى وحدات قتالية موحدة العــدد و العدة ، و كانت الوحــدة الأساسية هي الكتيبة و كان هذا التنظيــم منتشر عبر مناطق الولايات الثوريــة ، و الكتيبة كانت تتشكل من فرق كما إستحدثت فرق أخرى ، مثل فــرق الكومنــدوس المكلفــة بالتدخل السريع و فرق الفدائيين ، و فرق شبه عسكرية تقــوم بأعمــال التخريــب للمنشــآت الاستعمارية .

و لقد استبسل الفلاحون في المعارك الكبرى و من النماذج على ذلك هجوم " أكتوبــر1955م على قرى و مدن الغرب مثل مغنية ، ندرومة ، سيدي بلعباس و الغزوات و مستغانم حيث تم توزيــع خلال هذه الهجومات مناشير على القرى و الدواوير و تواصلت هذه المعارك إلى غاية جــانفي 1956 م، فتم حــرق و تخريب عــدة مــزارع و مهاجمة سيارات الدرك و نســف الســكك الحديديــة و خطوط الهاتف و كان ذلك في وهران و تلمسان " (338).

336- Abdelkarim Hassani , Guerilla sans visage Tome1: les premiers reseaux Entreprise Algerienne 5 place Amir Abdelkader, alger) P28.

337-نفس المرجع، ص 144.

338-الجمهورية 02 أكتوبر 1994م.

و كانت السلطات الاستعمارية تقوم بتسليط أشد أنواع العذاب على سكان الأرياف خاصة لما تكون العملية الثورية قد استهدفت مزارع الكولون و أوقعت خسائر بها و من الأمثلة الثورية الأخرى ما جرى في أفلو التي كانت تضم جبل العمور (339)، حيث توجد (القعدة)الشهيرة و هي إحدى معاقل ثورة التحرير و تعتبر من الناحية التضارسية ، صعبة فهي على شكل مائدة صخرية مقطعة الأطراف عملت التعرية والانكسارات على تشكيل معظم أجزائها و هي صعبة المسالك ، وعرة المنافذ كثيرة الأخاديد ، عميقة المخانق ، حصينة من جميع الجهات ، هذه الميزة الطبيعية الهامة جعلتها تشهد جملة من المعارك و الكمائن .

أهم المعارك و الكمائن و الإشتباكات (340)

المعركة	مكانها	تاريخها	القائد	تشكيلة جيش التحرير	خسائر العدو
معركة الخطيفة	الغيشة	3 أكتوبر 1956	محمد بن جلول	70 مجاهد	45 قتيل و أسر 05 جنود
معركة شوابير	سيدي عثمان	4 أكتوبر 1956	موسى مراد	400 مجاهد	حوالي 1375 قتيل
معركة جبل الناظور	قلتة سيدي ساعد	30 أفريل 1957	زبانة أحمد	كتيبة واحدة	35 قتيل و أسر 75 جندي
معركة تبيكة	القعدة الشرقية	ديسمبر 1957	طالب صادق	الكتيبة 2 القسمة 1	40 قتيل
معركة قنيفيد	شرق أفلو	أفريل 1958	صدوقي الحاج	الكومندو الأول	06 قتلى
معركة خنق عطية	القعدة الغربية	4 ماي 1958	عبد الغني	80 مجاهد	13 قتيل

جدول إحصاء الكمائن و الاشتباكات بمنطقة أفلو

النوع	الموقع و المكان	التاريخ	خسائر العدو	
			الأرواح	العتاد
هجوم	أفلو	1957/11/01	04 قتلى	خسائر هامة في المعدات
كمين	الشوابير	نوفمبر 1957	25 عميل	خسائر في المعدات
10 عمليات فدائية	الغيشة	1957/12/23	06 قتلى	خسائر في المعدات
إشتباك	الأفران	ديسمبر 1957	06 قتلى	خسائر في المعدات
كمين	بومقطا	جانفي 1958	24 قتيل	خسائر هامة
عملية هجوم	أفلو	11 جانفي 1958	14 قتيل	عتاد و غنم 12 قطعة حربية
كمين	جنوب أفلو	1958.	-	خسائر مادية

339-منطقة جنوب الولاية الخامسة الثورية.

340-شهادة تاريخية من طرف مجاهدي منطقة آفلوا، شهر جوان 2000.

و لقد كانت هذه المنطقة (341) ، هامة بالنسبة للثورة نظرا للخسائر التي كبدتهـــا لقـــوات الإحتلال خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1956–1958 م و لعبت أرياف هذه المنطقـــة دورا معنويـــا للمجاهدين و اتسع هذا الدعم المعنوي نحو مناطق أخرى ليستمر العمل الثوري ، و تجمع جلســـات و منـــاقشات المجلـــس الوطني الفرنسي " على خطورة الوضع في الجزائر تتبعه نشـــاط الإرهـــاب (الثوار)" (342)

341–يورد ازغيدي محمد لحسن : " لقد زادت معنويات جيش التحرير و إيمانه بجبهته و حيشة، فكانت معركة جبل عمور في 02 أكتوبر 1956 و الـــتي شارك فيها 500 مجاهد من جيش التحرير، و كانت القوات الفرنسية بالمقابل تعد بالآلاف و تواصلت المعركة أسبوعا كاملا و قد حقق فيها جيش التحريـــر إنتصارا كبيرا، حيث بلغت خسائر المستعمر 1375 قتيل من بينهم 92 ضابط دفنوا بثيارت و إحراق 22 سيارة و إسقاط طائرات حربية"،مؤتمر الصومـــام و تطور ثورة التحرير، ص 149.

342– Depats de L'assemblée Algeriénne 05 Aout 1955.

ب- موقع الريف في برنامج الصومام 1956 م:

دخلت الثـــورة الجزائريـــة خـــلال المرحلة الثانية ما بعد 1956 م مرحلة الشمول و التنظيم و القوة، و تجسيد ذلك من خلال إنعقاد مؤتمر الصومام ، من جهة و عجز فرنسا عن قمع الثورة من جهة أخرى.

و كانت من جملـــة الظروف الداخلية و الخارجية التي انعقد فيها المؤتمر .اتساع نطاق الثورة و استمراريتها من خلال أحداث 20 أوت 1955 و تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين و إضراب طلبة الجامعات و الثانويات في 19 ماي 1956 و هذا الذي يعني شمولية هذه الثورة بحيث أصبحت كل فئات المجتمع الجزائري مشاركة فيها و بطرقها الخاصة.

ضف إلى ذلك النصر الدبلوماسي الخارجي من خلال تدويل و تدوين القضية الجزائريـــة في هيئة الأمم المتحدة، و بذلك حركت الرأي العام العالمي و الضمـــير الإنســـاني الرافـــض للهيمنـــة الاستعمارية.

و كان من بين الأهداف التي رسمها المؤتمر ، إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما و الإخـــلال إلى أقصى حـــد ممكـــن بالحالـــة الإقتصادية و الإجتماعية لفرنسا ، بحيث يستحيل عليها مواصلـــة الحرب و توسيع و تطوير الثورة إلى الحد الذي يجعلها مطابقة للقوانين الدوليـــة ، و منـــح جيـــش التحرير شخصية و تنظيم حكم سياسي يمكن الاعتراف به و مؤازرة الشعب في حرب الإبادة الـــتي تخوضها فرنسا ضـــده. و إنعقـــد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 مصادفة للذكرى 20 أوت1955م و هذا الذي أثبت استمرارية الثورة ، ضد الوجود الاستعماري ، و أختير انعقـــاد المؤتمـــر " بـــواد الصومام " (343)

لمناعة المنطقة طبيعيا و تكذيب إدعاءات فرنسا حول سيطرتها على المنطقة و قد خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات ، سخرت لتنفيذها وسائل من بينها إدراج شريحة هامة و المتمثلة في طبقـــة الفلاحين ، هذه الطبقة التي تحدث عنها بيان نوفمبر 1954 و لو بطريقة غير مباشرة بقوله " هكـــــذا تتخلص من جميع التنازلات المحتملة و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميـــع الطبقـــات الاجتماعية و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية ، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر " (344).

343-زبير سيف الإسلام، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، ص 135.

344-إرجع إلى بيان 01 نوفمبر 1954م.

فالثـــورة كانت ثـــورة شاملة ، لم تستثني طبقة على أخرى ، بل أرادت مشاركة كل الفئات و إن لم يتم إدراج مسألة الإصلاح الزراعي كبند واضح في هذا البيان الـــذي حـــدد إســـتراتيجية الثورة. فجبهة التحرير قد بدأت المعركة على مستوى الداخلي ، و كانت إجراءات عامـــة يحتمـــل قبولها من كل الفئات الجزائرية.

إن الطبقة الفلاحية خلال حرب التحرير لم تكن ذات تنظيم مستقل حتى توضح مطالبها كما أنشأ مثلا الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، بل كانت القاعدة الأساسية لهذه الثورة لكونهـــا الطبقـــة المسحوقة وكانت مسألة التحرير تستوجب تأجيل قضية الإصلاح الزراعي إلى ما بعد الإستقلال.

و بالفعل كانت هذه استراتيجية الفلاحين في الثورة من خلال النضال المسلح ضد الاستعمار و التعاون فيما بينها كقيمة ثورية لمواجهة الإجراءات و القوانين و الإصلاحات الفرنسية ثم النضـــال الفكـــري ضد مفهوم الإقطاعية .و طبق ذلك في الميدان من خلال الإنجازات العسكرية و السياسية و قدمت طبقة الفلاحين للثورة التموين و الإمداد و القيادة و الجند و الدعم المعنوي و حرصت على تطبيق توجيهات جبهة التحرير خاصة منها التوجيهات العشرة لجيش التحرير و هي :

" 1–مواصلة المقاومة حتى الاستقلال التام

2–مواصلة سحق و تدمير إمكانات و قوات العدو و استرجاع ذخيرته و معداته

3–البحث عن حركة جديدة توسع المنظمة (جيش التحرير) و تقويتها

4–تقوية و تطوير الإمكانات المادية و النفسية و التقنية لوحدات جيش التحرير الوطني .

5–تقوية العلاقة بين نقاط القيادة و مختلف الوحدات.

6–تطوير شبكة الإستخبارات وسط العدو و كذلك وسط الشعب

7–تطوير شبكة تأثير جبهة التحرير الوطني لدى الشعب و هذا من أجل وضع ركيزة متينة و مستمرة

8–تقوية مفهوم التربية و الأخلاق الحسنة في صفوف جيش التحرير.

9–تقوية روح الأخوة و التضحية و العمل الجماعي لدى مقاتيلينا.

10–العمل بمبادئ الإسلام و التسامح لتحطيم قوى الاستعمار " (345).

-345 *Elmoudjahid 1956 , P16.*

و لو أن الفلاح قد سلك هذا المنهج بفطرته التى اكتسبها من خلال القيم الثورية و تجسيدها في أرض الميدان و سعى إلى تحقيق النصر بكافة الوسائل .

و لقد وجه مؤتمر الصومام إلى الشعب الجزائري رسالة تحمل وجهين ، الوجه الأول يوضح فيه دور حركة الفلاحين في النضال التحرري و الوجه الثاني كشف فيه أساليب الاستعمار لإغراء هذه الحركة و عنوان هذه الرسالة : " مؤتمر الصومام تحويل الغضب الشعبي إلى طاقة خلاقة :(حركة الفلاحين) " إن المشاركة المكثفة للفلاحين و الخماسين و العمال الزراعيين في الثورة و النسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين و المسبلين في جيش التحرير الوطني هذه المشاركة أثبتت بعمق طبيعة المقاومة الشعبية الجزائرية .

فيما مضى كانت السياسة الاستعمارية مؤسسة بالخصوص على مصادرة و اغتصاب الأراضي (حبوس، عرش، أملاك) و قد استمرت إجراءات نزع الملكية إلى غاية 1945-1946 م

و الآن أصبحت الحكومة الاستعمارية تدعو إلى الإصلاح الزراعي ، و ذلك بتوزيع بعض الأراضي المسقية و ذلك بتنفيذ قانون مارتان الذي ظل حبرا على ورق (LETTRE MORTE) لإعتراض موظف سامي من معاوني الاستعمار . و هذا لاكوست ذاته يجرؤ على التفكير في إجراء تدبير و هو نزع الملكية من بعض الأملاك الكبرى و لحفظ التوازن و تطمين كبار الكولون و إسكات اعتراضهم قررت الحكومة الفرنسية إجراء إصلاح في الخماسة و هو تدبير خبيث يريد أن يوهم بأن هناك خلاف بين الفلاح و الخماس .

و الواقع أن الزراعة تطورت طبيعيا نحو وضعية أكثر إنصافا دون تدخل الدوائر الرسمية و تحولت بصفة عامة إلى شركة بالنصف (CHORKA BENES)(346) ، إن هذا الأسلوب الذي لجأ إليه الاستعمار يوضح البلبلة و الذبذبة التي أضحى عليها و يعمد في ذلك إلى خداع أهل الفلاحة ليصرفهم عن الثورة .هذه التصرفات (تصرفات آخر لحظة) لن تغلط الفلاحين الذين أفشلوا مخطط تقسيم الجزائريين إلى عرب و بربر .فالفلاح أصبح مقتنعا أن عطشه للأرض لا يرويه إلا الإنتصار و تحقيق الإستقلال.

فالإصلاح الزراعي هو الحل لمشكلة البؤس الذي تتخبط فيه الأرياف الجزائرية هو الحل الثوري لتحطيم و هدم النظام الاستعماري الإستغلالي.

346-يذكر احمد توفيق المدني:الشركة بالنصف، حياة كفاح ،ج3 (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1982)، ص 256.

لـــذا يجب علـــى جبهة التحرير الوطني أن تخوض هذه السياسة العادلة المشروعة الاجتماعية و التي سيكون من نتائجها :

1-الحقد الشديد على الإستعمار الفرنسي و إدارته و جيشه و شرطته و الخونة المساعدين له .

2-تكوين قوات احتياطية و خزان بشري لجيش التحرير الوطني و المقاومة

3-نشر الخوف و أحوال الحظر في الأرياف و ذلك بأعمال الإتلاف ، و إحراق المزارع و تحطيـــم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ و الخمر التي هي رمز وجود الاستعمار.

4-إيجاد الظروف من أجل تقوية و تنظيم جهات جديدة محررة " (347).

هذه هي الأهداف التي حددها مؤتمر الصومام و هي الأهداف بينت وضعية الفلاح و رسمت الاستراتيجية التي يتبعها هذا الأخير لخدمة الثورة.

إن الإصلاح الزراعي كحل وطني لبؤس الأرياف لا ينفصل عن الهـــدم الشـــامل للنظـــام الاستعماري ، و لهدم هذا النظام لابد من اتباع الخطوات التي حددها مؤتمر الصومام كالحقد الشديد على الاستعمار و مساعديه و تكوين قوات إحتياطية و إتلاف و حرق مزارع و محاصيل المستعمرين و خلق شروط لتنظيم المناطق المحررة. إن مؤتمر الصومام أعطى الأرضية لنضال هـــذه الشـــريحة و لم يهمشها بل إهتم بها و أبرز دورها الثوري. فالمحاولات الفرنسية التي قامت بها في مجـــال الإصـــلاح الزراعي لم تكن إلا خدعة حتى تصرف الفلاحين عن ثورتهم و التدبير الخادع الآخـــر و المتمثـــل في إصلاح نظام الخماسة الذي كان هدفه زرع بذور الفتنة.

إن مؤتمر الصومام رسم أفاق ثورية جديدة و هي " الإعتماد على الطبقات الاجتماعية الأكثر عددا و الأشد فقرا و ثورية المتمثلة في الفلاحين و العمال الزراعيين ، لتدعيـــم الوحـــدة الوطنيـــة المناهضة للإمبريالية " (348). فطريقة الكفاح التي أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على الفلاح ، ستتجه بالثورة إلى منحى آخر من حرب كانت تعتمد على حرب العصابات إلى مستوى الحرب الشاملة لأن الثورة الآن تعززت بقوة العدد.

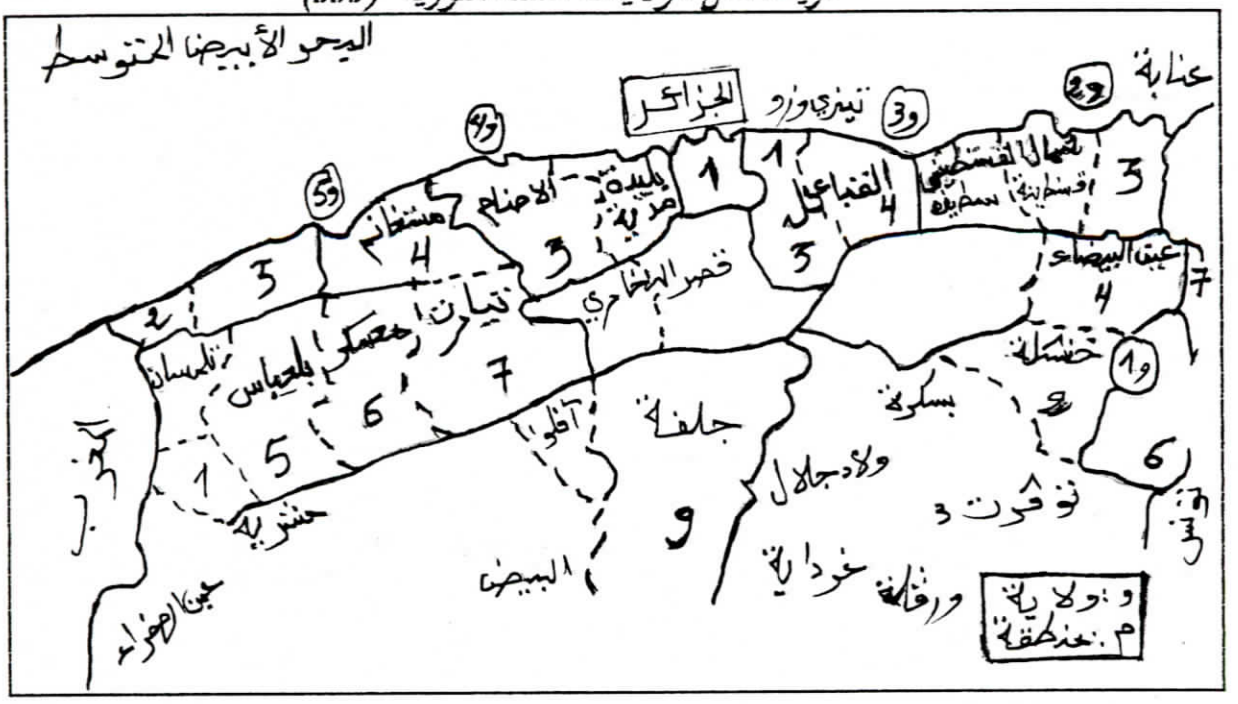
لذا كان لابد من توحيد النظام العسكري الذي تعزز بالجنود الذين هجروا الجيش الفرنسي " و أصبحت هنـــاك عمليـــات ثورية بزي مدني داخل المدن هذه العمليات تستهدف مصالح الكولون و الخونة." (349).

347- Elmoudjahid 1956 , P68.

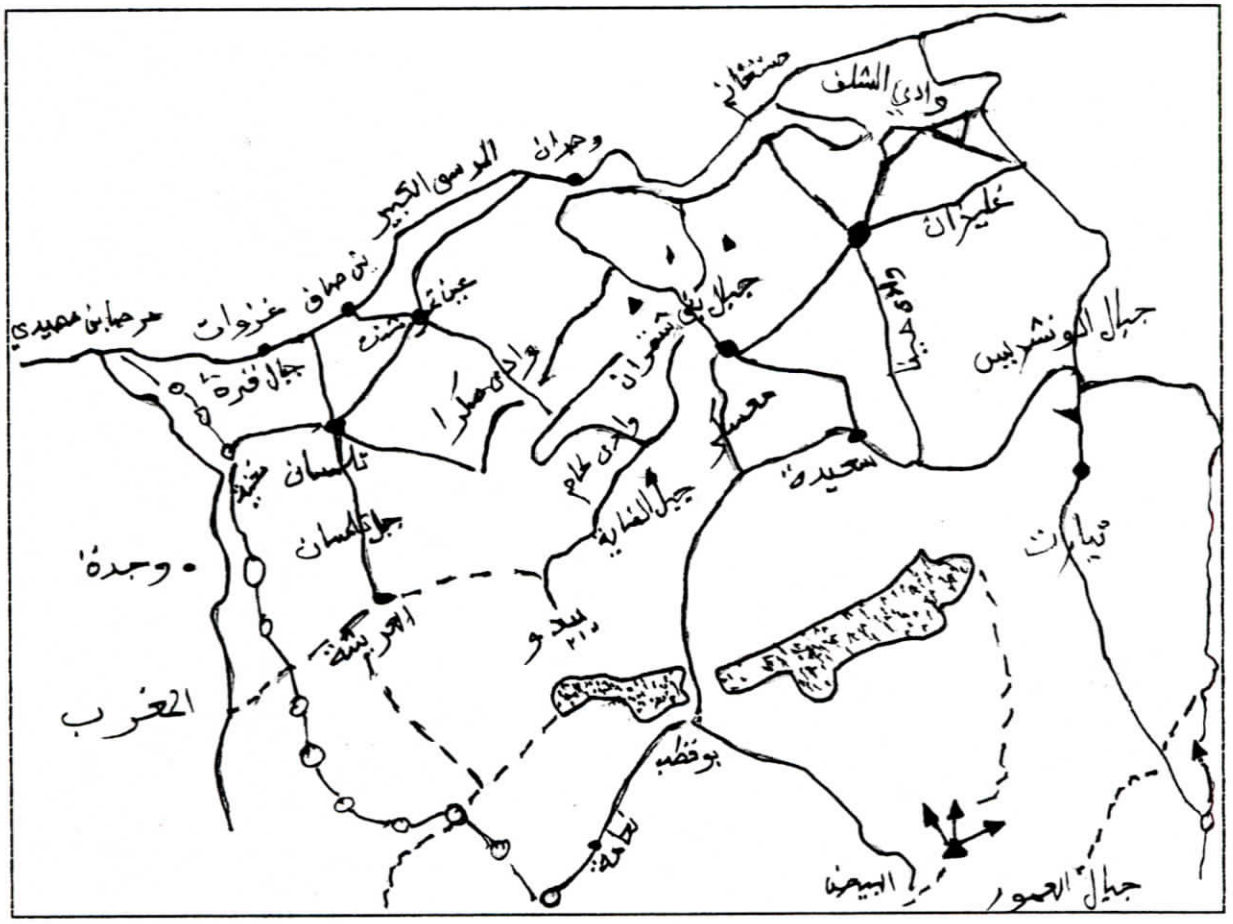
348-أزغيدي محمد لحسن ، ص 130.

349-مقابلة شخصية مع مجاهدين بمنطقة تيارت، شهر أوت 2000.

خريطة تمثل الولايات الستة الثورية (350)



خريطة تمثل الولاية الخامسة الثورية (351)



350-الخريطة مأخوذة من مرجع السجل الذهبي لولاية معسكر -وثيقة خاصة-ص 46 .

351-نفس المرجع ص 48 .

و لعـــل من أهم القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام إنشاء المجالس الشعبية، لتنظيم الشعب و حسب ضرورة الحروب و الواجبات الاجتماعية التي يتطلبها كل شعب و من أجل تحقيق هـــذا الـــهدف ، جعلت مجالس الشعب في كل دوار الحق في إنتخاب خمسة أعضاء من بينهم واحد رئيس و مهما كان عدد السكان في الدوار " و من بين المهام المنوطة بهذا المجلس " (352).

- ❖ تسيير جميع شؤون السكان
- ❖ الإحصاء المدني و يسهر على الأمن
- ❖ جمع الضرائب و تلقي المعلومات اللازمة عن تنقلات القوات الاستعمارية
- ❖ يسهر على صحة السكان

و يقول أحمد توفيق المدني " أن تشكيل هذه المجالس كان بواسطة الانتخابات و كانت تنظـــر في القضايا العدلية و الإسلامية و القضايا الاقتصادية و الشرطة " (353) .

إن الثورة التحريرية الكبرى جعلت من الأرياف قاعدة خلفيـــة ، و ميدانيـــة في آن واحـــد لضرب العدو ، و ذلك من خلال تنظيمه و إحداث هياكل جديدة منافية تماما للهياكل التي وضعـــها الاستعمار ، و نظم بها الريف.و منها إنطلقت الثورة إنطلاقة جديدة إســـتخدمت آليـــات جديـــدة للمقاومة حتى تصبح شاملة و تلحق الخسائر الفادحة بالعدو.

كما اعتمد برنامج الصومام في الريف على دور المسبل الفدائي " فالمسبل الذي يقوم بتموين الجيش و حراسته في راحته و يحمل الذخائر و يخرب الطرق و يكشف كل المعلومات عـــن تحـــرك العدو " (354) ، و كان للمسبل دور كبير في الريف أثناء الثورة. أما الفدائي فكان له كذلـك دور كبير يعيش " في الريف و القرى و المدن يحمل معه سلاح خفيف يرتـــدي لباس مـــدني يقـــوم بعمليات فدائية اتجاه العدو و الخونة " (355)، و لقد قام المسبل و الفدائي على حد سواء بواجبـــه و بدقة متناهية و كانت من بين الأهداف الجوهرية لمؤتمر الصومام ، هو بناء مجتمع جزائري موحـــد، و تنظيم الإدارة سواءا كانت في المدينة أو الريف ، و كان هذا العمل المتكامل هو الـــذي أعطـــى للثورة طابعها المدني و العسكري .

352-ازغيدي محمد لحسن:مؤتمر الصومام و تطور الثورة ، ص 276-277.

353-أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ص230.

354-محمد الصالح الصديق: "ثورة نوفمبر و نوعية المجاهدين الأوائل" (المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981).

355-مقابلة شخصية لأحد مناضلي حزب الشعب بمدينة وهران،جويلية 2000.

و قـد اتبعت قيـادة جيش التحرير كل الطرق و الأساليب لتطوير إمكانات الجيش ماديا و معنويا ، فمشروع مجالس البلدية ، الذي ينظم الفلاحين في الأرياف و يراقب حالتهم الصعبة مـن خلال توزيع المياه و الأدوية و الأراضي و التعمير و تسجيل الولادات و الوفيات و يجمع المداخيـل المالية و إقرار الأمن . و هذا المشروع كان حقيقة تنظيما واعيا طموحا تجسد ميدانيا بل مثل أفاقـا واعادة بالنسبة لجزائر مابعد الإستقلال .

و يقدم محمد العربي بن مهيدي تقريرا حول دور اللجان المحلية أو ما يسمى بالمجالس البلديـة جاء فيه " إن المجالس البلدية تعمل كما جاء في القرارات و أتفق عليه كالحالة المدنيـة ، العدالـة ، المشاكل الاجتماعية و الثقافية العالقة تجد حلولا لها و يقدم في نفس الوقت تقريرا يوميا عـن هـذه الحالات و في إطار الوحدات المتمركزة بالدوار حيث كان ضباط جيش التحرير يقومون بزيـارات للأطفال الذين يدرسون و عائلات المجاهدين و يؤدون زيارات إلى الحقول للحديث مع الفلاحـين حول مشاكل الري و الفلاحة " (356).

إن هذا التقدم الكبير و المذهل في أطر و هياكل و تنظيمات الثورة لدلالة قوية ، على أن هذه الثورة ذات شخصية قوية و الذي زاد في حجم قوتها مؤتمر الصومام " الذي حدد أولويات الداخل على الخارج و الوسائل لمسيرة الكفاح " (357) ، هذه الوسائل التي إعتمدت على طبقة الفلاحـين بعدما أعطت لهم الإهتمام الكامل و الرد على الأكاذيب الاستعمارية التي أعطت حلـولا وهميـة شكلية عرفها في ذلك إمتصاص غضب الثورة.

و بعد مرور سنتين من الثورة و بعد مؤتمر الصومام تحولت المعركة إلى حرب ثورية شـاركت فيها طبقة الفلاحين بجدية .هذا التطور الجديد أدى إلى تسجيل الإصلاح الزراعي في برنامج الجبهة " إن الإصلاح الزراعـي الحقيقـي هو الحل الوطني الذي لا ينفصل عن التحطيـم الكلـي لنظـام الإحتلال " (358).

و كان على الثورة أن تنظم هياكلها العسكرية بعد 1956 م بحيث تم " إعادة تشكيل وحدات جيش التحرير فالفرقة تتكون من 4 أفواج و الكتيبة من 4 فرق و الفيلق من 4 كتائب مع مسـاعدين أو نواب لهم محافظ سياسي،و نائب الاتصال و نائب عسكري، وكانت الكتيبة تتكون من 120جندي

356- Elmoudjahid 1956 , P45.

357- Revue De Presse Janvier 1960

358-البيان الذي صدر في مؤتمر الصومام حول حركة الفلاحين Elmoudjahid 1956 .

و الفيلق من 480 مجاهد و على رأس الفيلق ضابط ثاني له ثلاثة نواب برتبة ملازم ، ثم تم تجميع 04 فيالق في نصف اللواء .و قد بلغ عدد الألوية ثلاثة إضافة إلى نصف لواء كتائب الأسلحة الثقيلة إضافة إلى وحدات تخصصية مثل فرق الهندسة و التنقل و التموين و الصحة " (359).

و لرفع مستوى كفاءة المجاهدين القتالية في مجال التسليح و التدريب تم " تنظيم الجاسوسية المتعددة الوظائف، تسعى لمراقبة تحركات و أثار جيش التحرير و تحركات و أثار الجيش الاستعماري " (360).

و كان الذي يقوم بهذه المهام هم الرعاة و مجموع الفلاحين ؟، يكشفون الطرق و المسالك التي يتبعها الاستعمار و مراقبة الذين يتصلون بالجيش و إكتشاف الطرق و المخابئ و كان لهذه الجاسوسية دور فعال في الثورة. لقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال قرارات مؤتمر الصومام بإدخال تطوير عميق على نظام الجيش.

يقول عبد الحفيظ بوصوف " إن جيش التحرير الوطني ظهر إلى الوجود في نفس اليوم الذي ظهرت فيه جبهة التحرير الوطني نوفمبر 1954 م ، بينما جبهة التحرير الوطني تجسد الأهداف الثورية للشعب الجزائري و توجهاته الوطنية ، جيش التحرير سيبقى الوساطة الحتمية و الضرورية ، غير مفترقين عن بعضهما البعض لقد أثبتت ضرورة وجودهما المثمثلة في رغبة تحرير الأمة الجزائرية " (361).

و يقول العربي بن مهيدي " إن الأمة الجزائرية بقيادة عظماء جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني تواصل بإنتصار مسيرتها نحو الاستقلال الوطني و تدمير الاستعمار " (362)، و لنجاح جيش التحرير الوطني في حركته التحررية كان لابد من إيجاد أنماط و طرق ثورية .

حرب المزارع :

إستخدمت الثورة هذه الاستراتيجية ، لزرع الهلع و الخوف في أوساط الكولون كما أنها لم تتخلى عن حرب العصابات خاصة في الجهة الغربية نظرا للطبيعة التضارسية لهذه الجهة و كان يقصد بحرب العصابات بالإضافة إلى إبراز الوجود ، إلحاق الخسائر الفادحة لأن الجبال هي المكان الطبيعي لها ، لما توفر الطبيعة من وسائل الحماية و في حرب العصابات لابد من إستخدام العنف،

359-محمد قنطاري :"عيد النصر 19 مارس 1962 لإتفاق القتال"(منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1995)، ص 234.

360-بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون (دار النفائس ط.ح 1986)، ص 61.

361- Elmoudjahid 1956 , P32.

362- Elmoudjahid 1956 , P32-33.

و لابد أن يكون إنتقائي في ضرب أهداف معينة و تعطي للعدو عامل سيكولوجي بأن هذه الثـــورة قوية.

كما إستخدمت طريقة حرب الإستنـــزاف و هـــي توجيـــه ضربـــات متتاليـــة إلى قـــوة الخصـــم في مراكز تجمعاته العسكرية و غيرها من المواد الحيوية التي يعتمد عليها في إدارة الحـــرب و التي كانت في العديد من الأحوال بعيدة جغرافيا عن قلب المعركة.

و تتبنى حـــرب الإستنـــزاف إستراتيجية التآكل التدريجي لقوة العدو مما يؤدي إلى إرهاقـــه و النيل من معنوياته كضرب قطاعاته الحساسة الاقتصاديـــة و العســـكرية و المدنيـــة " و لحـــرب الإستنزاف مبادئ أنها تدار على أساس إنتقائي مدروس و واضـــح الرؤيـــة السياســـية و ضـــرورة الاستفادة من كل العوامل خاصة الطبيعة الجغرافية " (363).

و الإتجاه الذي كانت تأخذه هذه الحرب أنها كانت تنطلق من الريف بإتجاه المدينة كتفجـــير المصانع " و الحانات و المقاهي الخاصة بالكولون " (364)، و الثكنات العسكرية كما إعتمدت علـــى حرب المزارع لإلحاق الخسائر بحقول الكولون الذين كانوا يمتلكون ضيعات واسعة و لتنظيم الهجـــوم على المزارع كان لابد من الإستعانة بالرعاة و العمال المزارعين و الفلاحين بصفة عامـــــة لإعطـــاء معلومـــات من أجـــل رسم شبه خريطة " لتعيين الطرقات و الأماكن الحساسة الموجودة في المـــزارع و تعيين عدد السيارات و عدد المحارث و الجرارات و الحيوانات و المحاصيل "(365).

و كان لابد من إختيار الظرف الزماني خاصة ، بداية فصل الصيف و بعد تحديد الهدف يتـــم حـــرق المحصـــول و تخريب وسائل الحرث و الحصاد " و في كثير من الأحيـــان يقـــوم الفلاحـــون و بوسائلهم التقليدية كالخناجر و الفؤوس لقتل الكولون الذي يمتلك المزرعة " (366).

و من الأمثلة التاريخية على تنفيذ هذا البرنامج الموسع الذي جاء في مؤتمر الصومـــام لحـــرب العصابات و الإستنزاف و حرق المزارع الحصيلة التي قدمتها ELMOUDJAHID لنشـــاط جيـــش التحرير " في خمسة أشهر الأولى من 1956 و بعدها أكثر من 30 عملية هجومية تمت بوسيلة حـــرب

363-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت، منشورات ذات السلاسل ط4، 1985) ص 523.

364-مقابلة شخصية لأحد مجاهدي منطقة السوقر بتيارت، شهر أوت 2000.

365-الخليفةالجنيدي، حوار حول الثورة ج2 (المركز الوطني للتوثيق و الصحافة 1986)، ص66.

366-مقابلة شخصية مع مجاهد من منطقة السوقر بتيارت، شهر أوت 2000.

العصابـــات و حرق المزارع " (367)، و إستمرت الثورة التحررية في تحقيق إنجازاتها بغـــرض النصر و كان للريف دور هام في ذلك، و في مناقشة مفتوحة للمجلس الوطني "أكـــد المتدخلـــون علـــى ضرورة تطبيق اللائحة رقم 55-32 القاضية بتعويض الخسائر التي لحقت بمزارع الكولون" (368).

و في إطار إستراتيجية حرق المزارع تنشر ORAN REPUBLICAIN مجموعـــة من التقارير فهناك عمليات جريئة قام بها الفلاحون في مناطق متعددة و من الأمثلة على ذلك " تم ذبح المستوطن JOSEPH SANCHEZ و حرق مزرعة BUFFALAN في تلمسان و حقول مجاورة لهذه المزرعة كمـا قامت مجموعة أخرى من الثوار بتحطيم الشبكة الحديدية المتواجـــدة في ضواحـــي دوار ســـواحلية بإستعمال المتفجرات أدت إلى قطع المواصلات و قد تحطما جسران في الطريق القريب من بور سعيد كما تم حرق مجموعة من المزارع في هذه المنطقة و هذه المزارع خاصة بزراعة الكروم " (369).

طبقت قرارات مؤتمر الصومام بدقة متناهية خاصة الفترة الممتدة مـــابين 1956-1958 م مـــن خـــلال النتـــائج المحصل عليها و بسرعة الإنتشار و التنظيم و الشمولية فأعمال حـــرب العصابات و حرق المزارع التي إستهدفت الكولون كانت يوميا،و أجمعت تقارير الادارة الفرنسية "أن خطـــب الجمعـــة و العيـــدين كلها مدعمة للثورة و مضرة للإقتصاد الفرنسي مثل اتلاف أشجـــار الكـــروم و الامتناع عن التدخين و الدخول الى المقاهي و دور السينما الأوروبية و خنقت مدن الجهة الغربيـــة كمستغـــانم و العابادية [رنو] و عمي موسى و تيارت، فرندة، معسكـــر، باليكـــــاو (تغنبـــف)، سيدي بلعباس سيق، بإعتبار هذه المدن قد تجذر فيها الفكر الاصلاحي أكثر من وقت مضى" (370)، و هذه العمليات الثورية تحقق بعدها السياسي و العسكري معا.و لمواجهة حرق المـــــزارع كـــانت الحكومة الاستعمارية لا تزال تعزف عـــلى وتر الإصلاح لإمتصاص نقمة الثورة فكان مخطط Guy Mollet الاقتصادي و المالي و هدفه فصل الثورة عن الشعب ، أو بالأحرى فصل الفلاحين عـــن ثورتهم " ف Guy Mollet يشبه القضية الجزائرية بالمشكل المأساوي و الخطير لذا لابد مـــن حلـــول إقتصادية مستعجـــلة ، لذا شكل لجانا حكومية مالية و إقتصادية تهتم بتطوير الزراعة و الصناعـــة،

367- Elmoudjahid 1956 , P24.

368- Depats de L'assemblée Algeriénne 08 Décembre 1955.

369- Oran Republicain 04 Octobre 1956.

370- 6987 Cotation I12 Ibid.

لتفي بمتطلبات الجزائر لهذا الغرض قامت السلطات الفرنسية بمحاولة إحصاء عدد السكان فوجدت حوالي 9.750000 نسمة من بينهم 1.050.000 أوروبي أما سكان الأرياف يقدرون بحوالي 2.200.000 ساكن أما الحضر حوالي 7500000 و تتلخص النقاط العامة للمشروع في تلبية متطلبات السكان من المواد الغذائية و وضع برنامج تخطيطي بعد دراسة الحالة المالية و الاقتصادية و علاج الإضطرابات الحاصلة " (371).

و الذي يفهم من هذا المشروع أن فرنسا وقعت فعلا في مأزق إقتصادي جراء الثورة التحريرية ، لذا إتجهت نحو الحلول الوهمية لإسكات صوت الثورة و إفقار الشعب خاصة جمهور الفلاحين .

ورغم الإصلاح الزراعي الذي جاءت به الحكومة الاستعمارية سنة 1956 م و الذي يقضي بالسماح للفلاحين المسلمين في الأرياف بإمتلاك الأراضي الزراعية و الإستغلال العائلي في إطار قانون 56–691 الصادر في 13 جويلية 1956 و يقضي بـ:

" 1–إصلاح نظام القروض الفلاحية. 2–تحديد المساحات و تجهيزها و هي أراضي مسقية.

3–إنشاء صندوق مالي فلاحي ضمن دائرة الملكية يساهم في تمويل الفلاحين " (372)

إلا أن الشعب الجزائري أدرك تماما أن فرنسا لا تسلم بأي حق يهم الفلاحين ، و أدرك كذلك أن هذه الإصلاحات ما هي إلا وسيلة لإخماد نار الثورة فعملية المصادرات كانت ما زالت متواصلة من خلال إنشاء صندوق التمويل " عملا بقانون 26 مارس و 25 أفريل 1956م و الذي يستفيد من المصادرة "1–مصادرة الأراضي الأكثر من 1000 هكتار و مصادرة الأملاك العقارية الموجودة في الأراضي الخصبة.2–مصادرة أراضي البور.3–في حالة عدم دفع الضرائب تنزع الأراضي بالقوة.4–مصادرة الأراضي الموجودة في المناطق المحمية و الأمنية القريبة من مراكز الجيش الاستعماري." (373)، و تدعيم الغرف الفلاحية ماديا لتنظيم شؤون الفلاحة و تربية المواشي و ترقية الريف مع العلم أن " الغرف الفلاحية الكبرى الموجودة في الغرب و هي الغرفة الفلاحية بوهران و رئيسها Sicard Paul أما في مستغانم و رئيسها De Bussu Louis و الغرفة الفلاحية بتيارت

371- Oran Republicain 09 Aout 1956.

372- Oran Republicain 15 Aout 1956.

373- Oran Republicain 02 Octobre 1956.

رئيسها الشيخ امحمد و يساعده Ragon Albert أما تلمسان Leutene Walter و يساعده بن عيسى موسى " (374).

و بالرغم من هذه الأساليب إلا أن ذلك لم يقضي على عزيمة طلائع جيش التحرير و المتكونة من سكان الأرياف عموما.

-374 Annuaire des Organismes Profissionles Algérien 1961 P 126.

ج-وضع الريف و المسألة الزراعية خلال المرحلة الإنتقالية 1960-1962:

سجلت الثورة بعد مؤتمر الصومام إنتصارات متعاظمة داخليا و خارجيا و ربحت رهان القوة أمام أسطورة فرنسا الخالدة و جنرالاتها .كما أثبتت هذه المراحل فشل كل الحلول التي حاولت فرنسا خلقها لإطالة وجودها بالجزائر.

هذه المراحل كذلك أظهر فيها الفلاح بسالة و جأشا في كتائب جيش التحرير و أصبح أكثر تنظيما و أسقط قناع العدو و أظهر دورا كبيرا ، على مختلف الأصعدة و سخرت السلطة الاستعمارية كل أساليب الضغط لإمتصاص غضب الفلاحين ، و واصلت الثورة طريقها و نهجها الذي رسمته " و أصبح للثورة حكومة مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 م و إعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة و العراق " (375) ، هذه الحكومة وقفت ندا قويا للحكومة الاستعمارية و فرضت شروطا واضحة للتفاوض معها.

و حققت الثورة أكبر نصر دبلوماسي بتاريخ 19 ديسمبر 1960 من خلال إعتراف هيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و إرغام فرنسا على تطبيق ذلك بكل ديمقراطية.

و بدأت المفاوضات بأول لقاء رسمي و هو " لقاء مولان مابين 25 إلى 29 جوان 1960 و قد مثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية محمد الصديق بن يحى و أحمد بومنجل " (376) ، و لكن هذا اللقاء فشل بسبب تمسك الحكومة الفرنسية بفكرة فصل الصحراء عن الجزائر و تمسك جبهة التحرير بالوحدة الترابية و وحدة الأمة.

و تواصلت اللقاءات و كانت فرنسا مازالت متمسكة بفكرة الصحراء و فصلها عن الجزائر، و توجت المفاوضات بلقاء إيفيان الثاني مارس 1962 م الذي إعترفت فرنسا من خلاله بشرعية جبهة التحرير و تقرير المصير و وقف إطلاق النار كان ذلك في 19 مارس 1962 م.

و تتمة لموضوع البحث نتساءل عن وضع الريف في ظل تراجع الاستعمار و تحقيق الاستقلال 1962 م ، إن تحرير الأرض في منظور الثورة و الصومام خاصة " لا يتوقف عند تخلصها من السيطرة الأجنبية بل يتعدى إلى إعادة تأهيل مساحتها الشاسعة و إعادة النظر في طرق التعامل معها بحيث تستعيد وظيفتها التي كانت تقوم بها قبل أن يفرض عليها الاحتلال " (377).

375-المجاهد (النسخة العربية) 19 سبتمبر 1958م.

376-بن يوسف بن حدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان (ديوان المطبوعات الجامعية 1987)، ص18-20

377-محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة (المؤسسة الجزائرية للطباعة بدون تاريخ)، ص 109.

لقد كانت معظم الأراضي في الجزائر قبل الاستعمار ملكا للأعراش و تابعة للبايلك تسير بوسائل تقليدية و كان إستثمارها جماعيا ، ثم بظهور الاحتلال فتت الملكية من خلال المراسيم و التشريعات الإستطانية التي أباحت إغتصاب الأراضي بسبب مشاركة أصحابها في الإنتفاضات الشعبية ، و جعل القطاع الزراعي الجزائري مكملا للإقتصاد الفرنسي و تابعا له ، و بواسطة هذه الطريقة في الإغتصاب و الإستغلال تحولت مساحات كبيرة و في مناطق مختلفة من منتجه للحبوب بجميع أنواعه إلى مناطق مزروعة للكروم قصد صناعة الخمور ، ذلك الإتجاه الذي لم يراع لواقع المجتمع الجزائري.

و تحول الفلاح الجزائري في ظل هذه القوانين من صاحب أرض منتج إلى أجير مسخر ، فقد قدرته على التعامل مع الأرض بتلك الحرية التي كانت تسمح له بتوجيه الزراعة و تحديد أوقات العمل حسب إمكانيته المتوفرة و لما إندلعت ثورة 1954 أراد تحرير هذه الأرض من طغيان الاستعمار و كان لابد أن يشمل هذا التحرير في ذات الوقت إسترجاع السيادة على كافة المساحة المغتصبة و المستغلة سواءا من يد الكولون أو الشركات الإحتكارية الأجنبية و تخليص هذه الأرض من أنواع الزراعة التي أدخلت عليها.

"لذا فعملية تحرير الأرض كان يتوقف تحقيقها على ظهور و نجاح حركتين أساسيتين ، أولهما عسكرية واعية تستعمل العنف المتنور و تضم في صفوفها طلائع مؤمنة برسالتها و قادرة ليس على الإستشهاد بل كذلك ربح ثقة الجماهير التي هي ضرورية لربح المعركة ضد المستعمر و ثانيهما ثقافية وطنية تستعمل التخطيط العقلاني و لا تتردد في اللجوء إلى العنف الثوري للقضاء على التبعية " (378).

إن الجانب العسكري حقق أهدافه بعد 92 شهرا من الكفاح المسلح ، و إن كانت هناك أخطاء بعد 1958 من خلال سقوط العديد من الضحايا ، بعدما تحول النضال الثوري من الريف إلى المدينة و ذلك بحصر مكان المعركة في المدن الكبرى ، مما سهل على قوات الاستعمار من ممارسة الأعمال الإرهابية يقول لخضر بورقعه " نقلنا مجال المعركة و المواجهة من الجبال إلى المدن و إشترك الشعب عبر حرب الأزقة و الشوارع في تلك العمليات الإستشهادية" (379).

378-المرجع السابق ، ص 110.

379-لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة (دار الحكمة للنشر، الطبعة الأولى 1990) ص26.

ضف إلى ذلك تركز عمليات الإرهاب عن طريق منظمة الجيش السري OAS " التي راح ضحيتها العديد من الجزائرين " (380) فمثلا " في شهر مارس 1960 قامت هذه المنظمة الإرهابية بحوالي 110 عملية و في شهر أفريل 230 عملية و في شهر ماي حوالي 763 عملية و في شهر جوان 970 عملية و في شهر جويلية 430 عملية ، كثافة هذه العمليات كانت لها نتائج وخيمة على الشعب الجزائري من خلال سقوط الضحايا يوميا " (381).

إن المدينة إحتضنت النشاط الثوري ، و لكن دورها لا يمكن مقارنته بدور الريف ، و إن كان للمدينة أساليبها الخاصة في الضغط على الإستعمار من خلال العمليات الفدائية و حرق المنشآت الصناعية و تفجيرها و المظاهرات و الضغط النفسي بواسطة المنشورات و وسائل الإعلام .

" الشئ الذي ينبغي أن نركز عليه تركيزا قويا لأن الكثير من الجزائريين لا يعرفونه بل حتى الزعماء السياسيين أنفسهم يجهلونه بسبب إنشغالهم أحيانا بالبطولات الزائفة ، هو العمل الشاق الطويل الذي قام به الفلاحون من أجل إسترداد الأرض المغتصبة " (382).

و يحق القول أن الثورة حققت أهدافها العسكرية و جاءت بالنصر سنة 1962 م لكن وضع الريف ظل كما هو ، و تبقى الانتصارات التي حققها الكفاح المسلح مجرد تتويج لحرب قامت و إنتهت و ليست مرحلة حاسمة في طريق إنتصار الثورة الشاملة التي إنطلقت ليلة أول نوفمبر1954م لأنه لابد أن تتواصل المسيرة بنفس الحماس الذي كان سائدا خلال فترة التحرير و ذلك بغية تكوين هذا الفلاح و منحه مكانه خاصة تليق بمستوى التضحيات و البطولات التي قدمها خلال ليل الاستعمار .

إن ثورة 1954 كانت ترمي إلى تغيير المفاهيم لذا إستخدمت كل الوسائل المشروعة و كان نواتها الفلاح البائس الواعي بما يحيط به ، يسعى إلى تغيير الوضع ، و كان ينتظر إصلاحا شاملا بعد الاستقلال لكونه حاجة ملحة لبناء الريف من جديد بعدما تعرض للتخريب طيلة قرن و نصف تقريبا.

و الذي يلاحظ بعد 1958 أن الحركة الثورية و رجالاتها من قادة و الطبقة البورجوازية الصغيرة إتجهت نحو المدن و بعد 1962 م سعت للحصول على المرافق و البنايات و على مكتسبات الكولون و ما تركوه من ضيعات و وسائل إنتاج ، و البعض الآخر إلتفت حول السلطة القائمة

380-مقابلة شخصية مع مجاهدين في تيارت، وهران، شهر (جويلية - أوت) 2000.

381-محمد قنطاري : "عيد النصر 19 مارس 1962" (منشورات المتحف الوطني للمجاهد) ، ص166.

382-مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع (المؤسسة الوطنية للكتاب)، ص 09.

بالرغم من التفاوت في الوعي السياسي ، إلا أنها أرادت الوصول إلى مراكز السلطة و لما كان هدفها ذلك دخلت دوامة الصراع.

و بالتـــالي همشت تلك الطبقة من الفلاحين الكادحين في خضم السباق نحو الثروة و السلطة و تغاضت جزائر الاستقلال عن إصلاح المجتمع الريفي و ظلت الإنتصارات التي حققها الريف مجـرد حكايات بطولية و حتى لما قررت الجزائر إصلاح قطاع الفلاحة عن طريق الثورة الزراعية ، فإن هذا الإصلاح كان نقمة على الريف و ليس نعمة.

و لم يجد القطاع الزراعي مساعدة من أولئك الحضريين و رجال الســـلطة و حـــتى النخبـــة المتنورة و من المفارقات الموجودة أن حرب التحرير كانت مناسبة كبيرة إستطاع فيها العمـــــل السياسي عن طريق جبهة التحرير أن ينفذ إلى الوسط الريفي و أن يتغلغل فيه و تحول الكفاح تحويلا جذريا من حيث المنطلقات و الأهداف ، لكن بعد 1962 م لجأت النخبة الثورية المثقفة نحو الممتلكات للإستحواذ عليها و ينتج في الأخير طبقة ثرية همها جمع الثروة ، و كان من المفروض إيجاد الحلـــول للطبقة الفلاحية الفقيرة و للحالة الزراعية التي عانت الكثير من ويلات الإستعمار .

إن الفـــلاح قـــدم الواجب الذي كان من المفروض أن يقدمه فمنح لثورته الوسائل الممكنـــة و المتاحة بهدف النصر ، لأن هذا الفلاح تضرر كثيرا ، شرد و إغتصبت أراضيـــه و أفقـــر نتيجـــة لإجراءات الإستطانية فكان رده عنيفا و واعيا بالمسؤولية الملقاة على عاتقه .لكنه بعد تحقيق النصـــر وجد نفسه على هامش الأحداث و هو الذي كان ينتظر مقابل ما قدمه من تضحيـــات جســـام ، إصلاحا يحسن و ضعيته و يمكن القول أنه من بين الأسباب التي عطلت الإصلاح الثوري في الميـــدان الزراعي هو ذلك الفارق الشاسع بين الأقوال و الأفعال ، بين الأفكار و تطبيقها في الميدان.

" إن مؤتمر الصومام أعطى الأولوية للداخل على حساب الخارج بينما مؤتمر طرابلـــس 1960 أعطى الأولوية للجبال و المقاومين و المحاربين " (383) لكن ذلك لم يطبق على أرض الميدان.

و إن ظهرت إصلاحات فلاحية في إطار النمط الإشتراكي إلا أنها لم تلبي المطـــالب الفعليـــة للفلاح و إستفادت منه شريحة على حساب أخرى ، بل الذين إستفادوا هم أولئك الذين ليست لهـم علاقة بالأرض.

383- Revue De Presse , Janvier 1960.

يقول اندري جوليان " كانت الإشتراكية الفلاحية سنة 1963 تسعى أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شئ و كانت جبهة التحرير في إتصالها بأصحاب النظريات قد صاغت لنفسها أسطورة مؤداها أن ثورات المستعمرين ريفية الأصل ... فالأرض التي تركها رحيل المستوطنين ، أعلنت أملاكا سائبة و راحت تستغلها لجان إدارة مؤلفة من عمال زراعيين قدامى " (384).

و بالرغم أن برنامج طرابلس الثاني جوان 1962 م قد حدد و عرف محتوى الإصلاح الزراعي في الإصلاح الزراعي العام للثورة الإشتراكية و التركيز على مبدأ الأرض لمن يخدمها و ذلك من خلال تحديد الملكية حسب النشاط و المردودية ، و إسترجاع الضيعات و المساحات الكبيرة لتكون تحت سيطرة الدولة و منح الأرض بالمجان إلى الذين لا يملكون الأرض و إنشاء ما يسمى بالتعاونيات الإنتاجية ، و يتضح في ديباجة و صياغة مؤتمر طرابلس تلك القطيعة التي حصلت بين العهد الكولونيالي و العهد الجديد و لكن تبقى الإصلاحات مجرد أفكار في حاجة إلى تطبيق و من يجسدها على أرض الواقع.

و على العكس تماما كان الفلاح البسيط على الإستعداد التام لتقديم مجهودات أضخم في سبيل المشروع الثوري الذي حرر الإنسان من براثن طغيان الاستعمار ، فهذا التواصل في بذل الجهد كان مازال موجودا و هذه هي عظمة الفلاح الجزائري.

إن المشكلة الزراعية كانت الشغل الشاغل بالنسبة للفلاحين و كانت بمثابة المحرك و الدافع للبذل و العطاء و التضحية خلال حقبة الاستعمار و كان الفلاح هو صانع التاريخ " فلا يمكن فهم المسار التاريخي دون الرجوع إلى الماضي لمعرفة المعاناة ، فكل الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال ثورتها لها دلالة تاريخية عميقة و لها جذور صلبة موغلة في التراب " (385) .

إن تكامل العناصر من قوة و حيوية و تعبئة، لم تكن سخاءا بل نتيجة تضحية قدمها الفلاح. فالجهاز السياسي و الوعي الثقافي بهذه الحركة التاريخية، لم يكن ليقدم لو لا مراهنته على هذه الشريحة الهامة من المجتمع الجزائري. و التي عانت أيما معاناة من ظلم الاستعمار و تسلط الكولون على الأرض.

384-شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، ص 134.

385- Mohamed Boudiaf, Ou va L'algerie (Rahma, Alger 1992), P73.

و كانت لنشوة إنتصار 1962 م أن تعود إلى الماضي، لتتعمق في معاناة ذلك الفلاح و تراعي مدى التضحيات الجسام التي قدمها، لتغيير الحياة المادية و الاجتماعية على الأقل لذلك الإنسان الذي كان متمردا على الاستعمار منذ نزوله.

إن الفلاح لما حقق ذلك الإنجاز الكبير، وجد نفسه في دوامة الصراعات السياسية التي كان في منأى عنها طيلة التواجد الاستعماري، كان هذا الفلاح يريد من هذا الإنجاز الثوري حقوقا، يريد الحقل ، ملكية الأرض ،التي سلبها الاستعمار منه ، و كان ينتظر إصلاحا شاملا يحمي الأرض لأنها بالنسبة له قضية حياة أو موت .

الخاتمة

إن المسألة الزراعية ظلت مصدر صراع بين الاستعمار المتمسك بفكرة الجزائر فرنسية و الشعب الجزائري بالإستقلال، رغم التسلط و الإضطهاد الفرنسي .

فالأرض التي سلبت منذ 1830 م أدت إلى ثورة الفلاح باستمرار، مما جعل الحكومات الإستطانية المتعاقبة تطرح مجموعة من المشاريع المتناقضة في جوهرها، لتهدئة، المخاض الثوري الذي كان في الريف .

هذه البرامج زادت في تعميق الهوة بين الاستعمار الإستيطاني و الفلاحين البسطاء. و لما كانت المقاومة الفلاحية محدودة المكان و القوة و التنظيم ، إنتقل هذا الرفض إلى المدينة ، و لا ريب أن الحركة الوطنية كانت تهدف من خلال برامجها المتضمنة مطالب إصلاحية إلى إستعادة الأراضي من الكولون و ردها إلى أصحابها .

و لقد أثر ذلك كثيرا على عقلية الجزائريين فإلتف الفلاحون حول التيار الشعبوي الذي كان أكثر حضورا و بالمقابل أثر هذا على الإستعمار، الذي كان كل مرة يطرح مشروعا يسعى فيه إلى دعم قوة الكولون ، لبسط النفوذ على باقي الأراضي .و من ثمة أصبحت القوانين الزراعية التعسفية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الزراعة و الفلاح ، إلا أن هذه الإجراءات تبين أنها لم تحد من نشاط الوطنيين و الثوار بل أنها أصبحت بمرور الزمن عديمة التأثير .

و التعايش الذي كان موجودا مثلا في الجهة الغربية، بين الفلاحين البسطاء الجزائريين و الكولون الذين كانوا أكثر كثافة في هذه الجهة ،كان تعايشا يتحكم فيه قانون الغالب للمغلوب . لكن سرعان ما تحول إلى تصادم جسدي خلال الثورة و ساعد ذلك على دفع عجلة النضال الثوري.

و الثورة دفعت المناضلين و المجاهدين إلى توسيع مجال نشاطهم ، و أبدى الفلاح إستعدادا ثوريا ، لكون أنه كانت تتوفر لديه قيم ثورية كالشجاعة و القوة و النفور،وتحول ميزان الكفة لصالح جبهة التحرير و جيشها. و مثل هذه المحاولات تعكس جوانب فلسفة الثورة و أفكار مناضليها ، و يبدو أن قواعد النضال هذه موروثة عن الأجداد.

و هذا دلالة واضحة على إستبسال الفلاحين في الثورة، و إستشهادهم و المساهمة الفعالة في طلائع جيش التحرير ،و يظهر بوضوح مما سبق عرضه رغم عدم القول بكتابة مكتملة حول موضوع المسألة الزراعية، إلا أنه بالإمكان رصد بعض النتائج المستخلصة من هذا البحث المتواضع، و هي كافية للدليل على إندثار المشاريع و الإصلاحات الفرنسية (السياسة، الإقتصادية،العسكرية) و تلاشيها أمام التنظيم المحكم للثورة.

أولا :

-إن الدور الذي لعبته الحركة الوطنية في المجال السياسي، رغم إختلاف إتجاهاتها فإن مطالبها إلتقت في نقطة مشتركة ،هي طرح المعاناة و المأساة التي كان يتخبط فيها الفلاح.

ثانيا :

-ساهمت الحركة الوطنية في تكوين الفلاح سياسيا و سيكولوجيا، و أعدته لليوم الكبير كما أنها أظهرت البعد الإقتصادي و الإجتماعي للريف الجزائري ،و ألحت الحركة السياسية قبل ثورة التحرير على ضرورة إلتحام شمل الفلاحين ،خاصة لما وجدت لديهم ذلك التشبث و التمسك بالأرض .

ثالثا :

-تنافس التياران الشيوعي و الاستقلالي على طرح مطالب الفلاحين الزراعية و إظهار القضايا التي كان يعاني منها الفلاح الجزائري ،كإنتزاع الملكية و هذا التنافس كان تكتيكا سياسيا للزيادة في شعبية تيار على حساب الآخر، لإستخدام هذا الهدف في الحملات الإنتخابية للضغط على الحكومة الاستعمارية.

رابعا :

-جاءت لحظة الخلاص التي كان ينتظرها الفلاح بشغف ،و هو في حاجة إلى من يأخذ بيده فكانت ثورة 1954 م و الذي كان فيها الريفي في الطليعة ، و إحتوى الريف الثورة فوفر لها الرجال و الإمداد و الميدان.

لقد وجدت الثورة في الفلاح الإرادة و الإرتقاء و الغضب. أما الإنسان الريفي فقد وجد في ثورته الخلاص و الحرية ،و قد أزال هذا الإلتحام كل الحواجز ، كما كسر إلتفاف الفلاحين بالثورة القيود بأنواعها و عمّق هذا التماسك و التلاحم الهوة، بين الشعب و فرنسا الاستعمارية و قضى

على الانقسامات، و وحد الصفوف و خلق وضعا إجتماعيا و سياسيا جديدا، من خـــلال مواثيـــق و مشاريع الثورة و هذا الوضع وفر الراحة لعامة الشعب.

خامسا :

–و ما يمكن ملاحظته خلال ثورة التحرير ،أنه رغم القمع و الإضطهاد و التقتيل فإن الشعب الجزائري ظل واقفا ، متماسكا متشبثا بمقوماته و قيمه ،مراهنا على معطيات عديدة منها :

أ–المكان الذي لم يستطيع المستعمر الإستحواذ عليه ،فالريف كان بعدا إستراتيجيا قلب ميزان الكفة للثوار.

ب–النمـــو الديمغرافي ، فالزيادة السكانية للمجتمع الجزائري خاصة في الأرياف أعطت دعما قويا و ساعدا لحرب التحرير رغم عمليات الإبادة الجماعية .

ج–حرب المزارع ،التي بالفعل زرعت الهلع و الرعب في أوساط الكولون و زادت في الروح المعنوية للشعب و المجاهدين بصورة عامة.

و قد استخدمت الحكومات الاستعمارية أساليب متعددة سياسية ، عســـكرية ، اقتصاديـــة تدميرية في الريف و لكن هذا لم يدر عليها نفعا بحيث :

1–بالنسبة للحركة الوطنية، يجب الاعتراف بأنها برهنت بعد 1945 م علـــى كفاءتهـــا و نضجـــها السياسي ،ووعيها الاجتماعي و مقدرتها على التحدي .

2–بالنسبـــة للثـــورة ، ظهرت روح التضامن بين صفوف الفلاحين من خلال التعـــاون و التكافل و التصدي للعدو، و طرح الخطط و المشاريع المضادة. و لقد وجدت حرب التحرير في الفلاح القيم الأخلاقية الثورية ، خاصة لما فهم الفلاح تلاعب الحكومة الاستعمارية بدهائه و ذاكرته القوية.

و من هنا سقط قناع الاستعمار وكشفت الحركة الوطنية و الثورة ،عن وجهه الملطخ بدمـــاء الأبرياء من عامة الشعب.

و قد كشفت هذه الدراسة المتواضعة عن نتائج هامة، مكنت من التعرف على خطة الحركـــة الوطنية، و الثورة التحريرية في مواجهة مشاريع الحكومة الاستعمارية.

لقد رفعت الثورة من شأن الجهاد، و روح التضحية ،و جعلته مرادفا للوطنيـــة ،و أكـــدت لفرنسا أن الاستقلال آت لا ريب فيه .

و في الأخير يخلص إلى القول أن كل المعطيات التاريخية الواردة في هذا الموضوع ،تبين الطابع المطلبي الإصلاحي، للحركة الوطنية التي كانت تراهن على كثافة البشرية للضغط على فـــــرنسا. أما الثورة فإنها راهنت على كل شئ ،على الموارد البشرية و المادية وحتى المكانية . و هذا يؤكد سلامة الإتجاه و رغبة الجزائر في استرجاع أرضها و سيادتها التي سلبت منذ 1830م.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : شهادة تاريخية بعنوان : السيرة النضالية للمجاهد ، (التي يمكن أن نستشف منها إنتقال العمل السياسي من المدينة إلى الريف 1945– 1954).

الملحق رقم 02 : التوسع الإستيطاني على حساب غابات سيدي بلعباس

الملحق رقم 03 : صورة أخذت سنة 1930 لدار الفلاحة بوهران.

الملحق رقم 04 : بطاقات إشتراك لبعض مواطني المنطقة السادسة ، الولاية الخامسة.

ملحق رقم 01 :

السيرة النضالية للمجاهد التي يمكن أن نستشف منها إنتقال العمل السياسي من المدينة إلى الريف خلال الفترة 1945–1954

الإسم :زاوية الحاج عبد القادر و الإسم الثوري TAMACHA ولد في 14 جوان 1923 بوهران في المدينة الجديدة .لم يكن مستواه الثقافي عاليا بحيث تحصل على الشهادة الإبتدائية سنة 1937 م. و واصل التعليم بالعربية في الكتاتيب بحي المدينة الجديدة.

هذا التكوين الثقافي البسيط و تأثير المدينة، أدى بالمجاهد التطلع إلى المسائل السياسية فتربت لديه الروح الوطنية، و كان أول نضال له في الكشافة الإسلامية الجزائرية،و ذلك بالإتصال بمراد بودية البشير و هو من تلمسان الذي ضمه إلى صفوف الكشافة. و قد كان المجاهد زاوية يأخذ دروسا في العربية و الرياضيات صباحا و الرياضة مساءا .

و قد أسس مراد بودية في ساحة سيدي بلال بتلمسان سنة 1942 ما يسمى بـ :

MOUVEMENT ECLAIREUR ALGERIEN و إنظم في صفوف هذا التنظيم ،وكان يوزع المناشير و يأخذ في صفوف هذه الحركة دروسا، و لكن سرعان ما حدث إنشقاق و أزمة، داخل صفوف MEA مما جعله يخرج من التنظيم .

و لما كان حزب الشعب ينشط سريا خلال الحرب العالمية الثانية ، تأثر بنضال هذا الحزب و بمطالبه السياسية و المتغيرات التي كانت بعد هذه الحرب. كان لها تأثير كذلك ، فإتصل بالحزب و كانت الوساطة عن طريق بشراب الحسين و الذي إهتم بتنظيم الأطفال الصغار و الشباب،الذين كانوا منظمين في السابق إلى الكشافة، و هؤلاء صاروا فيما بعد مناضلي حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

و خلال الحرب العالمية الثانية، تمكن الحاج عبد القادر الزاوية بالإنضمام إلى صفوف حزب الشعب سريا بداية من سنة 1944 .و تم تكوين خلايا سرية بزعامة بشراب الحسين و كانت له خلية تتكون من أربعة مناضلين ، و أصبح زاوية رئيسا للخلية ، و بدأ ينظم المناضلين من بينهم بوسعيد بلقاسم و قادة بوسحابة و محمد بودان و بن دينة بوعلام و تيجيني الحبيب و أوزايد سعيد ، هؤلاء الذين صاروا كذلك رؤساءا للخلايا و من بين المهام المنوطة بهذه الخلايا ، إقامة إجتماعات

دورية في البيوت و نقل النشاط السياسي إلى القرى و الدواوير المجاورة لمدينة وهـــران، و تنظيـــم مناضلين جدد و دراسة القضايا التي تناقشها الأمانة العامة للحزب بتلمسان.

و كان من بين مناضلي الحزب النشيطين بتلمسان: بوسعيد بلقاسم و الذي صار رئيســـا للحـــزب بالمنطقة و نظرا لثقافته السياسية قام بنشاط كبير في الجهة الغربية من خلال تنظيم الشعب و هيكلة الحزب سريا و توزيع المناشير للتوعية و التنوير .

و مع بداية 1945 تم تكوين تنظيم جديد عن طريق اللجان ،كل لجنة تتشكل من 03 أعضـــاء من بينهـــم :مزاري محمد المكلف بالإتصال و التموين ،و ذلك من خلال توزيع المناشير و الجرائـــد و شراء الأسلحة ،و القيام بعمليات فدائية ضد الخونة الذين كلفتهم الحكومة الاستعمارية بمتابعـــة مناضلي الحزب.

و كان الحزب ينفذ عمليات ضد هؤلاء بطرق تقليدية مثل رميهم بحجـــة بطاطـــا (محشـــوة بشفرات حلاقة) على الخائنين و كان ذلك في الفترة الممتدة مابين 1945–1946 م. و تواصل النشاط في الفترة الممتدة ما بين 1946–1947 م من خلال توزيع المناشير و الجرائد سريا في باريقو و مســـتغانم عن طريق عبد الوهاب محمد و في غليزان الطيب القهواجي و كان البشير توة يقدم مســـاعدات في منطقة غليزان و هو الذي كان يعمل شرطيا في صفوف الجيش الفرنسي.

و كان الرمز السري للنشاط (هل أنت بحاجة إلى دواء ، لا بل موجود) أمـــا في منطقـــة تيارت فكان بن زينة صبابطي.

و لما تأسست المنظمة السرية واصل هؤلاء نشاطهم في الحزب من خلال تنظيـــم المنـــاضلين داخـــل وهران و كان الإعتقاد الكامل هو ضرورة الإستقـــلال ،و كلفوا بجمـــع السلاح و الدواء و الأموال و التدريب ، و كانت مسؤولية المنظمة السرية في الجهة الغربية من الوطـــن تنـــاط إلى رئيس الخلية.

و كان من بين مناضلي المنظمة السرية في الجهة الوهرانية بن دلة الغوثي و سويـــح الهـــواري و كحلول الغوثي و بليل بوبكر ، و كان من بين مهامها تدريب المناضلين على حمل السلاح و كـــان المكان الذي يؤمن السرية لهذا النشاط هو الريف.

و كانت أرياف الجهة الغربية تعرف مثل هذا النشاط. و عند ظهور أزمة حركـــة الإنتصـــار إبتعدوا عن جذور هذا الخلاف إلى غاية ظهور الحركة الثورية للوحدة و العمل 1954 م. فإندمجوا فيها بسرعـــة و مـــن بين المناضلين :بوسحابة قادة و بردان محمد و أوزايد سعيـــد و تيجيني الحبيب

و توة البشير و تم تشكيل الخلايا من جديد و أصبحت كل خلية تضم ثلاثة مناضلين .و كل مناضل في هذه الخلية يُكون ثلاثة مناضلين آخرين ،ويرأس هذه الخلايا رئيس ناحية.و هو آنـــذاك : بوسعيد بلقاسم و الذي يساعده في المهمة ثلاثة مناضلين.

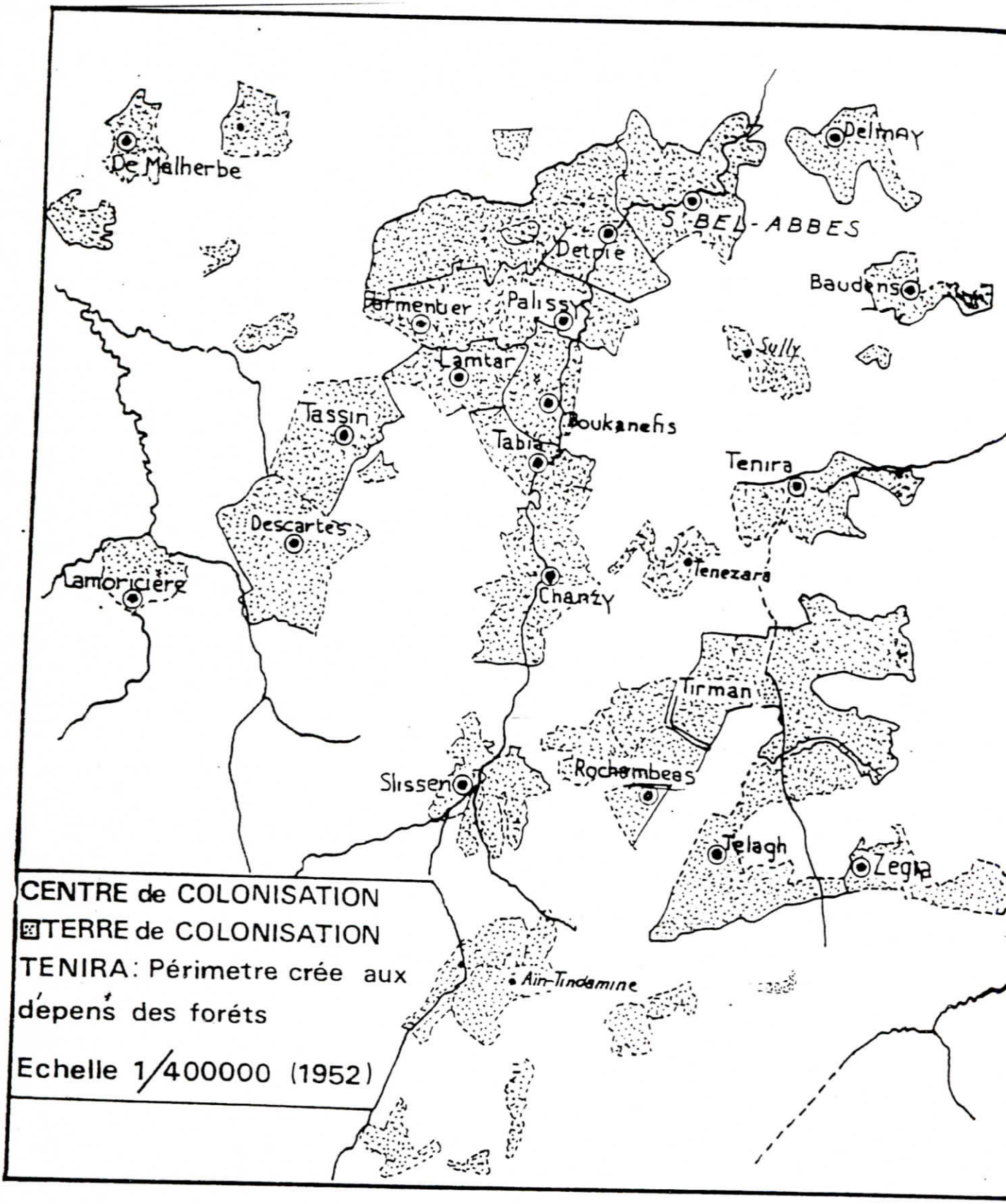
و من خلال ذلك يظهر أن هناك تنظيم محكم من القمة إلى القاعدة،و من مهام اللجنة الثورية للوحدة و العمل ،تثقيف أهل الريف و توعية هؤلاء سياسيا بضرورة الاستقلال و محاربة الاستعمار.

و لما اندلعت ثورة 1954 جند فيها مباشرة و كلف بالإتصال و التموين من داخل المـدن إلى الريـف ،و ذلك من خلال جمع الأسلحة و الأدوية و المعلومات و كان ينشط مع بوزيدي محمـد و بن يخلف محمد و بلحول محمد و بن سهيلة بوعجيمي و بودخيل الملقب بزهانة و كان بيته مركـزا ثوريا كما سخرت وسيلة النقل و المتمثلة في سيارته لخدمة المجهود الثوري ، و كان يحمـل عليـها التموين إلى الحقول المجاورة لمدينة وهران و التي تعرف نشاطا ثوريا كمنطقة عين البيضاء ، قديـل ، مسرغين ، و كان مكتوب على هذه السيارة كلمة مجاهدة ، ففي الجهة اليسرى كتبـت كلمـة MOUJA و في الجهة اليمنى مكتوبة كلمة HIDA و كان العمل عبر هذه الوسيلـة مع قونابي محمـد و بوسعادة الحبيب .

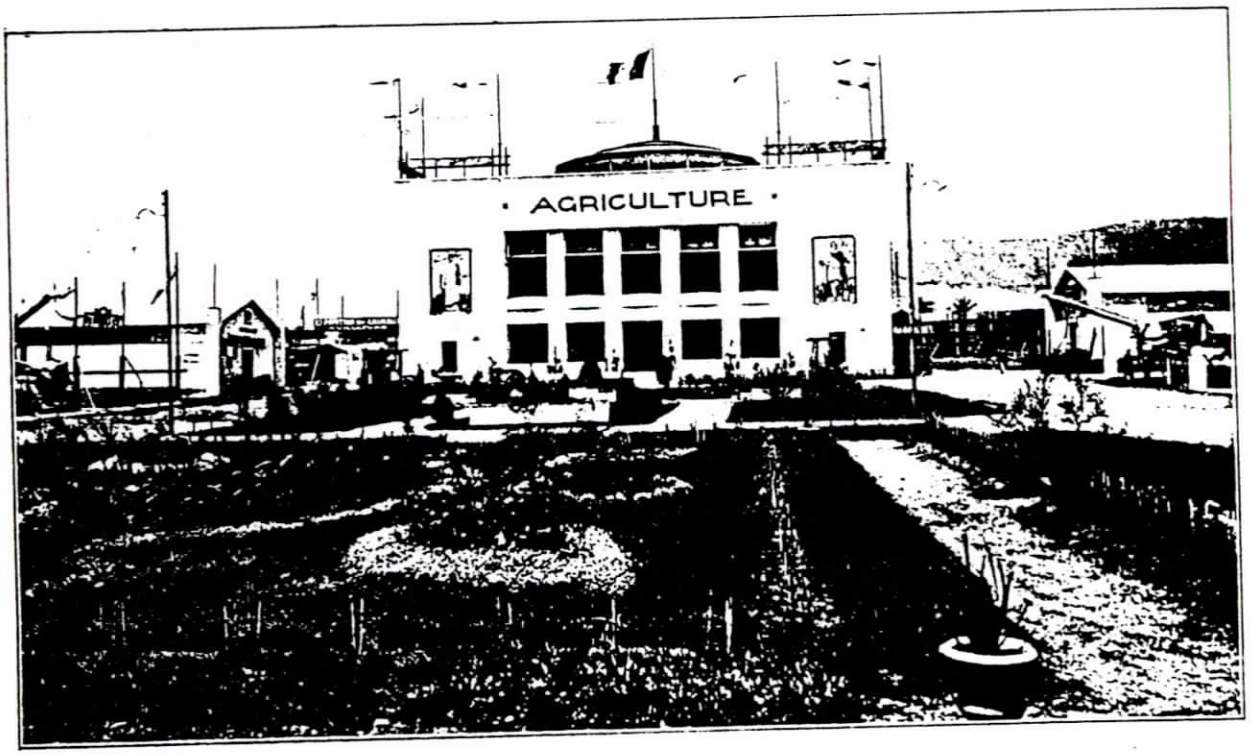
لقد كانت المدن و الأرياف جنبا إلى جنب تجسد النشاط الثوري على أرض الواقع فلا يمكن إغفال دور الريف و لا يمكن جهل دور المدينة.

أخذت هذه الشهادة في شهر جويلية عام 2000.

التوسع الإستيطاني على حساب غابات سيدي بلعباس



دار الفلاحة بوهران 1930



REPUBLIQUE ALGERIENNE

A.L.N. — E.M.G.

A.L.N. — WILLAYA 5

ZONE 6

N°

Le commandement de la Zone 6 reconnait avoir reçu de M. Bakir Hamid la somme de Trois mille francs (3000) qui représente [illegible] cueil.s.

23.6.62

Le Commandement,

WILAYA

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE — Zone 6

F.L.N. - A.L.N.

ETAT-MAJOR GÉNÉRAL

WILAYA D'ORAN

Nº 004861

REÇU

Le Commandement de la Zone 6 reconnait avoir reçu de M

la somme de

qui représente

REPUBLIQUE - ALGERIENNE

F.L.N. — A.L.N.

W.S. 2.e. R.1. S.C.

Je soussigné Si M'Kadem atteste avoir reçu de frère Bakir Hamid une paire de pantalon et une chemise militaire.

Donné. Fait le 5-6-62

Le F.L.N. de M'Kadem.

REPUBLIQUE ALGERIENNE

F.L.N. — A.L.N.

E.M.G. — WILAYA 5

ZONE 6

N°

Le Commandement de la Zone 6 reconnait avoir reçu de Mr. Bitouni Ahmed la somme de mille francs

, le 19/6/62

Le Commandant,

République Algérienne [illegible] Wilaya d'Oran [illegible] reçu la somme de dix mille francs. 10000 F - 5.6.62

قائمة المصادر والمراجع

I) المصادر

أ) باللغة العربية :

1-الأمة ،جريدة عربية أسبوعية ، إبراهيم أبو الفيضان

أعداد متفرقة ع 170 (1933-1938)

2-البصائر ، لسان جمعية العلماء المسلمين (الطيب العقبي،محمد مبارك،محمد البشير الإبراهيمي)

باريس جمعية الحفاظ و الإستنساخ الصوري للصحافة 1969 (1935-1939-1947- 1956)

أسبوعية ص8.

3-البلاغ الجزائري ، صحيفة علمية ، دينية ، إنسانية ، دفاعية (لخضر عمروش)

ع.667-1947 جوان

4-الجزائر الجديدة ، اللسان المركزي للحزب الشيوعي الجزائري (عمار وزقان)

ع1 .1946 جويلية ، ع 97 1955 سبتمبر ص 4

5-المجاهد ، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني .

أعداد متفرقة 1959-1960-1961

6-الشهاب ، جريدة سياسية تهذيبية إنتقادية (أحمد بوشمال)

باريس مج 15 ج 7 1936-1939

ب) باللغة الفرنسية :

-7 *L'algerie Libre,par le peuple et pour le peuple /dir Ahmed Mazerna N°04 1949 Decembre. N° 131 1954 Octobre*

-8 *Annuaire Statisitque de L'algerie, direction générale des Finances Services statiques générale 193-1947-1954-1957-1958.*

-9 *Les associations agricoles T :01 L'oranie ,acheve D'inprimer Sur les presses de la société des papeteries et Imprimeries ,L Fouque à Oran le 27 Octobre 1956*

Avenir de Mascara , N° 696 , 26/10/1929 -10
Antoine Dupont Fauville ,revue de La fondation et de L'insitut -11
Charle degaulle, le redressement ,économique et financier 1958.
Code de L'algerier Annoté, 1958 -12
Demain, journal socialiste et de défense syndicaliste, -13
Paris , association pour la conservation et la reproduction
G.boudjarel 1919-1931.
L'entente , organe hebdomadaire -14
L'union et de defense des Itrête musulmans (Bendjelloul)
L'echo D'alger , 1957 –1959 -15
L'echo D'oran , 1945 –1947-1958-1959 -16
Estoublon et le Febure , Code de L'algerier , Code de L'algerie annoté II -17
1947, La maison de livre , Alger
Gouvernement général de L'algerie, Le centenaire de L'algerie -18
T2 Edition pat G Alger 1931
Serie H, 9H surveillance politique des Indigéne -19
(1844 - 1940)
Algerie :Gouvernement Général
Serie I, I23 Publication diverses 1946 – 1958 -20
Journaux et Publication :Extrait de « L"action » 1956
Liberté, parti Communiste -21
1943 Juillet N° 644 1955 septembre
Elmoudjahid, Office Des Publications, Belghrad, 1956 -22
La Nation Algerienne, Organe Centrale du mouvement pour le triomphe -23
Des Libertés Démocratiques
Hocine Lahouel 1954 octobre
Oran Republicain, 1956 – 1958 -24
Revue De Presse, Maghreb. Proche Orient Moyen -25
Orient. Nouvelle serie 5éme Année janvier 1960
N° 41
Le reveil de Masacara , N° 399, 08 Mars 1930 -26
R.Pasquier Brondel, le paysannat Indigéne en Algérie -27
N.A.F le paysannat Indigéne en Algérie
Dans revue N.A.F 1938 / 1939
R.Viard P.E , Salaires agricoles -28
N.A.F Salaires agricoles (Chroniques Algérienne)
Dans revue N.A.F 1936 / 1937

R.tinthoin.R, L'oranie agricole en 1868 -29
A.F L'oranie Agricole en 1868 dans
Revue AF 1939

ج -المصادر الوثائقية والمنشورات

30-شهادات تاريخية شفوية لمنظمة المجاهدين بدائرة أفلو

31-شهادات تاريخية شفوية من منظمة المجاهدين بولاية تيارت و الأغواط

32-مقابلات شخصية مع مناضلين في الحركة الوطنية و مجاهدين في ثورة التحرير بولاية تيارت و وهران.

33-الشواهد و الآثار الحسية ، المخابئ بأرياف تيارت ، و مواقع المعارك بأفلو و الخط المكهرب على الحدود الجزائرية المغربية.

34-السجل الذهبي لشهداء معسكر ، وثيقة خاصة .دراسات عير منشورة مديرية المجاهدين لولاية معسكر

المراجع

أ) باللغة العربية:

35-الإبراهيمي (محمد البشير) : عيون البصائر الجزء الثاني

(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1987)

36-أزغيدي (محمد لحسن) : مؤتمر الصومام و تطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962

(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1989)

37-إبن أشنهو (عبد اللطيف) : تكون التخلف في الجزائر

(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع)

38-إبن ابراهيم العقون (عبد الرحمن): الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر

الفترة الثانية 1947-1954

(الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1986)

39-بومالي (أحسن) : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956

(الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد)

40-بوحوش (عمار) : دراسات في التاريخ

التاريخ السياسي للجزائر لغاية 1962

(دار الغرب الإسلامي 1997)

41-بورقعة (لخضر) : شاهد على إغتيال الثورة

(الجزائر : دار الحكمة للترجمة و النشر الطبعة الأولى 1990)

42-بوعزيز (يحى) : الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912 -1948

(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 05-91)

43-بوعزيز (يحى) :سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954

(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون)

44-الجنيدي (خليفة): حوار حول الثورة ، الجزء الثاني
(الجزائر : المركز الوطني للتوثيق و الصحافة م و للفنون المطبعية 1986)

45-خير الدين (محمد) : مذكرات ، الجزء الثاني
(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون)

46-الخرفي (صالح) : الجزائر الأصالة الثورية
(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1977)

47-الخطيب (أحمد) : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر
(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1985)

48-الخطيب (أحمد) : حزب الشعب الجزائري
(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1986)

49-الزبيري (محمد العربي) : المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة
(الجزائر : المؤسسة الوطنية للطباعة)

50-الطاهر علية (عثمان) : الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات
(الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد)

51-مزيان(عبد المجيد):النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و أسسها من الفكر الاسلامي و الواقع المجتمعي
(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1983)

52-المدني (أحمد توفيق) :حياة الكفاح ، الجزء الثالث
(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982)

53-صبري مقلد (إسماعيل(: العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات
(الكويت : منشورات ذات السلاسل 1985)

54-عواطف (عبد الرحمن) : الصحافة العربية في الجزائر،دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962
(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1985)

55-العسلي (بسام) : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة
(دار النفائس الطبعة الثانية 1986)

56-العسلي (بسام) : أيام جزائرية خالدة

(دار النفائس الطبعة الثانية1986)

57-العسلي (بسام) : المجاهدين الجزائريون

(دار النفائس الطبعة الثانية 1986)

58-سيف الإسلام (زبير) : صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي

(الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة 1988)

59-سعد الله (أبو القاسم) : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني 1900-1930

(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1983)

60-قنانش (محمد) : الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939

(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982)

61-قنان(جمال) : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

(الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد)

ب- المراجع المترجمة :

62-أجيرون (روبر شارل) : تاريخ الجزائر المعاصرة

ترجمة عيسى عصفور

(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1982)

63-إيف (لاكوست)، اندري (برنيان) ، اندري (نوشي) : الجزائر بين الماضي و الحاضر

ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور

(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1984)

64-الأشرف (مصطفى) : الجزائر الأمة و المجتمع

ترجمة حنفي عيسى

(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1983)

65-إبن خلدة(بن يوسف) : نهاية حرب التحرير في الجزائر ، إتفاقيات إيفيان

ترجمة لحسن زغدار و محل العين حيائلي مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين

(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 87.9)

66–جليبسي (جوان) : ثوار الجزائر

ترجمة عبد الرحمن صديقي أبو طالب

(مصر : دار المصرية للتأليف و الترجمة)

67–جوليان (شارل أندري) : إفرقيا الشمالية تسير

ترجمة المنجي سليم ، الطيب المهيري، الصادق المقدم ، فتحي زهير ، الحبيب الشطي

مراجعة فريد السوداني

(الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1976)

68–صاري (الجيلالي) ، قداش (محفوظ) : الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900–1954

ترجمة عبد القادر بن حراث

(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1987)

ج–المراجع باللغة الفرنسية :

-69 *Addi, Houari ; De L'algeriepreclonialе a l'algerie coloniale économique et sociale ,Alger Atelier Ahmed Zabana 1985*

-70 *Ainadtabet, Radouane ; Le 08 Mai 1945 en Algerie Alger OPU*

-71 *Boudiaf, Mohamed ; Ou va l'Algérie Alger Rahma 1992*

-72 *Djeghloul , Abdelkader ; Huit Etudes sur l'Algérie Alger , ENAL 1986*

-73 *Hassani Elghouti , Abdelkarim ; Guerilla sans visage tome 1 Alger , ENAL*

-74 *Kaddache , Mahfoud ; l'emir Khaled document , et témoignages Pour servir à l'étude de nationalisme Algerien. Alger , ENAL*

-75 *Merad, Ali ; Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 Paris , Mouton 1967*

-76 *Madad, Messaoud ; guerre D'algérie Chronologie et commotaires Alger , ENAL 1992*

-77 *Meghreb , Abdelghani ; La pay sannerie Algerienne Face à la colonisation Alger , ENAP 1973*

-78 *Sari, Djillali ; La Depossession des fellahs Alger , SNED 1978*

-79 *Stora , Benjamin ; Histoire de L'algérie coloniale 1830-1954 Alger , ENAL 1996*

-80 *Teguia, Mohamed ; L'algérie en guerre Alger , OPU*

-81 *Yacef, Saadi ; La bataille D'alger Tome I Alger , ENAL 1984*

-82 *Zahir , Ihaddaden , Histoire de la presse Indigéne en Algérie Alger ,ENAL 1983*

المقالات

83-عثمان سعدي:" دور الفلاح في الثورة " (مجلة الشباب الجزائرية العدد السادس نوفمبر 1961)

84-الجيلالي صاري:"الأرياف الجزائرية عشية الثورة "(الثقافة عدد.83 السنة الرابعة عشرأكتوبر1984)

85-علي عليلات :" بيان أول نوفمبر 1954 " (الثقافة عدد 83 السنة الرابعة عشر أكتوبر 1984)

86-الشاذلي المكي :" حوادث 08 ماي 1945 " (الأصالة العدد 53 جانفي 1978)

87-الصديق محمد صالح:" ثورة نوفمبر و نوعية المجاهد الأوائل "(المنظمة الوطنية للمجاهدين 1981)

88-محمد قنطاري : " هجوم أكتوبر 1955 بالغرب الجزائري " (الجمهورية جريدة 02 أكتوبر 1994)

89-محمد قنطاري : " عيد النصر 19 مارس 1962 لايقاف القتال " (منشورات المتحف الوطـــني للمجاهد 1995)

90-دادة محمد :" الثورة في سعيدة" (مخبر تاريخ الجزائر و إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي ، دفاتر التاريخ المغربية عدد 03 ديسمبر 1989).

91-حلوش عبد القادر : " شهادات حول حرب التحرير" (مخبر تاريخ الجزائر و إقريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي دفاتر التاريخ المغربية عدد 03 ديسمبر 1989)

92-مصطفى عمار بن عودة : " المنظمة العسكرية السرية " (مجلة الباحث العدد الول .المطبعـــة المركزية للجيش جويلية 1982)

93-لخضر بن طوبال : " تدخل حول أزمة حركة افنتصار للحريات الديمقراطية : (مجلة الباحث العدد الأول ، المطبعة المركزية للجيش جويلية 1982).

94-عبد السلام حباشي : " تدخل حول ثورة التحرير الوطني " (مجلة الباحث العدد الثاني المطبعة المركزية للجيش نوفمبر 1984).